المواد المصاحبة: .....

الجامعة الإسلامية - المكتبة - قسم الرسائل الجامعية

الجامعـــــة الإســـــلامية - غـــــزة

عمـــــادة الدراســـــات العليـــــا

كليـــــــــة التجـــــــارة

قـــــسم المحاســـــبة والتمويـــــل

واقع محاسبة المسئولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية

(دراسة ميدانية)

مكتبة الجامعة الإسلامية - غزة
المجموعات الخاصة
التاريخ: 08 -03- 2011
الرقم العام: 1244264
رمز التصنيف: 657.8333 ش ا ع

ش ا ع/657.8333
1244264
مجموعات خاصة

إعداد

محمد سالم حمدان الشاعر

إشراف الدكتور

ماهر موسى درغام

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

1432 هـ - 2011 م

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

عمادة الدراسات العليا
هاتف داخلي: 1150

الرقم Ref ج س غ/35/
التاريخ Date 2011/02/26م

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **محمد سالم حمدان الشاعر** لنيل درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم المحاسبة والتمويل** وموضوعها:

واقع محاسبة المسئولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية المُدرجة في بورصة فلسطين الأوراق المالية – دراسة ميدانية

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم السبت 23 ربيع أول 1432هـ، الموافق 2011/02/26م الساعة الواحدة ظهراً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. ماهر موسى درغام	**مشرفاً ورئيساً**
د. حمدي شحدة زعرب	**مناقشاً داخلياً**
د. محمد ساير الأعرج	**مناقشاً خارجياً**

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/** قسم المحاسبة والتمويل.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

عميد الدراسات العليا

د. زياد إبراهيم مقداد

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ* لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴾

سورة الأنعام: (الآية 162-163)

﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي * وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي * وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي* يَفْقَهُوا قَوْلِي﴾

سورة طه: (الآية 25-28)

صدق الله العظيم

الإهـــــــــداء

إلى ...

روح أمي الحبيبة وأبي الحبيب طيب الله ثراهما، وتغمدهما برحمته وأسكنهما فسيح جناته

أخي الغالي "أبو المنذر" الرابض خلف القضبان، فك الله أسره هو وجميع أسرانا البواسل

وإلى ...

شريكة حياتي ورفيقة دربي "أم سالم"، وفاءً لصبرها بانشغالي الطويل عنها

أقماري الثلاثة "تسنيم.. سالم.. وحذيفة" حفظهم الله، وأدامهم نورا لعيني وقلبي

إخواني وأخواتي وأبنائهم وبناتهم وأزواجهم وزوجاتهم لعونهم ودعائهم الدائم

إلى ...

النور الذي يسكنني ويحرك مهجتي بيديه ...قلب العرب النابض "فلسطين الحبيبة"

القلب الذي ينبض بداخلي ... الأقصى الشريف فك الله أسره

إلى ...

معلمي الفاضل المشرف على هذه الدراسة الدكتور "ماهر موسى درغام"

الأخ الدكتور حمدي زعرب لعونه وتشجيعه الدائم

إلى كل من له فضل علي في إعداد هذه الدراسة واخص بالذكر... خليل ... محمد

أهدي هذه الدراسة إلى أولئك وهؤلاء

محمد سالم الشاعر

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف المرسلين حبيبنا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين أما بعد:

إن الحمد والشكر لله أولاً أخيرا، وانه ليشرفني أن أتقدم بوافر الشكر والامتنان لأستاذي الفاضل **الدكتور ماهر موسى درغام** الذي تفضل بالإشراف على هذه الدراسة، حيث قدم لي العناية والرعاية والنصح والإرشاد، فلم يبخل عليّ بالوقت والجهد رغم انشغاله، في سبيل إظهار هذه الدراسة في الصورة الحالية فله مني عظيم الشكر والتقدير والعرفان والوفاء.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة هذه الدراسة وإثرائها بالملاحظات والتوجيهات القيمة.

وأتقدم كذلك بالشكر الجزيل إلى جميع الإخوة الأساتذة الذين درسوني في برنامج الماجستير بالجامعة الإسلامية الشمّاء حفظها الله من كل سوء وجعلها منارة للعلم.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل والامتنان **للأخ ميسرة دخان** من البنك الإسلامي الفلسطيني والأخ **ضياء مسمح** من البنك الإسلامي العربي لما قدموا لي من تسهيلات في جمع بعض المعلومات و توزيع الاستبانة مما ساعد في إتمام هذا البحث.

كما وأتوجه بجزيل الشكر والعرفان للإخوة الأعزاء **محمد فوزي عابدين وخليل إبراهيم شقفة ومحمد عبد الله أبو رحمة** لما بذلوه من جهد طيب في إثراء هذا العمل.

والشكر موصول أيضاً لزملائي في العمل لدعمهم المتواصل ومؤازرتهم.

ولكل من مد يد العون للباحث.

الباحث

محتويات الدراسة

الموضوع	الصفحة
آية قرآنية	أ
الإهداء	ب
شكر وتقدير	ت
محتويات الدراسة	ث
قائمة الجداول.....	ج
قائمة الأشكال	د
ملخص الدراسة باللغة العربية	ذ
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية.....	ر

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة		
0-1	مقدمة	2
1-1	مشكلة الدراسة	3
2-1	أهداف الدراسة	4
3-1	أهمية الدراسة	4
4-1	فرضيات الدراسة	5
5-1	منهج الدراسة	6
6-1	الدراسات السابقة.....	6
7-1	التعليق على الدراسات السابقة وما يميز هذه الدراسة	14

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة		
	مقدمة	16
	المبحث الأول: الإطار الفكري للمحاسبة الاجتماعية	
0-1-2	تمهيد	17
1-1-2	تعريف محاسبة المسئولية الاجتماعية.....	17
2-1-2	مراحل المسئولية الاجتماعية.....	19
3-1-2	أهمية محاسبة المسئولية الاجتماعية	20
4-1-2	أهداف المحاسبة الاجتماعية	22
5-1-2	معايير التفرقة بين الأنشطة الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية.....	23

المبحث الثاني: مجالات ومشكلات المحاسبة الاجتماعية		
0-2-2	تمهيد.....	24
1-2-2	مجالات المحاسبة الاجتماعية.....	24
2-2-2	صعوبات ومشكلات المحاسبة الاجتماعية	26
1-2-2-2	مشكلة قياس التكاليف الاجتماعية على مستوى المنظمة الاقتصادية..	27
2-2-2-2	مشكلة قياس العوائد الاجتماعية علي مستوى المنظمة الاقتصادية....	27
3-2-2-2	مشكلة خلق المعايير الاجتماعية الملائمة للقياس المحاسبي.....	28
الفصل الثالث: القطاع المصرفي الإسلامي والأداء الاجتماعي		
	مقدمة	31
المبحث الأول: البنوك الإسلامي في قطاع غزة نشأتها وتطورها		
0-1-3	تمهيد.....	32
1-1-3	تعريف البنوك الإسلامية.....	32
2-1-3	وظائف البنك الإسلامي	32
3-1-3	نشأة البنوك الإسلامية وتطورها	33
4-1-3	نشأة البنوك الإسلامية في فلسطين	34
1-4-1-3	البنك الإسلامي العربي	35
2-4-1-3	البنك الإسلامي الفلسطيني.....	35
5-1-3	أهداف البنوك الإسلامية	37
المبحث الثاني: الأداء الاجتماعي للبنوك الإسلامية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.		
0-2-3	تمهيد	38
1-2-3	مشكلات تحديد وقياس المسئولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية.....	39
2-2-3	البعد الفلسفي لمحاسبة المسئولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية....	40
1-2-2-3	قياس التكاليف الاجتماعية	41
2-2-2-3	قياس العائد الاجتماعي	42
3-2-3	المعايير اللازمة لقياس الأداء الاجتماعي للبنوك الإسلامية.....	43

الدراسة التطبيقية		
الفصل الرابع: الطريقة والإجراءات		
0-4	تمهيد	47
1-4	منهجية الدراسة	47
2-4	مجتمع وعينة الدراسة	47
3-4	أداة الدراسة	51
1-3-4	صدق وثبات الاستبانة	52
1-1-3-4	صدق فقرات الاستبانة	52
2-1-3-4	صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة	57
2-3-4	ثبات فقرات الاستبانة	57
4-4	المعالجات الإحصائية	59
الفصل الخامس: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها		
1-5	اختبار التوزيع الطبيعي (كولمجروف – سمرنوف).....	62
2-5	تحليل فقرات الدراسة	63
0-2-5	تمهيد	63
1-2-3	تحليل فرضيات الدراسة	63
الفصل السادس: النتائج والتوصيات		
أولاً	النتائج	93
ثانياً	التوصيات	95
ثالثاً	الدراسات المستقبلية	96
المراجع		
أولاً	المراجع العربية	97
ثانياً	المراجع الأجنبية	100
الملاحق		103

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الفئة العمرية.....	49
2	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوي التعليمي.....	49
3	توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص.....	50
4	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسمي الوظيفي.....	50
5	توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة.....	51
6	توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد الدورات التي التحق بها في مجال العمل المصرفي الإسلامي.....	51
7	مقياس الإجابات	53
8	الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: إدراك المسؤولية الاجتماعية.....	54
9	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني (مجالات المسؤولية الاجتماعية)..	55
10	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث (مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية).....	57
11	معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة.....	58
12	معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)	59
13	معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ).....	59
14	مقياس الإجابات وفقاً لمقياس ليكرت.....	60
15	اختبار التوزيع الطبيعي(1-Sample Kolmogorov-Smirnov).....	63
16	تحليل الفقرات المحور الأول (إدراك المسؤولية الاجتماعية).....	66
17	تحليل فقرات المحور الثاني (الأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية).....	67
18	تحليل فقرات المجال الأول (تنمية الموارد البشرية).....	70
19	تحليل الفقرات المجال الثاني: (تنمية العلاقة مع العملاء).....	73
20	تحليل الفقرات المجال الثالث: (تنمية علاقة البنك الإسلامي مع البيئة المحيطة).....	75

21	تحليل الفقرات المجال الرابع (المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة)..	78
22	تحليل الفقرات المجال الرابع (مقومات تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية)..	81
23	تحليل محاور الدراسة	82
24	نتائج تحليل التباين الأحادي ين إجابات المبحوثين حول مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية تعزى للعمر.....	84
25	نتائج تحليل التباين الأحادي ين إجابات المبحوثين حول مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية تعزى للمؤهل العلمي	86
26	نتائج تحليل التباين الأحادي ين إجابات المبحوثين حول مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية تعزى للتخصص	88
27	نتائج تحليل التباين الأحادي ين إجابات المبحوثين حول مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية تعزى للمسمى الوظيفي.....	90
28	نتائج تحليل التباين الأحادي ين إجابات المبحوثين حول مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية تعزى لسنوات الخبرة	92

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	موقع المسئولية الاجتماعية كأحد الأبعاد الأخلاقية لقرارات المنظمة	22

ملخص الدراسة

واقع محاسبة المسئولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية (دراسة ميدانية)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف بشكل تفصيلي على نظام محاسبة المسئولية الاجتماعية من خلال استعراض النظام من جميع جوانبه، وكذلك التعرف إلى مدى توفر المقومات الأساسية لنظام محاسبة المسئولية الاجتماعية، والصعوبات التي قد تواجه تطبيقه في البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، ومن ثم طرح الحلول لكيفية معالجتها والتغلب عليها.

وقد خلصت الدراسة إلى نتائج متعددة أهمها: 1) إن البنوك الإسلامية المدرجة في سوق بورصة للأوراق المالية لديها إدراك وفهم واضح لمفهوم محاسبة المسئولية الاجتماعية بمعناها الواسع. 2) تتوفر مقومات تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية. 3) لا يوجد اهتمام كافي بالموارد البشرية لدى البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، الأمر الذي قد لا يدعم تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية. 4) يعزز تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية العلاقة الجيدة مع عملاء هذه البنوك. 5) يعزز تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية المدرجة بورصة فلسطين للأوراق المالية العلاقة مع البيئة المحيطة.

وقد قدمت الدراسة عدة توصيات أهمها: 1) ضرورة تشجيع البنوك الإسلامية على تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية سواء من خلال توضيح ايجابيات تطبيقها أو من خلال إجراءات توفر تسهيلات معينة، 2) في حال إقرار تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية فيجب المراقبة من قبل سلطة النقد على هذه البنوك للتأكد من صحة تطبيقها، 3) العمل على تطوير نظام محاسبة المسئولية الاجتماعية من خلال توجيه البحث العلمي لهذا الموضوع وعقد ورشات عمل للجمعيات المهنية المختصة تناقش هذا الموضوع، 4) العمل على وضع أنموذج موحد ومطور لتطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية بحيث يكون من السهل التعامل معه وفهمه مع الأخذ بالاعتبار التكلفة القليلة. 5) الدعوة لزيادة اهتمام البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بمحيطها الاجتماعي خصوصاً في ظل ما جاء في نتائج الدراسة من تقصير في هذا الجانب كالتردد في المساهمة في المشاريع الخيرية وبرامج حماية الفقر.

Abstract

The reality of social responsibility accounting in Islamic banks listed on the Stock Exchange in Palestine (Field Study)

The purpose of this study was to investigate , in detail, the accounting system of social responsibility through reviewing the system in all its aspects, as well as to identify the availability of the basic components of the accounting system of social responsibility, and the difficulties that may face its application in Islamic banks listed on the Stock Exchange, and then provide solutions for how to address and treat them.

The study had multiple results, including:

(1) The Islamic banks listed on Stock Exchange has a perception and a clear understanding of the concept of accountability in the broad sense of social responsibility.
(2) The elements of the application are available in the social responsibility accounting in Islamic banks listed on Stock Exchange in Palestine .
(3) There is no sufficient attention to human resources in Islamic banks listed on Stock Exchange in Palestine, which may not support the application of social responsibility accounting.
(4) The application of social responsibility accounting in Islamic banks listed on Stock Exchange in Palestine promotes a good relationship with the customers of these banks.
(5) The application of social responsibility accounting in Islamic banks listed Stock Exchange in Palestine promotes a relationship with the surrounding environment.

The study had several recommendations including:

(1) The need to encourage Islamic banks to apply the accounting of social responsibility by clarifying both the positives of their application or through the actions of certain facilities available,
(2) In the event of the adoption of the application of social responsibility, the Monetary Authority must be monitoring these banks to verify the application,
(3) Developing the accounting system of social responsibility through scientific researches on this issue and holding workshops for professional associations appropriate to discuss this topic,

(4) Working on a developed unified model of the application of accounting social responsibility so that it can be easy to deal with and considering the low cost.

(5) Calling for Islamic banks listed on Stock Exchange in Palestine to care for social surroundings, especially in light of what came of the study results : like being reluctant in contributing to charity projects and programs for the protection from poverty.

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

- مقدمة الدراسة.
- مشكلة الدراسة.
- أهداف الدراسة.
- أهمية الدراسة .
- فرضيات الدراسة.
- منهج الدراسة.
- هيكل الدراسة.
- الدراسات السابقة .
- التعليق على الدراسات السابقة.

1-0 المقدمة:

لعل من أهم أهداف الإدارة العلمية الحديثة في النظام الاقتصادي ككل الاستخدام الأمثل للطاقات المادية والبشرية، وتنمية أكبر قدر من الموارد- تحقيقاً لأهداف النظام الاقتصادي- والتي تعد جزءاً من أهداف المجتمع التي من شأنها أن تساهم بشكل كبير في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وتعمل البنوك الإسلامية بدورها كمنظمة اقتصادية واجتماعية على تحقيق التنمية الشاملة بكافة أبعادها، شأنها في ذلك شأن أي منظمة إسلامية لا بد من التكامل فيما ترمي إليه من أهداف، ولهذا فإن البنوك الإسلامية لا تسعى لتحقيق العائد فقط إرضاء لرغبة المساهمين، بل عليها أيضاً مراعاة حاجات ورغبات العاملين والمتعاملين والمجتمع بكافة عناصره، مما يحملها مسئولية اجتماعية تقتضي منها ممارسة بعض الأنشطة وتقديم بعض الخدمات التي تشير الى تجاوبها مع آمال وطموحات المجتمع (المغربي، 1996: 11).

فمن المعروف أن معظم المنظمات التي تنشأ تهدف إلى تعظيم الربحية، وتنظيم مواردها من أجل ضمان استمراريتها إلا أن ذلك أصبح غير كافياً الآن، حيث أصبح من الضروري أن تهتم المنظمة بالمشكلات الاجتماعية، وقد تزايد الاهتمام بهذا الموضوع مؤخراً حيث طرح هذا الموضوع على أعلى المستويات في الأمم المتحدة خلال الدورة 39 للجمعية العمومية عام 1985م وذلك من خلال المناشدة بتغيير سياسة الدولة الاقتصادية باتجاه الرفاه الاجتماعي حيث توجه الاهتمام إلى مسئولية أوسع من المسئولية الاقتصادية وهي المسئولية الاجتماعية وذلك من خلال فرض قيود على المنظمات لتحقيق الرفاهية للمجتمع. حيث لابد من الموازنة بين التقدم الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي يقع على هذه المنظمات واجب العمل على تلبية احتياجات المجتمع كتشغيل العمالة، وتدريب العاملين، وتأمين العجز والشيخوخة، وتثبيت الأحوال الاقتصادية ... الخ (Ball and Seal, 2005: 461)

وإن اكتساب ثقة المجتمع ورضا العملاء يساعد في خدمة أهداف المنظمة الاقتصادية، لذلك فإن على المنظمة المساهمة في تحقيق رفاهية المجتمع عن طريق تحسين الظروف البيئية والحد من الآثار السلبية التي يسببها نشاط الوحدة الإقتصادية للبيئة المحيطة، بالإضافة إلى أن رعاية شئون العاملين وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لهم والاستقرار النفسي سيجعل منهم أكثر إنتاجية.

لذا نجد أنه لا يمكن فصل المحاسبة كوظيفة اجتماعية عن البيئة المحيطة بها الأمر الذي يتضح جلياً في القطاع المصرفي الإسلامي موضوع الدراسة كونه من أهم القطاعات التي تؤثر في المجتمع خصوصاً بعد انتشارها الملفت في الآونة الأخيرة سواء على المستوى المحلي أو المستوى العالمي حيث تزايد الاهتمام بها والاستثمار فيها، مما يخلق أرضية صلبة للبحث في هذا المجال والمساهمة في وضع إجراءات فعلية تتعلق بالقياس والإفصاح المحاسبي لبيان كيفية

تحديد حجم الأداء الاجتماعي والمتطلبات التي ينبغي على المنظمة الالتزام بها لغرض تعظيم هامش الربحية الاجتماعية وإمكانية قياسها.

1-1 مشكلة الدراسة:

يعكس عدم تطبيق البنوك الإسلامية نظام محاسبة المسئولية الاجتماعية تقصيرها في أداء الدور المنوط بها تجاه المجتمع، مما يؤثر سلباً على متطلبات التنمية الاقتصادية للمجتمع، ويجعل من عملية التطبيق أمراً مهماً لما يتضمنه من آفاق جديدة للتصدي لأضرار المجتمع المتولدة عن النشاطات الاقتصادية لمنظمات الأعمال والذي يؤدي بدوره لتعظيم المنافع الاجتماعية وتعزيز الوضع المالي. مما يطرح السؤال الرئيس التالي:

ما أثر تطبيق نظام محاسبة المسئولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية؟

و يتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما مدى إدراك البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية مفهوم نظام محاسبة المسئولية الاجتماعية؟

2- هل تختلف الأهمية النسبية لمجالات محاسبة المسئولية الاجتماعية من وجهة نظر البنوك الإسلامية؟

3- هل تهتم البنوك الإسلامية بالموارد البشرية بشكل كافي لتطبيقها نظام محاسبة المسئولية الاجتماعية؟

4- ما اثر تطبيق نظام محاسبة المسئولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية على تعزيز العلاقة بينها وبين العملاء؟

5- هل يؤدي تطبيق نظام محاسبة المسئولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية على تعزيز العلاقة بينها وبين والمجتمع المحيط بها؟

6- هل تشعر البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بمسئوليتها الاجتماعية فيما يتعلق بالحفاظ على البيئة و الموارد الطبيعية؟

7- ما علاقة إمكانية تطبيق نظام المحاسبة الاجتماعية في البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية مع توفر مقومات تطبيقها؟

8- هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لآراء أفراد عينة الدراسة حول مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية من قبل البنوك الإسلامية محل الدراسة تعزى للمتغيرات الشخصية؟

1-2 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

1- التعرف بشكل تفصيلي على نظام محاسبة المسئولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية من خلال استعراض النظام من جميع جوانبه، من حيث مفهومه، ومقوماته، وخصائصه، واستخداماته، والمنافع المحققة من تطبيقه، وكذلك التعرف على أهم الدراسات المحاسبية التي أجريت في منظمات الأعمال بشكل عام والبنوك الإسلامية بشكل خاص.

2- الارتقاء بمخرجات النظام المحاسبي في البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بالشكل الذي يهدف إلى تقديم المعلومات المحاسبية التي تعكس الدور الجديد للأنظمة المحاسبية المتمثل بتحديد وقياس مدى مساهمتها في خدمة المجتمع.

3- التعرف على مدى توفر المقومات الأساسية لنظام محاسبة المسئولية الاجتماعية، وكذلك الصعوبات التي قد تواجه تطبيقه في البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، ومن ثم طرح الحلول لكيفية معالجتها والتغلب عليها.

4- تحليل الواقع الراهن لدراسة العلاقة بين تطبيق نظام محاسبة المسئولية الاجتماعية والعوائد المتحققة نتيجة تطبيق هذا النظام في البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

1-3 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تبحث في أحد المواضيع المحاسبية الحديثة ألا وهو محاسبة المسئولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، حيث تتناول الدراسة توضيح أهمية المحاسبة الاجتماعية ودورها في التأثير على العاملين في البنوك والمتعاملين معها وأفراد المجتمع وذلك من خلال ما يلي:

- بيان الدور الذي تقوم به البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بالمساهمة مع الحكومة في حل بعض المشكلات الاجتماعية.
- يأتي تطبيق نظام محاسبة المسئولية الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني تعبيراً عن الارتقاء العلمي مقارنة مع الأنظمة المحاسبية المعمول بها في فلسطين.
- تعد البنوك الإسلامية مؤسسات مالية ذات مكانة متميزة وإمكانات متعددة ذات تأثير ملموس في سلوكيات ومعاملات الأفراد والمجتمع.
- تعتبر هذه الدراسة وعلى حد علم الباحث الأولى من نوعها من خلال تطبيقها على البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، في ظل قلة الدراسات التي تناولت الدور الاجتماعي للبنوك بصفة عامة حيث تركز الدراسات دائماً على الجانب الاقتصادي فقط.

1-4 فرضيات الدراسة:

اعتمد الباحث في إجابته على مشكلة الدراسة وأهدافها على الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى

تقوم ادراة البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بادراك مفهوم محاسبة المسئولية الاجتماعية.

الفرضية الثانية

تختلف الأهمية النسبية لمجالات المسئولية الاجتماعية من قبل البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

الفرضية الثالثة

تهتم البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بتنمية الموارد البشرية مما يؤهلها لتطبيق نظام محاسبة المسئولية الاجتماعية.

الفرضية الرابعة

يؤدي تطبيق نظام محاسبة المسئولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية إلى تعزيز العلاقة بين البنوك والعملاء.

الفرضية الخامسة

يؤدي تطبيق نظام محاسبة المسئولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية إلى تعزيز العلاقة بين البنوك والمجتمع المحيط بها.

الفرضية السادسة

تتوفر لدى البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية الثقافة اللازمة التي تشعرها بمسئوليتها الاجتماعية للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية.

الفرضية السابعة

توجد علاقة بين إمكانية تطبيق المحاسبة الاجتماعية وتوفر مقومات تطبيق المحاسبة الاجتماعية في البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

الفرضية الثامنة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لآراء أفراد عينة الدراسة حول مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية من قبل البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تعزى للمتغيرات الشخصية: (العمر، المؤهل العلمي، التخصص، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة)

1-5 منهج الدراسة:

تتطلب هذه الدراسة الاستعانة بالمناهج التالية:

أولاً: المنهج النظري (المكتبي):

تم الاعتماد على دراسة وتحليل واستقراء الأبحاث والدراسات السابقة التي تتناول موضوع البحث ومعايير المحاسبة الدولية الخاصة بالتكاليف الاجتماعية ونشرات بورصة فلسطين للأوراق المالية وقانون البيئة الفلسطيني.

ثانياً: المنهج العملي (التطبيقي):

سيتم جمع البيانات من مصادرها الأولية من خلال استبانه توزع على مجتمع الدراسة للحصول على بعض المعلومات اللازمة للدراسة. إضافة إلى إجراء العديد من المقابلات الفردية مع الجهات المعنية للوصول إلى صحة الفرضيات ثم إلى الاستنتاجات ليتم فيما بعد صياغة التوصيات.

1-6 الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

1- دراسة (شعشاعة، 1994) دراسة بعنوان: "محاسبة المسئولية الاجتماعية بالتطبيق على الشركات الصناعية المساهمة العامة".

هدفت هذه الدراسة إلى اقتراح نموذج محاسبي للإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، وإلقاء الضوء على موضوع محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من خلال التعرف على وجهات نظر ثلاث فئات ذات علاقة هي: إدارات الشركات، والجهات الرسمية، ومهنة التدقيق في الأردن، وكانت أهم نتائج الدراسة وجود تأييد من قبل الجهات الرسمية والمدققين على ضرورة تحمل الشركات المساهمة العامة للمسئولية الاجتماعية، وأن ضعف تحمل إدارات الشركات لمسؤوليتها الاجتماعية كان بسبب قلة الإمكانات والتكلفة التي ستكون أعلى من العائد، وقد أوصت الدراسة بضرورة الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي، وضرورة إجراء مقارنة بين منظمات الأعمال التي تتحمل المسئولية الاجتماعية وتلك التي لا تتحملها.

2- دراسة (الطراونة، 2000) بعنوان: "التخاصية والمسئولية الاجتماعية: دراسة تحليلية".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس العلاقات التخاصية ممثلة بنسبة المساهمة الخاصة ونسبة مساهمة الحكومة وبين بعض أبعاد المسئولية الاجتماعية ممثلة بدعم المؤسسات الخيرية ودعم الأنشطة الثقافية والشبابية والمنح التعليمية والحفاظ على البيئة والأمن الصناعي وكذلك دعم

الحالات الإنسانية وكذلك الإسكان والتدريب والرواتب والأجور والبحث العلمي والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي والادخار، وقد تمثلت نتائج الدراسة في: وجود علاقة واحدة فقط وهي سالبة بين التخاصية والإنفاق على الضمان الاجتماعي والحالات الإنسانية، أما أهم توصيات هذه الدراسة: 1) ضرورة وضع إطار علمي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية واعتماده كجزء من أهداف التخاصية. 2) اعتماد مبدأ الإفصاح المحاسبي عن الجوانب التي يمكن أن تعكس مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

3- دراسة (نور وشاكر، 2001) بعنوان: "محاسبة المسؤولية الاجتماعية: محاولة بناء نموذج لقياس التكاليف الاجتماعية في الشركات الأردنية الصناعية".

هدفت هذه الدراسة إلى، إلقاء الضوء على المحاولات التي بذلتها المنظمات المهنية والباحثين في وضع الأسس والمعايير التي تحكم عملية قياس تكاليف الأداء الاجتماعي وترجمتها إلى تقارير مالية. وقد كانت نتائجها: 1) يمكن الحكم على مدى كفاءة الأداء الاجتماعي لمنظمة ما تجاه العاملين والعملاء ولأفراد المجتمع من خلال معدل حجم الإنفاق لكل وحدة من الوحدات لقياس كل محور من المحاور المقترحة. 2) يمكن تجميع وقياس والإفصاح عن كافة عناصر تكاليف الأداء الاجتماعي للمنظمة موضوع الدراسة. وأوصت الدراسة بمحاولة بناء نموذج لقياس التكاليف الاجتماعية في منظمات الأعمال الأردنية.

4- دراسة (الحمادين، 2002) بعنوان: "محاسبة المسئولية الاجتماعية في المؤسسات الفندقية: دراسة ميدانية".

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها: 1) التعرف على مدى إدراك متخذي القرار بالمؤسسات الفندقية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية. 2) بيان مدى قيام المؤسسة بتبني محاسبة المسؤولية لديها. 3) قياس مدى إفصاح منظمات الأعمال محل الدراسة عن أدائها الاجتماعي.

ومن أهم النتائج الدراسة: 1) إن متخذي القرارات في المؤسسات الفندقية يدركون المفهوم الواسع للمسؤولية الاجتماعية.2) كشفت الدراسة عن قيام المؤسسات الفندقية بتبني المسؤوليات الاجتماعية ضمن أنشطتها الاعتيادية، وأن هناك قصور في هذه المؤسسات الفندقية بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي. 3) أن مجال البيئة قد احتل المرتبة الأولى بين مجالات المسؤولية الاجتماعية من حيث درجة الاهتمام والتطبيق تلاها العاملين وجاء في المرتبة الأخيرة مجال المجتمع المحلي. وأوصت الدراسة بما يلي: 1) ضرورة زيادة الاهتمام بالمجتمع المحلي من قبل المؤسسات الفندقية الأردنية وتعزيز الاهتمام بالموارد البشرية في القطاع الفندقي بشكل عام والمؤسسات الفندقية الأردنية بشكل

خاص. 2) العمل على وضع تشريعات قانونية خاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية تهدف إلى زيادة مستوى الالتزام بتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية على أرض الواقع. 3) تطوير التشريعات الخاصة بمؤسسات تشجيع الاستثمار للفت انتباه المستثمرين نحو هذه القطاعات والعمل على تفعيل تعليمات الإفصاح الصادرة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية. 4) أوصت الدراسة أيضاً بمزيد من الدراسات العملية بهدف وضع إطار شمولي لمحاسبة المسؤولية يصلح للتطبيق في مختلف الظروف يتضمن نموذج عملي للإفصاح عن الأداء الاجتماعي من خلال نظام خاص للتقارير الاجتماعية، وزيادة اهتمام الجهات الأكاديمية المختلفة بمجالات التخصصات الفندقية.

5- دراسة (العاني، 2005) بعنوان: "دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية بالبحرين".

هدفت هذه الدراسة للاتي :1) تبيان دور المحاسبة في قياس وتقويم مستوى الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية للكشف عن مدى وفاء تلك الوحدات بمسؤولياتها الاجتماعية. 2) وأن تحديد وسائل قياس وتقويم الأداء الاجتماعي سيؤدي إلى الكشف عن حجم العوائد الاجتماعية المتولدة من أنشطة المؤسسات الصناعية وتحفيز تلك المؤسسات على تحقيق المزيد من العوائد أو المنافع لغرض تعظيم هامش الربحية الاجتماعية. 3) محاولة إلقاء الضوء على أهمية المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وتأصيل بعض المفاهيم الأساسية للأداء الاجتماعي وما يحظى به من اعتبارات في الدول المتقدمة. ومن نتائج الدراسة: 1) ضرورة التقيد بالأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية والكشف عن عناصر تكاليفها ضمن قوائمها المالية وذلك حرصا على التعايش مع كافة الأطراف المعنية ضمن بيئة نقية تساعد على تعزيز موقعها ودعم نتائجها المالية. 2) إن موضوع تكاليف الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية قد تبوأ موقعاً ذات أهمية كبيرة ضمن إطار الظروف الاقتصادية الراهنة للعصر الحديث لما يتضمنه من آفاق جديدة للتصدي لأضرار المجتمع المتولدة عن النشاطات الاقتصادية لمنظمات الأعمال والذي بدوره يؤدي إلى تعظيم المنافع الاجتماعية للمجتمع بالإضافة إلى تعزيز الوضع المالي للمؤسسة. 3) وكذلك أن عملية القياس ووضع الأسس والمعايير اللازمة لهذا الأمر والإفصاح عن حجم تكاليف الأداء الاجتماعي ضمن التقارير المالية السنوية لمنظمات الأعمال بشكل عام تحتاج إلى المزيد من جهود الباحثين والمنظمات المهنية المحاسبية. وقد أوصت الدراسة بضرورة إلزام منظمات الأعمال بكشف نتائج الأداء الاجتماعي لها ضمن تقاريرها السنوية التقليدية وذلك لإظهار مدى قدرة الوحدة على الإيفاء بمسؤولياتها الاجتماعية.

6- دراسة (الشرايري، والمومني، 2006) بعنوان: "مدى مساهمة الشركات الصناعية الأردنية في النشاطات الاجتماعية ومدى الإفصاح المحاسبي عنها".

هدف الباحثان في هذه الدراسة إلى: 1)التعرف على مدى قيام الشركات الصناعية الأردنية بالمشاركة في النشاطات الاجتماعية والمحافظة على البيئة من خلال الدراسة الميدانية التي أجراها الباحثان. 2) وتحليل قدرة الشركات من خلال قيامها بتأدية دورها تجاه المجتمع. 3) إظهار دور الإفصاح المحاسبي على النشاطات الاجتماعية التي تقدمها الشركة. 4) دراسة مدى قدرة الشركات المساهمة في تقديم الخدمات للمجتمع المحلي فيما يتعلق بالبطالة والفقر والصحة. وقد توصل الباحثان من خلال الدراسة لعدة نتائج وهي: إن الشركات الصناعية الأردنية تقوم بالخدمات الاجتماعية التالية: المحافظة على البيئة و مكافحة الفقر والبطالة والصحة والتعليم، أن الشركات الصناعية الأردنية تقوم بالإفصاح المحاسبي عن الأنشطة الاجتماعية بنسب متفاوتة من نشاط لآخر حسب اهتمامات كل شركة عن الأخرى.

ومن توصيات الدراسة: 1) هناك نقص في قدرة الشركات الصناعية الأردنية فيما يتعلق بمساعدة الطلاب الفقراء لذا يجب على الدولة تشجيع هذه الشركات الصناعية للقيام بواجبها في هذا الميدان. 2) على الشركات الصناعية الأردنية أن تقوم بإرسال موظفيها وعمالها للاستفادة من دورات تدريبية وتعليمية سواء داخل أو خارج الأردن والاطلاع على آخر التطورات التكنولوجية. 3) على الحكومة الأردنية تحديث التشريعات التي تخص تقديم الشركات للخدمات الاجتماعية لأفراد المجتمع المحلي مع تفعيلها لزيادة قدرة الشركات في تقديم الخدمات الاجتماعية والإفصاح عنها. 4) استخدام نماذج معينة لتوضيح عناصر النشاطات الاجتماعية حسب أهميتها للإفصاح عنها وتضمينها في الحساب الاجتماعي.

7- دراسة (المخادمة، العيسى، 2006) بعنوان: "مدى التزام الشركات الصناعية بالإفصاح عن تكاليف التلوث البيئي دراسة ميدانية على الشركات الصناعية الأردنية"

هدفت هذه الدراسة إلى: اختبار مدى التزام الشركات الصناعية بالإفصاح عن تكاليف التلوث البيئي في ظل التوسع الكبير الذي حدث في قطاع الصناعة الأردني وقياس مدى التزام الشركات الصناعية الأردنية بالإفصاح البيئي محاسبياً، ومعرفة حجم الصعوبات التي تواجه الشركات الصناعية في الأردنية في تطبيق معايير الحفاظ على البيئة.

من أهم نتائج الدراسة: 1) إن هناك اتجاه ايجابي لدى الشركات الصناعية الأردنية محل الدراسة للاهتمام بالتأثير البيئي لهذه الشركات. 2) هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخلفات الإنتاج والتخلص منها والإفصاح المحاسبي البيئي في الشركات محل الدراسة. 3) هناك علاقة

ذات دلالة إحصائية بين تكاليف صيانة الآلات والمعدات والإفصاح المحاسبي البيئي في الشركات موضوع الدراسة.

كما أوصت الدراسة بعدة توصيات هي: 1) الطلب من الجهات المختصة بحماية البيئة لتكثيف جهودها الإعلانية والتعاون مع الشركات الصناعية والجمعيات المهنية المهتمة بالبيئة من اجل التثقيف بأهمية وكيفية التعامل مع البيئة. 2) ضرورة وجود معايير خاصة بالسياسات المحاسبية المتعلقة بالإفصاح البيئي. 3) وضع استراتيجيات للتأكد من قدرة الشركات على تفهم واستخدام البدائل المتاحة، معالجة تذمر الشركات بجدية وسرعة مما يعزز الثقة.

8- دراسة (القطاطي، 2006) بعنوان: "منافع الإفصاح عن التكاليف البيئية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة المال الفلسطيني".

هدفت هذه الدراسة إلى: 1) الوقوف على المنافع النظرية والتطبيقية للتقرير عن التكاليف البيئية. 2) التعرف على الافصاحات المتعلقة بالتكاليف البيئية، ومتطلبات الإفصاح عنها. 3) التعرف على مدى احتياج مستخدمي المعلومات المحاسبية إلى معلومات عن التكاليف البيئية التي تتحملها الشركات الصناعية في فلسطين.

أما نتائج الدراسة فهي: 1) أصبحت منظمات الأعمال تهتم بالعمل المحاسبي الذي من شأنه أن يمكنها من القيام بتحليل شامل للتأثير البيئي للمشروع وتوفير البيانات الملائمة للتكاليف والمنافع البيئية. 2) توفر التشريعات الوطنية و المبررات اللازمة لإعادة ترتيب وتصنيف العمليات الصناعية. 3) الإفصاح البيئي التي تقوم به بعض الشركات المدرجة في بورصة المال الفلسطيني محدود وتأتي في سياق الحصول على شهادة الجودة. 4) تظهر الدراسة الميدانية أيضا أهمية بيان المنفعة الإضافية للتقرير عن تكاليف الأنشطة البيئية المختلفة أهمية التقرير عن تلك التكاليف.

وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات هي: 1) أن تهتم الهيئة العامة لبورصة المال الفلسطيني بالإفصاح البيئي للشركات وبشكل خاص الشركات الصناعية والتي تسبب الأضرار بالبيئة ووضع القواعد الملزمة والمنظمة لذلك. 2) ضرورة تطوير أسلوب عرض القوائم المالية لكي تشتمل على بيانات تفصيلية وأساسية عن الأداء الاجتماعي والبيئي للشركات الصناعية.
3) من الضروري حث المصانع الملوثة للبيئة على تضمين تكاليف التأثيرات البيئية لعملياتها الصناعية في حساباتها بوحدات نقدية.

9- دراسة (جربوع ،2007) بعنوان: "مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة".

هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدى تطبيق القياس والإفصاح في منظمات أعمال متخصصة لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية في قطاع غزة، ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم استبانه، وزعت على (70) من المدراء الماليين ومحاسبي الشركات الفلسطينية عينة الدراسة.

وقد تبين من نتائج الدراسة أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لم تحظ بالقدر الكافي من الاهتمام من جانب الجمعيات المهنية للمحاسبة والمراجعة في فلسطين، كما أظهرت أن الإطار العام للمسؤولية الاجتماعية هو إطار غير محدد المعالم ولم يتفق على أبعاده حتى اليوم بشكل قاطع، كما أظهرت الدراسة أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لهذه المشروعات أنها نشاط يمكن تقنينه عن طريق تحديد فئاته ومجالاته وأهدافه ومتغيراته، وبالتالي يمكن تحديد سبل قياسه والإفصاح عن نتاجه بشكل موضوعي، وقدم الباحث مجموعة من التوصيات من شأنها مساعدة الشركات بالالتزام بالقوانين والأنظمة لحماية البيئة من التلوث والأضرار التي تلحق بها من جراء مزاولتها لأنشطتها المختلفة وتجنباً للعقوبات التي قد تفرض عليها إذا خالفت الالتزام بتنفيذ هذه القوانين، وضرورة الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها هذه الشركات والتي لها آثار اجتماعية مثل التعليم، والصحة للعاملين، وتلوث البيئة، واستهلاك الموارد.

10- دراسة (رفيع الله محمد، 2008) بعنوان أثر خصائص المعلومات المحاسبية على تحسين الإفصاح في التقارير المالية.

هدفت الدراسة إلى: 1) توضيح اثر المعلومات المحاسبية على تحسين الإفصاح في التقارير المالية من خلال مدى التزام الشركات في إعداد القوائم وفقاً للمبادئ المحاسبية المضمونة والمتعارف عليها. 2) توضيح أسباب عدم مراعاة المؤسسات للمبادئ والافتراضات الأساسية التي يجب إتباعها عند القيام بإعداد القوائم والتقارير المالية وعدم مراعاة الخصائص النوعية للمعلومات المالية. 3) التأكيد على أن استخدام المنشاة لسياسات محاسبية متباينة يؤدي إلى تباين الإفصاح في القوائم المالية. 4) التأكيد على أن تطبيق معيار الإفصاح الدولي يؤدي إلى شفافية ومصداقية القوائم المالية حيث أن تطبيق معيار الإفصاح الدولي على المعلومات المحاسبية يساعد مستخدمي القوائم المالية عند اتخاذ القرارات الرشيدة.

وقد كانت نتائج الدراسة: 1) التزام منظمات الأعمال بمتطلبات الإفصاح عن جميع المعلومات المحاسبية نتج عنه قوائم مالية ذات مصداقية وثقة._2) إن جودة المعلومات المالية تؤدي إلى تحسين الإفصاح في القوائم المالية المنشورة._3) إن عدم الالتزام بالمعايير والضوابط المحددة لإعداد القوائم المالية ينتج عنه قوائم مضللة. 4) إن عدم تطبيق سياسات وقواعد

9- دراسة (جربوع ،2007) بعنوان: "مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة".

هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدى تطبيق القياس والإفصاح في منظمات أعمال متخصصة لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية في قطاع غزة، ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم استبانه، وزعت على (70) من المدراء الماليين ومحاسبي الشركات الفلسطينية عينة الدراسة.

وقد تبين من نتائج الدراسة أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لم تحظ بالقدر الكافي من الاهتمام من جانب الجمعيات المهنية للمحاسبة والمراجعة في فلسطين، كما أظهرت أن الإطار العام للمسؤولية الاجتماعية هو إطار غير محدد المعالم ولم يتفق على أبعاده حتى اليوم بشكل قاطع، كما أظهرت الدراسة أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لهذه المشروعات أنها نشاط يمكن تقنينه عن طريق تحديد فئاته ومجالاته وأهدافه ومتغيراته، وبالتالي يمكن تحديد سبل قياسه والإفصاح عن نتاجه بشكل موضوعي، وقدم الباحث مجموعة من التوصيات من شأنها مساعدة الشركات بالالتزام بالقوانين والأنظمة لحماية البيئة من التلوث والأضرار التي تلحق بها من جراء مزاولتها لأنشطتها المختلفة وتجنباً للعقوبات التي قد تفرض عليها إذا خالفت الالتزام بتنفيذ هذه القوانين، وضرورة الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها هذه الشركات والتي لها آثار اجتماعية مثل التعليم، والصحة للعاملين، وتلوث البيئة، واستهلاك الموارد.

10- دراسة (رفيع الله محمد، 2008) بعنوان أثر خصائص المعلومات المحاسبية على تحسين الإفصاح في التقارير المالية.

هدفت الدراسة إلى: 1) توضيح اثر المعلومات المحاسبية على تحسين الإفصاح في التقارير المالية من خلال مدى التزام الشركات في إعداد القوائم وفقاً للمبادئ المحاسبية المضمونة والمتعارف عليها. 2) توضيح أسباب عدم مراعاة المؤسسات للمبادئ والاقتراحات الأساسية التي يجب إتباعها عند القيام بإعداد القوائم والتقارير المالية وعدم مراعاة الخصائص النوعية للمعلومات المالية. 3) التأكيد على أن استخدام المنشاة لسياسات محاسبية متباينة يؤدي إلى تباين الإفصاح في القوائم المالية. 4) التأكيد على أن تطبيق معيار الإفصاح الدولي يؤدي إلى شفافية ومصداقية القوائم المالية حيث أن تطبيق معيار الإفصاح الدولي على المعلومات المحاسبية يساعد مستخدمي القوائم المالية عند اتخاذ القرارات الرشيدة.

وقد كانت نتائج الدراسة: 1) التزام منظمات الأعمال بمتطلبات الإفصاح عن جميع المعلومات المحاسبية نتج عنه قوائم مالية ذات مصداقية وثقة._2) إن جودة المعلومات المالية تؤدي إلى تحسين الإفصاح في القوائم المالية المنشورة._3) إن عدم الالتزام بالمعايير والضوابط المحددة لإعداد القوائم المالية ينتج عنه قوائم مضللة. 4) إن عدم تطبيق سياسات وقواعد

محاسبية سليمة تؤدي إلى إصدار قوائم مالية خالية من الشفافية والوضوح والإفصاح السليم. وأوصت الدراسة بإلزام منظمات الأعمال بوضع سياسات وقواعد محاسبية تتماشى مع معايير الإفصاح الدولية للحفاظ على قوائم مالية واضحة وتمتاز بالشفافية.

11- دراسة (اللولو، 2009) بعنوان: "مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة".

هدفت هذه الدراسة إلى: التعرف على مدى إدراك الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية لمفهوم المسئولية الاجتماعية. والوقوف على مدى اهتمام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بمجالات المسئولية الاجتماعية والإفصاح عنها. التعرف على مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة المال الفلسطيني.

وتوصلت الدراسة للنتائج التالية: 1) إدراك واهتمام منظمات الأعمال محل الدراسة لمفهوم المسئولية الاجتماعية مع الاختلاف النسبي لهذا الاهتمام. 2) لا تعطي الشركات محل الدراسة تنمية العلاقة مع المجتمع المحلي الاهتمام الكافي. 3) عدم توفر قوانين وأنظمة تلزم منظمات الأعمال محل الدراسة بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي. 4) تنحصر معظم جهود هذه المنظمات محل الدراسة في دعم أعمال خيرية غير تنموية، دون التطرق إلى تغير في المستوى المعيشي لتحقيق الرفاه الاجتماعي والصحي والاقتصادي والبيئي لأبناء المجتمع بشكل مستدام.

وأوصت الدراسة بإلزام منظمات الأعمال محل الدراسة من خلال تشريعات وسن قوانين تلزمها بمسئوليتها تجاه المجتمع، وتوعية وتثقيف منظمات الأعمال من خلال الندوات والنشرات والإعلام فيما يتعلق بمسئوليتها تجاه المجتمع، وتنشيط دور المنظمات والجمعيات المهنية باتجاه توعية منظمات الأعمال بمفهوم وأهمية المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية.

12- دراسة (أبو سمرة، 2009) بعنوان: "معوقات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على متطلبات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة، والتعرف على واقع الإفصاح الاجتماعي في تقارير الشركات المساهمة العامة محل الدراسة.

وقد نتج عن الدراسة إن هناك العديد من المعوقات التي تعيق الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة محل الدراسة.

وأوصت الدراسة بأن يهتم بورصة فلسطين للأوراق المالية بالإفصاح عن المعلومات ذات الدلالات الاجتماعية، ويستخدمها في تقييم أداء الشركات المساهمة المدرجة في البورصة المالي لما لذلك من اثر في قيام هذه الشركات بمسئولياتها الاجتماعية. وأوصت كذلك بضرورة تعزيز توجه الشركات المساهمة العامة في المجال الاجتماعي والبيئي من خلال الدور الإعلامي الذي يمكن أن تقوم به هذه الشركات.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

13.دراسة (Estes, 1984) بعنوان: "النشاط الاجتماعي الاقتصادي بالشركات".

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح النشاط الاجتماعي الاقتصادي للمنشات الخاصة. وتوضيح أن نتائج الأداء الاجتماعي للشركة يجب أن يتم من خلال تقرير بمعزل عن نتائج الأداء الاقتصادي، ولهذا يجب إعدادها بشكل مفصل عن التقارير المحاسبية ولنفس الفترة المالية.

وكانت نتائج هذه الدراسة: أن التقرير عن النشاط الاجتماعي يغطي ثلاث محاور من الأنشطة: هي الأنشطة الخاصة بالأفراد العاملين، والأنشطة الخاصة بالبيئة، والأنشطة الخاصة بالإنتاج. وأن لكل نشاط جوانبه الإيجابية والسلبية .ذلك أن نتائج الأداء الاجتماعي طبقًا لهذه التقارير تتم عن طريق مقابلة إجمالي المنافع الاجتماعية التي تحققت للمجتمع بإجمالي التكاليف الاجتماعية التي تحملها المجتمع. كما أوصت الدراسة بفصل النشاط الاجتماعي عن النشاط الاقتصادي في منظمات الأعمال من خلال وضعها بشكل منفصل في القوائم المالية.

14.دراسة (Khalid, 2000) بعنوان " وضع أنموذج لتطبيق المحاسبة البيئية في جمهورية مصر العربية".

هدفت الدراسة من خلال وضع هذا الأنموذج إلى المساعدة في قياس الأنشطة ذات الطبيعة البيئية التي تؤثر بها المنشأة على المجتمع الذي تعمل فيه.

أما نتائج الدراسة فتتمثل في: إن إعداد نماذج لتطبيق المحاسبة البيئية يعتمد على قياس التكاليف والنفقات البيئية للمنشأة. وكذلك إن توفر أنموذج للمحاسبة البيئية يساعد في إعداد نظام محاسبي شامل يتناول الأنشطة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وبالتالي يلبي رغبة جميع الأطراف المهتمة بأمور منظمة الأعمال، وأهمها مساعدة متخذي القرار بالمنظمة من اتخاذ قرارات رشيدة وفي الوقت المناسب.

أما توصيات الدراسة تتمثل في: 1) ضرورة الاهتمام من قبل الإدارة العليا في منظمات الأعمال بالعمل على تطبيق المحاسبة البيئية. 2) قيام المنظمة بتدريب أفراد طاقمها على العمل لتطبيق المحاسبة البيئية وفق نظم محاسبية شاملة لجميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية. 3) قيام منظمات الأعمال بالتعاون مع مصممي أنظمة المعلومات المحاسبية بتزويدها بالمعلومات

قيام منظمات الأعمال بالتعاون مع مصممي أنظمة المعلومات المحاسبية بتزويدها بالمعلومات والمقترحات اللازمة والتي من شأنها قياس الأنشطة البيئية بشكل دقيق. 4) العمل على تحسين أنظمة المعلومات المحاسبية بشكل مستمر نظراً للتطورات والتغيرات في بيئة الاقتصاد المحلي والدولي.

1-7 التعليق على الدراسات السابقة وما يميز هذه الدراسة:

من خلال المرور على الدراسات السابقة التي تم ذكرها أعلاه نجد أنها تتطرق في معظمها لموضوع الدراسة من الناحية النظرية، فهي تركز على مفهوم محاسبة المسئولية الاجتماعية والإفصاح عنها ومحاولة وضع نماذج لقياس الأداء الاجتماعي، كما نلاحظ نقص عدد الدراسات التي تتناول البنوك بشكل عام والبنوك الإسلامية على وجه الخصوص. وبالإضافة لما ذكر حول أهمية الدراسة فانها تتميز عن غيرها فيما يلي:

1- ندرة الأبحاث التي تحدثت عن محاسبة المسئولية الاجتماعية ومساهمتها في تحقيق الرفاهية الاجتماعية.

2- أنها تسلط الضوء للمرة الأولى على دور هام للبنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية يتعلق بالجانب الاجتماعي.

3- تعتبر هذه هي الدراسة الأولى في فلسطين -حسب علم الباحث- التي تتناول قطاع البنوك لكي تبحث عن كيفية تناولها لمحاسبة المسئولية الاجتماعية.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

- المقدمة.
- المبحث الأول: الإطار الفكري للمحاسبة الاجتماعية.
- المبحث الثاني: مجالات ومشكلات المحاسبة الاجتماعية.

مقدمة:

لقد شكل ظهور الشركات المساهمة على مختلف أشكالها نقطة تحول رئيسة في مسيرة النشاط الاقتصادي العالمي، حيث أصبحت هذه الشركات تمثل كيانات اقتصادية ضخمة تتحكم بحركة رأس المال لا بل وتسيطر على مجتمعات بأكملها متجاوزة بذلك البعد الاقتصادي الذي هو محور وجودها الأساسي، الأمر الذي أوصل تلك الشركات إلى التحكم بالموارد، مما أدى لإحداث العديد من الآثار السلبية على البيئة والإنسان معاً ومن أبرزها التلوث البيئي ونفاذ المصادر الطبيعية، وبالتالي الأضرار بالمجتمع ككل (Sharp, et.al., 1994: 120-121).

إزاء ذلك كله كان لابد للمحاسبة من الخروج عن إطارها التقليدي المتعارف عليه إلى إطار يتصف بالشمولية، ويعمل على رصد الأحداث والتقرير عنها، ويحقق النفع لكافة أطراف المجتمع، ويأخذ بعين الاعتبار قياس الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال جراء الآثار الاجتماعية والبيئية التي تلحق بالمجتمع نتيجة أداء تلك المنظمات لأنشطتها، في ظل عدم توفير أنظمة معلومات محاسبية ونماذج خاصة لخدمة هذا الإطار (Bookhold, 1996: 4).

ومن هنا برزت عدة جهود هدفت في مجملها إلى إعادة تعريف المحاسبة في ظل هذا الإطار الواسع كان أبرزها ما جاءت به جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA, 1970) إذ أكدت على أن المهمة الأساسية للمحاسبة هي خدمة الأغراض الاجتماعية والاقتصادية، ووفقاً لذلك فقد عرفت المحاسبة على أنها: الفن والعلم المختص بقياس الأنشطة والظواهر ذات الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية.

وكان من أبرز نتائج هذا التوسع في الوظيفة المحاسبية أن تجاوزت هذه الوظيفة دورها التقليدي في قياس الأنشطة الاقتصادية وظهر ما يسمى محاسبة المسئولية الاجتماعية كفرع من فروع المحاسبة مما زاد من أهمية وهدف الوظيفة المحاسبية التي توسع دورها الذي يمكن أن تلعبه في خدمة المجتمع، لذا تعتبر المحاسبة الاجتماعية من أحدث مراحل تطور الفكر المحاسبي (عودة، 2008: 39)، ويرتبط تطورها باحتياجات واتساع قاعدة الملكية نتيجة ظهور الشركات المساهمة، كل ذلك أدى إلى زيادة الاهتمام بالبعد الاجتماعي لمنظمات الأعمال، وما يفرض عليها من التزامات لا تنحصر في الجهات الداخلية والخارجية المعروفة (الإدارة، الأنظمة الفرعية، العملاء، المستثمرين، الجهات الحكومية) بل تتعدى ذلك إلى أبعاد اقتصادية واجتماعية (حيالي، 2007: 3).

المبحث الأول

الإطار الفكري للمحاسبة الاجتماعية

2-1-0 تمهيد:

في خضم التطورات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية...الخ، والإسهامات على الصعيد الفكري والتطبيقي للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية متواصلة ومستمرة، سواء كانت تلك الإسهامات من قبل المحاسبين الباحثين والمهتمين أو المنظمات المهنية المحاسبية، ويمكن القول وبوضوح أنه إلى يومنا هذا لم يتم التوصل إلى إطار عام متفق عليه بين المحاسبين يتم الاعتماد عليه أثناء تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، لذا سيتم في هذا المبحث التعرض إلى بدايات نشأة المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ومراحل تطورها وأهميتها وتعاريفها والمفاهيم المتعلقة بها (اللولو، 2009: 19)

2-1-1 تعريف محاسبة المسئولية الاجتماعية

إن مفهوم المسئولية الاجتماعية يتجاوز حدود العمل الخيري ويتعداه إلى معان اشمل وأكثر عمقاً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال ترسيخ المبادئ التي تحث على الاهتمام بالعمالة والمجتمع والبيئة المحيطة وذلك بوضع التشريعات وسن القوانين المنظمة في مجال المسئولية الاجتماعية للمنظمات والعمل على تطبيقها، وتعتبر محاسبة المسئولية الاجتماعية أحدث مراحل التطور المحاسبي (الشيرازي، 1990: 27)، حيث لم يعد الاهتمام مقصوراً على نطاق مصالح المساهمين والمحافظة عليها فقط بل تجاوز ذلك ليمتد إلى دراسة وتحليل الأثر الاجتماعي لنشاط المنظمة على البيئة التي تعمل فيها، وبذلك أضافت المحاسبة لجملة أهدافها بعداً جديداً وهو البعد الاجتماعي، ومن هنا ظهرت محاسبة المسئولية الاجتماعية (مطر وآخرون، 1996: 18).

ولقد تم تعريف محاسبة المسئولية الاجتماعية عدة تعريفات، أبرزها ما عرفه (Linowess) بأنها: " نظام محاسبي يختص في عملية قياس الصفقات أو العمليات التي تحدث فيما بين المنظمة والبيئة الاجتماعية من حولها ومن ثم الإفصاح عن الآثار المترتبة عليها لجميع الأطراف ذات العلاقة (مطر، 2004: 416).

أما (Ramanathan) فقد عرف المحاسبة الاجتماعية بأنها: "عملية اختيار تقوم بها المنظمة للمتغيرات والمقاييس وأساليب القياس والعمل على التطوير المنظم للمعلومات المفيدة في تقييم

الأداء الاجتماعي للمنظمة وتوصيل هذه المعلومات إلى المجموعات ذات العلاقة سواء بـداخل المنظمة أو خارجها" (الفضل وآخرون، 2002: 164).

وعرفت أيضاً بأنها: "هي المحاسبة التي تقوم بقياس وتقييم الأحداث الاجتماعية والاقتصادية معاً سواء للحكومات وللمشروعات. على اعتبار أن المحاسبة التقليدية هي التي تقـوم بقيـاس الأحداث الاقتصادية فقط (kyay and Yuyla, 2007: 6).

وقد عرفها أيضاً (Gray and perks) بأنها: "عملية قياس وتوصيل المعلومات ذات الصلة بآثار ونشاطات منظمة على رفاهية العاملين والمجتمع المحلي والبيئة"، مما يوضح أن الهـدف الرئيس لهذا النظام يتمثل في قياس التكاليف والفوائد الاجتماعية لمنظمات الأعمال والإفـصاح عنها (شعشاعة، 45،1994).

2-1-2 مراحل المسئولية الاجتماعية

لا شك بأن أي ظاهرة مستحدثة تمر بالعديد من المراحل التي تساهم في تطويرها، ومـن بين هذه الظواهر برزت المسئولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال والتي مرت بـثلاث مراحـل رئيسة كالتالي (عودة، 2008، 40):

المرحلة الأولى: زيادة الأرباح مع الالتزام بالقيم والقواعد السائدة بالمجتمع.

المرحلة الثانية: وتتحمل فيها المنظمة نوعين من المسئولية:

أ- مسئولية خاصة: تحقيق الأرباح لأصحاب المنظمة.

ب- مسئولية اجتماعية: تحقيق الرفاهية الاجتماعية والحـد مـن الآثـار الـسلبية لنـشاط المنظمة.

المرحلة الثالثة: ينظر فيها لمنظمة الأعمال على أنها نظام فرعي اجتماعي داخل نظام اجتماعي أكبر تستمد من خلالها، وفيها تصب مخرجاتها، ولكي تحافظ على توازنها واستقرارها ونموهـا مطلوب منها العمل بشكل منفتح وليس بشكل منعزل من خلال مساهماتها واتصالها بـالمجتمع بشكل مباشر، وهذا أثار قضيتين مهمتين هما:

1- التوسع في القياس المحاسبي: ويعني به خروج القياس للأحداث الاقتصادية التي تتم داخـل منظمات الأعمال أو التي تتم مع طرف ذو علاقة بها إلى قياس الأحداث الخارجيـة للمجتمـع،

حيث انصب اهتمام المدراء والملاك والجهات الحكومية على المعلومات عن المسئولية الاجتماعية لمراقبة التصرفات الخارجية لها وما ينجم عنها من آثار مختلفة.

2- التوسع في الإفصاح المحاسبي: ويتمثل بإفصاح منظمات الأعمال عن الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها والتي لها آثار اجتماعية وإيصال هذه المخرجات للفئات المختلفة. بحيث لا يشمل احتياجات المستثمرين والدائنين فقط وإنما احتياجات المجتمع ككل، حيث يتطلب نموذجاً محاسبياً مبنياً على أساس من القيم الاجتماعية السائدة.

2-1-3 أهمية محاسبة المسئولية الاجتماعية

تبرز أهمية المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية كنظام لتوفير المعلومات لقياس الأداء الاجتماعي في منظمات الأعمال والتقرير عنه حسب مستجدات العمل باعتبار أن هذه المنظمات لها اهتمام متزايد بالرعاية الاجتماعية، لذا ازدادت أهمية محاسبة المسئولية الاجتماعية لعدة عوامل أبرزها (الشرع، 2002: 51)، و(عودة، 2008: 33-34)، و(السعد، 2007: 87).

1- تزايد الاعتراف بالمسئولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية: حيث لم يعد معيار تقييم الأداء لمنظمات الأعمال هو تعظيم الربح بقدر ما يجب أن يتسق هذا الربح مع مراعاة الأثر الاجتماعي للمشروع وما يترتب عليها من منافع وكيفية توزيعها على المجتمع.

2- نتيجة للتطور الصناعي والتجاري والتكنولوجي تزايدت المطالبة من قبل الجهات المهنية لمنظمات الأعمال بالإفصاح عن البيانات ذات المضمون الاجتماعي. وقد ظهر ذلك جلياً من خلال:

- ظهور اقتراحات من قبل مجموعة العمل التابعة لمجمع المحاسبين الأمريكيين (American Accounting Association) لدراسة أهداف القوائم المالية للمشروعات والتأكد من الإفصاح عن الأنشطة التي لها نشاط اجتماعي ملموس.

- تكوين عدد من اللجان التابعة لمجمع المحاسبين الأمريكيين لدراسة وتطوير أنظمة القياس في المحاسبة الاجتماعية.

- مطالبة لجنة بورصات الأوراق المالية الأمريكية منظمات الأعمال بضرورة الإفصاح عن سياسة المنظمة في مجال محاربة التلوث وما تم تنفيذه منها.

- تخصيص مجمع المحاسبة الأمريكي إحدى اللجان التابعة له تحت اسم "المحاسبة لأغراض الأداء الاجتماعي".

3- أهمية التكاليف الاجتماعية في تحديد التكلفة الحقيقية لنشاط المنظمة بجعل القوائم المخصصة لتلك الأنشطة تعبر عن التكلفة الحقيقية لأنشطتها. فالتأثير الضار على البيئة والذي يسببه نشاط المنظمة ما هو إلا تكلفة اجتماعية لا تؤخذ في عين الاعتبار عند تحديد التكلفة الحقيقية لنشاط معين.

4- التركيز من قبل المفكرين والدارسين بالجوانب الاجتماعية من ناحية التكاليف وإهمال المنافع الاجتماعية المتحققة منها. حيث ترتفع التكاليف الكلية لمنظمات الأعمال التي تتحمل مسئولياتها الاجتماعية، مما يؤدي لانخفاض أرباح تلك المنظمات مما يترتب على ذلك إظهارها بمظهر غير ملائم عند مقارنتها بالمنظمات الأخرى التي لا تتحمل مسئوليتها الاجتماعية لذا فان هذا الأمر يتطلب عند القيام بدراسة الأداء الاجتماعي أن يؤخذ في الاعتبار المنافع الاجتماعية التي تسببها أنشطة المنظمة من جهة والتكاليف الاجتماعية لتلك الأنشطة من جهة أخرى (جربوع، 2007: 250).

5- البعد الأخلاقي لمحاسبة المسئولية الاجتماعية:

إن قيام منظمات الأعمال بتبني مسئولياتها الاجتماعية إنما ينطوي على إيمانها بأبعاد أخلاقية راسخة، إذ أن اتخاذ القرارات مهما كانت طبيعتها ينبغي أن ترتكز إلى منظومة أخلاقية متكاملة تشكل المسئولية الاجتماعية إحدى اللبنات الأساسية لها، وفي الوقت الذي تحاول منظمات الأعمال الوصول إلى معايير أخلاقية يمكن تطبيقها على المستوى العالمي فإن التركيز يعود لينصب على متخذ القرارات ومدى التزامه بمراعاة البعد الأخلاقي عند اتخاذه للقرار، الشكل رقم (1) يوضح موقع المسئولية الاجتماعية كأحد أهم الأبعاد الأخلاقية لقرارات المنظمة ومدى ارتباطها بمتخذ القرار داخل المنظمة (عودة، 2008: 41).

الشكل رقم (1)

موقع المسئولية الاجتماعية كأحد الأبعاد الأخلاقية لقرارات المنظمة

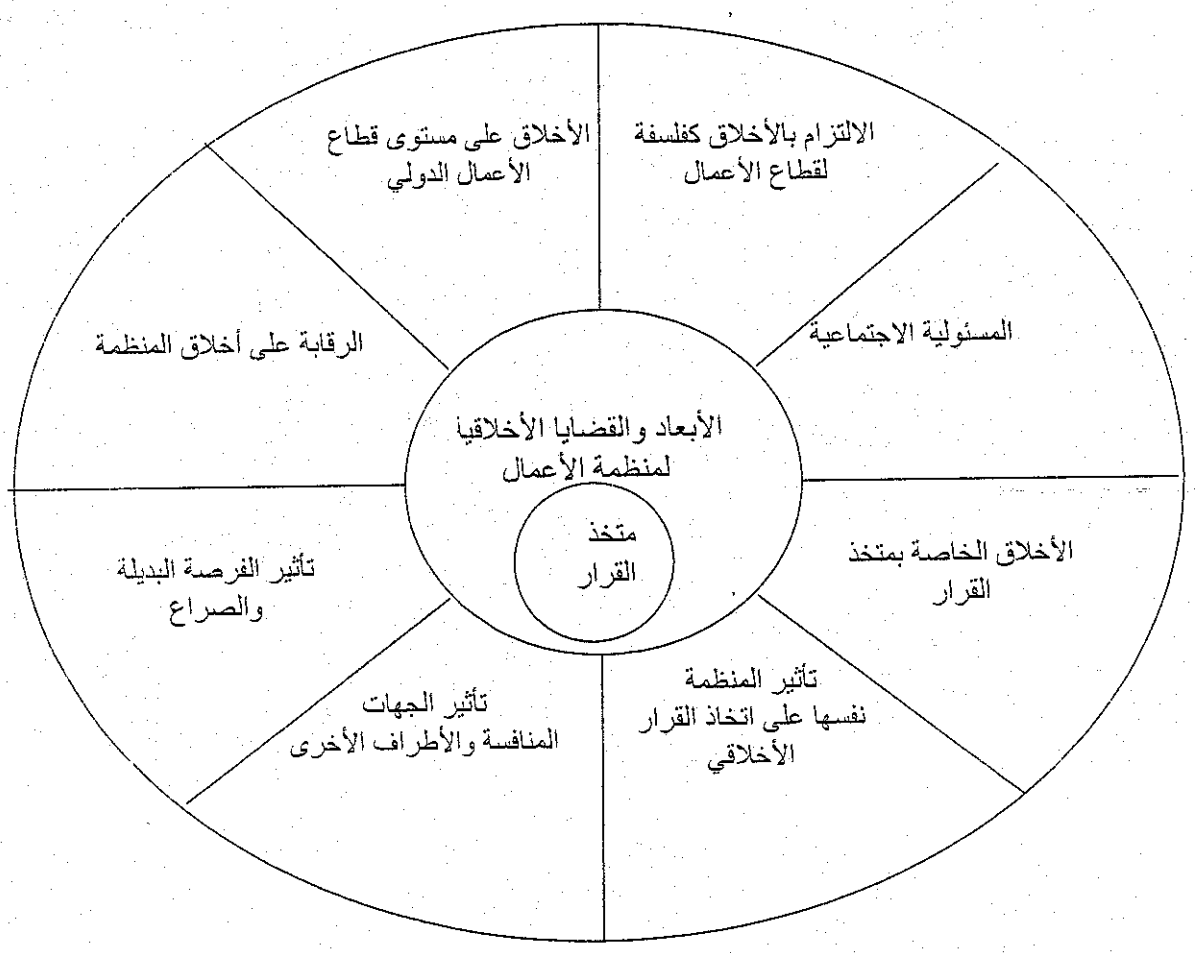

(المصدر: Ferrell and John Fraedrich, 1994: 15)

ويعني ذلك أن المسئولية الاجتماعية تشكل أحد أهم الأبعاد التي ترتكز عليها القرارات الأخلاقية لمنظمة الأعمال والتي تشكل بدورها مزيجاً من المتغيرات المؤثرة. وعليه فأن المسئولية الاجتماعية تعتبر من أهم أركان تلك الفلسفة والتي تتعلق بنهاية المطاف بمدى تأثير قرارات المنظمة على المجتمع، ولعل من الأهمية الإشارة بأن الفكرة الأساسية لمفهوم المسئولية الاجتماعية تقوم على نظرية العقد الاجتماعي (Social Contract Theory) والتي مفادها بأن منظمة الأعمال أو أية منشأة اجتماعية أخرى مرتبطة بعلاقة تعاقدية مع المجتمع ويترتب على هذه العلاقة أن تقوم المنظمة بوظيفتين رئيستين هما(عودة، 2008: 43):

أ- وظيفة الإنتاج: وتتضمن تقديم خدمات أو منتجات نافعة ومرغوبة للمجتمع.

ب- وظيفة التوزيع: والمقصود فيها توزيع العوائد والمزايا الاقتصادية والمكاسب الاجتماعية على المجموعات المتواجدة بالمجتمع بعدالة، والتي تشكل أصلاً القاعدة التي تستمد منها المنظمة مواردها.

2-1-4 أهداف المحاسبة الاجتماعية

لم يعد هدف النشاط الاقتصادي هو تعظيم الربح وإنما أصبح هو تحقيق مستوى مرضي ومناسب من الربح بحيث يتماشى مع مدى معين من الأهداف الاجتماعية ويحقق توافقاً بين اهتمامات الفئات ذات المصالح المختلفة (مطالبة العاملين بزيادة الأجر، ومطالبة المساهمين بتوزيعات أعلى للأرباح، ومطالبة العملاء بسعر منخفض وجودة أعلى). وقد أصبح من المتعارف عليه في الوقت الحالي إن المسؤولية الاجتماعية تعني القيام بأنشطة إلزامية أو إدارية تستهدف الحد من النتائج السلبية لنشاط المشروع والمساهمة أيضاً بحل المشكلات الخاصة بالمجتمع الذي يعمل المشروع ضمنه، ومن أهم أهداف المحاسبة (يحيى وآخرون، 2002، 197):

1- تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمنظمة عن طريق مقارنة التكاليف والمنافع الاجتماعية، حيث لا يمكن استخدام الأرباح كمقياس للأداء ما لم يؤخذ بعين الاعتبار عناصر التكاليف والمنافع الاجتماعية التي لها تأثير على فئات المجتمع، وينبع هذا الدور من القصور في مجال قياس الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال لدى المحاسبة التقليدية.

2- تقييم الأداء الاجتماعي للمنظمة وذلك من خلال ما إذا كانت إستراتيجيتها وأهدافها تتماشى مع الأولويات الاجتماعية من جهة، وتحقيق مستوى مرضي من الأرباح من جهة أخرى، وتمثل العلاقة بين أداء منظمات الأعمال الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية العنصر الجوهري لهذا الهدف من أهداف المحاسبة الاجتماعية.

3- الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها المنظمة والتي لها أثار اجتماعية على صحة العاملين وتعليمهم وعلى تلوث البيئة واستهلاك الموارد وإيصال كل المخرجات لكافة الأطراف المستفيدة الداخلية والخارجية، حيث يظهر هذا الهدف ضرورة توفير البيانات الملائمة عن الأداء الاجتماعي للمنظمة ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية كل ذلك من أجل ترشيد القرارات الخاصة والعامة المتعلقة بتوجيه الأنشطة الاجتماعية وتحديد النطاق الآمن لها سواء من وجهة نظر العاملين أو من وجهة نظر المجتمع.

4- المساعدة في تحديد ما إذا كانت إستراتيجية منظمات الأعمال والأنشطة- التي لها تأثير مباشر على الموارد، وقطاعات المجتمع – تتماشى مع الأولويات الاجتماعية من ناحية والطموح المقبول للأفراد من ناحية أخرى.

5- مساعدة الأجهزة التخطيطية في تحديد أولوية البرامج والأنشطة الاجتماعية التي يجب ان تحظى باهتمام اكبر من الدولة والوحدات الاقتصادية من خلال ما يوفره النظام من بيانات ومعلومات تشير الى نقاط القوة والضعف في مستوى المساهمات الاجتماعية للوحدات الاقتصادية.

2-1-5 معايير التفرقة بين الأنشطة الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية

ليس هناك اتفاق على الأنشطة التي تعتبر داخل نطاق المحاسبة الاجتماعية والأنشطة التي لا تدخل ضمن هذا النطاق، ولكن هناك معياران للتمييز بين الأنشطة الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية (الجهماني، 1996: 44):

المعيار الأول: هو وجود أو عدم وجود الإلزام القانوني بالنشاط، فالأنشطة الاجتماعية هي الأنشطة التي تنفذها المنظمة اختياريا للإيفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع، أي أن صفة الاختيار أو الالتزام هي التي تحدد طبيعة النشاط فيما إذا كان اجتماعي أم لا.

المعيار الثاني: هو معيار النشاط ذاته أي أن الأنشطة الاجتماعية تشمل كل الأنشطة ذات الطبيعة الاجتماعية وليس فقط الأنشطة التي تقوم بها المنظمة بصفة اختيارية، بمعنى أخر يقوم هذا المعيار على وجود الصفة الاجتماعية للنشاط بغض النظر عن وجود إلزام قانوني أو عدم وجوده.

المبحث الثاني

مجالات ومشكلات المحاسبة الاجتماعية

2-2-0 تمهيد:

نظراً لكون منظمات الأعمال جزء لا يتجزأ من المجتمع، وكونها تشكل احد مكوناته الرئيسية التي تؤثر وتتأثر به بشكل واضح، فقد جرت العديد من المحاولات لدراسة السلوك الاجتماعي لمنظمات الأعمال للتعرف على المجالات التي تتأثر بهذا السلوك (بدوي، 2000: 81).

2-2-1 مجالات المحاسبة الاجتماعية:

إن الاتجاه السائد هو تقسيم هذه المجالات إلى أربعة مجموعات تعتمد أساساً لقياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمنظمة والتقرير عنه (حنان، 2003: 256)، وكذلك بعد إنشاء لجنة المحاسبة عن الأداء الاجتماعي من قبل الجمعية القومية للمحاسبة بأمريكا (N.A.A.) تم تحديد أربعة مجالات للأداء الاجتماعي هي (N.A.A , 1994: 40):

- تفاعل المنظمة مع المجتمع.
- المساهمة في تنمية الموارد البشرية.
- المساهمة في تنمية الموارد الطبيعية والبيئية.
- الارتقاء بمستوى جودة السلع والخدمات.

كما جاء المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بستة مجالات للأداء الاجتماعي هي كالآتي:

- البيئة.
- الموارد غير متجددة.
- الموارد البشرية.
- الموردين.

- العملاء.
- المجتمع.

أما جمعية المحاسبة الأمريكية (A.A.A) فقد قامت بإجراء دراسة ميدانية على بعض المنظمات التي تعد قوائم وتقارير اجتماعية وذلك من أجل التعرف على أسس القياس والإفصاح ، فقد أصدرت تقريراً بخمس مجالات للأداء الاجتماعي هي:

- الرقابة على البيئة.
- توظيف الأقليات.
- العاملون.
- تحسين المنتج.
- خدمة المجتمع.

ومن خلال ما ذكر أعلاه يمكن تحديد مجموعة من الأنشطة الاجتماعية وذلك بالاعتماد على الظروف الحالية للمنظمة وهي (السعد، 2007، 85) و (Laufer, 2003:255):

أ- **مجال العاملين:** يتضمن هذا المجال تأثير أنشطة المنظمة على الأشخاص العاملين فيها كموارد بشرية تساهم بصورة فعالة في تحقيق أهداف المنظمة، وبالتالي فهي تشمل الأنشطة التي تعمل على تحسين وضع وظروف العاملين بشكل عام كتقديم العلاج للعاملين مجاناً، تحسين ظروف العمل، تقديم وسائل الأمن الصناعي، ويمثل هذا المجال مجالاً داخلياً من مجالات المحاسبة الاجتماعية.

ب- **مجال البيئة:** يشمل مجموعة الأنشطة الاجتماعية التي تهدف إلى الحد من الآثار السلبية الناجمة عن ممارسة المنظمة لنشاطها والتي تؤثر على البيئة، وذلك بهدف المحافظة على سلامة البيئة المحيطة بالمنظمة والمحافظة على الموارد الطبيعية، ويعتبر هذا المجال من أهم مجالات المحاسبة الاجتماعية نظراً لما تسببه من أضرار على البيئة مثل تلوث المياه، الهواء، التربة، والتلوث الضوضائي، وقد ترتب على أهمية هذا المجال أن أنشأت جامعة الدول العربية مجلس وزراء البيئة العرب، كما قامت الأمم المتحدة بعقد مؤتمر ستوكهولم في يونيو 1972م بهدف تشجيع الحكومات والهيئات الدولية للعمل على حماية البيئة.

وفي فلسطين أنشأت وزارة شؤون البيئة وسلطة الطاقة والموارد الطبيعية للقيام بدورها فيما يتعلق بالحفاظ على البيئة، وقد تم استصدار قانون بشأن البيئة سمي بقانون البيئة الفلسطيني رقم (7) لسنة 1999م، وقد لوحظ في الآونة الأخيرة وجود العديد من المنظمات المهنية التي تنادي بالمسئولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وفي العام 2002م شكلت المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (آيزو) لبحث مسئولية منظمات الأعمال وفق معايير متفق عليها للمسئولية الاجتماعية.

ج- **مجال حماية المستهلك:** يشمل الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق رضا المستهلك، والمحافظة على هذا الرضا كالاهتمام بزيادة أمان المنتج، وعدم خداع المستهلك، والصدق في الإعلان، وتوفير البيانات اللازمة عن المنتج من حيث طريقة الاستخدام وحدودها والمخاطر المرتبطة ومدة صلاحية الاستخدام.

د- **مجال المجتمع:** يشمل مجموعة الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق فائدة للجمهور بشكل عام كتشغيل المعاقين والعجزة، إفساح المجال أمام طلبة الجامعات للتدريب، إقامة حضانات الأطفال، المساهمة في الرعاية الصحية، دعم الجمعيات الخيرية وكل هذا يهدف إلى تنمية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

2-2-2 صعوبات ومشكلات المحاسبة الاجتماعية

ذكر (الساقي وآخرون، 2004: 197) بأن التحدي الذي يواجه مصممي التقارير الاجتماعية هو صعوبة فصل التكاليف الاجتماعية عن التكاليف الاقتصادية، فالتشابك بين الأنشطة الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية نابع من طبيعة نشاط المنظمة الذي يؤدي إلى صعوبة قياس الأنشطة بشكل مستقل، وعلى سبيل المثال لا الحصر فتكاليف البحوث والتطوير، أو تكاليف زيادة درجة الأمان للمنتج ، يمكن النظر لها باعتبارها تكاليف اجتماعية لازمة لخلق حالة من الرضا والإشباع عن منتجات المنظمة الاقتصادية داخل نفوس العملاء، إلا أنه من جهة ثانية يمكن اعتبارها تكاليف اقتصادية لازمة لإعطاء قوة دفع تنافسية للمنتج وزيادة نصيبه في البورصة بهدف زيادة ربح الشركة، وكذلك بالنسبة لتكاليف تدريب الموظفين، فهي من ناحية تكاليف اجتماعية ضرورية لإتاحة الفرصة أمام العاملين للترقية والتدرج الوظيفي لخلق حالة من الولاء والانتماء لديهم تجاه الشركة، ومن ناحية ثانية يمكن النظر إليها كتكاليف اقتصادية لازمة لزيادة الإنتاجية والارتقاء بها كماً ونوعاً لزيادة الربحية في الشركة وهكذا.

وإذا كانت مشكلة التداخل بين التكاليف الاجتماعية والاقتصادية تمثل أهم مشكلة للمحاسبة الاجتماعية، فإن هناك مشكلات أخرى على مستوى القياس للتكاليف والعوائد الاجتماعية من

جهة ومشكلة إيجاد وتحديد المعايير الاجتماعية من جهة ثانية، وبذلك تكون أهم مشكلات القياس المحاسبي الاجتماعي كما يلي:

2-2-2-1 مشكلة قياس التكاليف الاجتماعية على مستوى المنظمة: وتكمن هذه المشكلة في تفسير ماهية التكاليف الاجتماعية، حيث يوجد وجهتي نظر متعارضتين، الأولى اقتصادية والثانية محاسبية. فالاقتصاديون يرون أن التكاليف الاجتماعية تتمثل في المساوئ التي يتحملها المجتمع نتيجة ممارسة المنظمة لنشاطها، كالتلوث الناتج عن النواتج الكيماوية أو دخان المصانع أو أية مواد ضارة أخرى، وبالتالي فإن هذه التكاليف يتحملها المجتمع وليس أصحاب المنظمة. في حين يرى المحاسبون أن التكاليف الاجتماعية تتمثل في الأعباء المالية التي تنفقها المنظمة ولا يتطلبها نشاطها الاقتصادي فضلاً عن عدم حصول المنظمة على أية منفعة أو عائد اقتصادي مباشر مقابل هذه التكاليف، بل يتم إنفاقها نتيجة لالتزام المنظمة ببعض المسئوليات الاجتماعية لقوانين تفرضها الحكومة. ونلاحظ بأن الرأي الثاني لا بد منه في حالة ممارسة المحاسبة الاجتماعية على مستوى الوحدة الاقتصادية (القاضي وحمدان، 2001: 142).

2-2-2-2 مشكلة قياس العوائد الاجتماعية على مستوى المنظمة: يعرف الدخل الاجتماعي بأنه: "صافي المساهمات الاجتماعية للمنظمة الناتجة عن إجراء المقابلة المحاسبية بين العائد الاجتماعي والتكاليف التي أحدثت ذلك العائد (التكاليف الاجتماعية) كتكاليف منع التلوث البيئي على سبيل المثال" (سلامة، 1999: 19).

تتعمق مشكلة قياس العوائد الاجتماعية وتأخذ أبعاداً أكثر من مشكلة قياس التكاليف الاجتماعية، نظراً لكونها تتحقق لأطراف قد تكون من خارج المنظمة كالمستهلكين أو العملاء أو البيئة المحيطة، أو قد تكون من داخل التنظيم كالعاملين أو لكل الأطراف في آن واحد سواء داخل أو خارج التنظيم، وذلك حسب الأنشطة الاجتماعية التي تمارسها المنظمة، هذا فضلاً عن أن العديد من العوائد الاجتماعية قد يصعب قياسه نقدياً بصور مباشرة، وخاصة بالمقاييس المحاسبية التقليدية المتعارف عليها، وتكون بعيدة عن التقدير الشخصي الأمر الذي يقلل درجة الثقة في النتائج إلى حد كبير. وكل ذلك في الأصل يرجع إلى أن العوائد الاجتماعية قد تكون في صورة سلوكية تؤثر على النواحي النفسية أو المعنوية فتؤدي إلى حالة من الرضا لدى الأفراد عن المنظمة ينعكس أثره بالتالي مرة أخرى على المنظمة في صورة إمداد المجتمع كله له بالموارد اللازمة أو خلق أسواق جديدة لمنتجاته أو تدفق الاستثمارات عليه بشكل أفضل من غيره ... وهكذا. ولا شك أن هذه الظواهر غير كمية ويصعب قياسها بالوحدات النقدية مباشرة، فمثلاً كيف يمكن لنا قياس القيمة النقدية للمنفعة التي يحصل عليها أفراد البيئة المحيطة نتيجة

تقليل الضوضاء الناتجة عن الآلات أو الحد من تلوث البيئة الناتج عن عمليات التشغيل، أو قيمة الانطباع الحسن المتولد عن المستهلكين تجاه المنظمة، الأمر الذي حذا بكثير من الكتاب والباحثين إلى تجاهل العوائد الاجتماعية والاكتفاء بقياس التكاليف الاجتماعية (الفضل وآخرون، 2002، 182).

2-2-2-3 مشكلة خلق المعايير الاجتماعية الملائمة للقياس المحاسبي

تعرف عناصر تكاليف الأداء الاجتماعي لأية منظمة بأنها عناصر التكاليف الناشئة عن التزام المنظمة بمسئوليتها الاجتماعية، وقد يسهل على الباحث للوهلة الأولى تحديد عناصر تكاليف الأداء الاجتماعي ولكن المشكلة تكمن في كيفية قياسها وكيفية مقارنتها بالمنفعة الاجتماعية التي يمكن للمنظمة اكتسابها نتيجة هذه التضحية، والتي تنبع من تعريف المسئولية الاجتماعية للمنظمة باعتبارها النشاط المسبب لعملية الانفاق وبالتالي في حدوث عناصر التكاليف الاجتماعية، فهي في ذاتها مفهوم غير محدد وليس هناك إجماع على تعريفه وأبعاده بشكل نهائي من وجهة النظر العملية. وهذا يعني عدم القدرة على تحديد مفردات أو عناصر التكاليف الاجتماعية المتولدة من تلك المسئولية بشكل دقيق. وهذا مما ينعكس على حصر وقياس هذه العناصر من خلال التقرير بشكل مناسب تماما، وإضافة إلى ذلك ما يواجه مصممي التقارير الاجتماعية من صعوبة فصل التكاليف الاجتماعية والاقتصادية، فالتشابك الموجود بين مختلف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية يولد صعوبة الفصل (هارون، 2010: 45).

وتواجه منظمات الأعمال الكثير من الصعوبات عند قياس التكاليف الاجتماعية خلال مدة معينة وتحديد علاقتها بالمنافع والعوائد الاقتصادية المتولدة عن هذه التكاليف خلال نفس المدة، بهدف إعداد التقرير المفرز بالأرقام لبيان الربح الذي يتحقق في نهاية الفترة التي تمت فيها عملية القياس، فمثلا التكاليف الاجتماعية الخاصة بمساهمات وتبرعات الشركة للمؤسسات الثقافية والتعليمية في المجتمع، وتكاليف برامج محو الأمية لأفراد المجتمع تساهم في ارتفاع المستوى التعليمي والثقافي لأفراد المجتمع، إلا أن منافع وعوائد تلك التكاليف لا يمكن قياسها على المدى القصير. وكذلك إذا أخذنا التكاليف الاجتماعية المتعلقة بإزالة التلوث المائي أو التكاليف المتعلقة بنقاء هواء المجتمع من التلوث أو تكاليف برامج توعية الأفراد بأهمية المحافظة على موارد وطاقات المجتمع وأن كان لها عوائد اجتماعية كالارتقاء بالمستوى الصحي لأفراد المجتمع والمحافظة على موارد وطاقات المجتمع، إلا أن هذه المنافع والعوائد من الصعوبة إخضاعها للقياس النقدي على المدى القصير... الخ (هارون، 2010: 46).

ولهذا فان أهم مشكلات التقرير المحاسبي للنشاط الاجتماعي تتبلور في مشكلة الوقوف على أسلوب وطريقة التقرير الاجتماعي ومشكلة استحداث قواعد محاسبية للاتصال المحاسبي الاجتماعي.

الفصل الثالث

القطاع المصرفي الإسلامي والأداء الاجتماعي

- مقدمة
- المبحث الأول: البنوك الإسلامية في قطاع غزة نشأتها وتطورها.
- المبحث الثاني: الأداء الاجتماعي للبنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين المالي.

مقدمة:

ظهرت البنوك الإسلامية على صعيد الساحة المصرفية في الربع الأخير من القرن الماضي كفلسفة جديدة تختلف عن البنوك التقليدية، حيث تعمل تلك البنوك في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية الغراء (رجب، 2008: 2)، لذلك فقد أحرز العمل المصرفي الإسلامي تقدماً مذهلاً، حيث أثبتت البحوث التي أجريت في العقدين الماضيين أن العمل المصرفي الإسلامي كأسلوب من أساليب الوساطة المالية يتميز بالجدوى والكفاءة (المشهراوي، 2007: 30)، وقد نشأ عن ذلك عدم إمكانية تصور التجارة الدولية بمعزل عن البنوك الإسلامية خاصة وأن البنوك الإسلامية وإن كانت تؤدي هذا الغرض فإن لها أغراضاً تنموية لا تتمكن البنوك التجارية من القيام بها حيث يعمل البنك الإسلامي كمنظمة اقتصادية واجتماعية ومالية ومصرفية تهدف إلى تعبئة أموال ومدخرات الأفراد والمنظمات وتوجيهها نحو الاستثمار لخدمة المجتمع في ظل أحكام الشريعة الإسلامية بما يخدم التكافل الإسلامي وتحقيق تنميته ورفاهيته (مقداد وحلس، 2005: 240) كما سيتم تناول الأداء الاجتماعي للبنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية والتي يتم من خلاله تبيان الدور الاجتماعي لهذه البنوك والذي لا يقتصر على تحقيق العائد.

المبحث الأول

البنوك الإسلامية في قطاع غزة نشأتها وتطورها.

3-1-0 تمهيد

سيتناول هذا المبحث البنوك الإسلامية في قطاع غزة من كافة جوانبها، من حيث نشأتها والظروف التي ظهرت فيها، مع استعراض واقعها في فلسطين عموماً، وقطاع غزة على وجه الخصوص، بالإضافة إلى تعريفها وبيان وظائفها ومدى أهميتها في المجتمع الفلسطيني كما سيتم التحدث عن أهداف هذه البنوك ودورها الاقتصادي الهام وبداية ظهورها.

3-1-1 تعريف البنوك الإسلامية

يعتبر مفهوم البنوك الإسلامية حديث في مجال المؤسسات المالية، ولقد عرفه (خلف، 2006، 57) بأنه: "مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذاً وعطاءاً، إنما تلتزم في نواحي نشاطها ومعاملاتها المختلفة بقواعد الشريعة الإسلامية".

أما (الهيتي) فقد عرف البنوك الإسلامية بأنها: "مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع إسلامي متكامل وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي" (الهيتي، 1998: 186).

وعُرفت البنوك الإسلامية أيضاً بأنها: " تلك المؤسسات التي تباشر الأعمال المصرفية مع التزامها باختيار التعامل بالفوائد الربوية أخذا أو عطاءاً، بوصفه تعاملاً محرماً، وباجتناب أي عمل مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية" (الخالدي، 2006: 20).

3-1-2 الوظائف التي يقدمها البنك الإسلامي

تقدم البنوك الإسلامية العديد من الوظائف التي تهدف إلى تلبية احتياجات المتعاملين معها وفقاً لما تمليه التغيرات المتلاحقة في عالم الخدمات المصرفية، وفي نفس الوقت الأخذ بعين الاعتبار أن تبقى جميع معاملاتها في إطار الشريعة الإسلامية، ومن بين أهم هذه الوظائف (الحسيني، 2000: 43):

- أنشطة مصرفية لا تتطلب تمويلا بعيدة عن التعامل بالفائدة ويندرج تحت نشاط الخدمات.المصرفية هذه : قبول الودائع بالعملة المحلية والعملات الأجنبية في الحسابات المختلفة

.صرف الشيكات، وتحصيل الأوراق التجارية و إصدار الحوالات وفتح الاعتمادات المستندية، وإصدار الكفالات وخطابات الضمان .تقديم الخدمات الاستشارية وإدارة محافظ العملاء.

- أنشطة التكافل الاجتماعي، وهي أنشطة تنفرد بها البنوك الإسلامية، ومن هذه الأنشطة: تجميع الزكاة من مساهمي المصرف والمتعاملين معه، صرف الزكاة لمستحقيها وفقا للمعايير الشرعية، إدارة أموال الزكاة واستثمارها لحين صرفها لمستحقيها، صرف القروض الحسنة بدون فوائد لمن يستحقها.

- أنشطة استثمارية باستخدام أموال المساهمين وأموال حسابات الاستثمار، وهذه الأنشطة تمثل عصب عمل البنوك الإسلامية ومصدر تحقيق الإيرادات لأصحاب حسابات الاستثمار ويندرج تحت هذه الأنشطة: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإيجار، المساهمة في الشركات، تأسيس الشركات، الاستثمار المباشر، وهذه الأنشطة الاستثمارية تمثل الصيغة الإسلامية للتمويل، والبديل لصيغ التمويل التي تقدمها البنوك التقليدية.

3-1-3 نشأة البنوك الإسلامية وتطورها

كان للصحوة الإسلامية الشاملة التي شهدها العالم الإسلامي – وما صاحب ذلك من توجه جاد وصادق لكافة المسلمين نحو تكييف كل ما يتعلق بجوانب حياتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بما يتفق ومبادئ دينهم وتعاليمه السامية– دوراً بارزاً في تكوين فكرة إنشاء البنوك الإسلامية وإخراجها لحيز الوجود (الهيتي، 1998: 190) لذا فقد مرت البنوك الإسلامية منذ بداية نشأتها بعدة مراحل أهمها:

المرحلة الأولى: ظهرت إلى الوجود فكرة البنوك الإسلامية بلا فائدة على أسس إسلامية في إحدى المناطق الريفية في باكستان في أواخر الخمسينيات، ثم انتشرت بعد ذلك إلى العالم الإسلامي (عاشور، 2002: 64).

المرحلة الثانية: بدأت ببدء التجربة الثانية التي كانت في مدينة ميت غمر في محافظة الدقهلية بجمهورية مصر العربية في العام 1963م إلا أن هذه التجربة تعطلت وتوقفت نهائياً بعد أربعة سنوات في العام 1967م بسبب الإشاعات المغرضة التي أشيعت ضدها بعد أن حققت نجاحا كبيراً (شيخون، 2002: 64).

المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة في العام 1966م عندما بدأ تدريس مادة الاقتصاد الإسلامي في جامعة أم درمان في السودان، وقد تم الخروج منها بمشروع (بنك بلا فوائد) إلا أن ظروف حدثت وقتها حالت دون تنفيذه (أرشيد، 2001: 32).

المرحلة الرابعة: تم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي في العام 1971م، والذي يعد أول بنك يـنص في قانون إنشائه على عدم التعامل بالفائدة المصرفية أخذاً وعطاءاً، وقد كانت طبيعة معـاملات هذا المصرف اجتماعية بالدرجة الأولى وليست مصرفية.

(موقـع البنـوك الإسـلامية، www.bltagi.com/manaheg_elmasaref.htm. بتـاريخ: 2010/9/15م).

المرحلة الخامسة: في عام 1975م كان هناك محاولتان رسميتان لتأسيس المصرف الإسـلامي هما: البنك الإسلامي للتنمية بجدة، ويهدف إلى دعم التنمية الاقتـصادية والتقـدم الاجتمـاعي لشعوب الدول الأعضاء وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وكذلك بنك دبي الإسلامي الذي أسـس بموجب مرسوم حكومة دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة و ينص في نظامه الأساسي على أن تقوم جميع معاملات البنك على أساس الشريعة الإسلامية (شبير، 2007: 257).

المرحلة السادسة: تأسست ثلاثة مصارف إسلامية في العام 1977م وهي: بنك فيصل الإسلامي السوداني، وبنك فيصل الإسلامي المصري، وبيت التمويل الكويتي.

وتكون في نفس العام الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية الذي يهدف إلى دعم الروابط بين البنوك الإسلامية والتنسيق بين أنشطتها (شبير، 2007: 259).

المرحلة السابعة: بدأت البنوك الإسلامية بالانتشار في مختلف البلاد الإسلامية والعربية، حيـث بلغ عدد المؤسسات المالية الإسلامية على مستوى العالم وفقا للإحصاءات التي قُدِّمت مؤخرًا في مؤتمر البنوك الإسلامية الذي عقد في دمشق من هذا العام2010م، فقد بلغ عـدد المؤسـسات المالية الإسلامية على مستوى العالم 390 مؤسسة إسلامية في "75" دولةً، وبحجم أصول يقدر بـ 500 إلى 1000 بليون دولار، ويقدر معدل نمو الصناعة المصرفية الإسلامية بين 15 % و20 % سنويًّا (المجلس العام للبنوك والبنوك الإسلامية، www.alukah.net/Culture/0/20790، 2010/8/7م).

3-1-4 نشأة البنوك الإسلامية في فلسطين:

بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في منتصف عام 1994م، بدأت البنـوك بممارسـة نشاطها في الأراضي الفلسطينية من خلال إعادة افتتاح فروعها التي كانت قد أغلقت في العـام 1967م، كما تم إنشاء وتأسيس بنوك فلسطينية جديدة معظمها بنوك تجاريـة وصـل عـددها الإجمالي حتى بداية العام الحالي (19) بنكاً تمارس أعمالهـا فـي مختلـف منـاطق الـسلطة

الفلسطينية من خلال شبكة فروع بلغت (210) فرعاً منها (12) فرعاً للمعاملات الإسلامية (نشرة فروع ومكاتب البنوك العاملة في فلسطين، سلطة النقد، 2010/9/30).

وقد بدأت البنوك الإسلامية تحديداً أعمالها بعد تأسيس سلطة النقد الفلسطينية عام 1995م، حيث تأسس البنك الإسلامي العربي عام 1995م، ثم تأسس البنك الإسلامي الفلسطيني عام 1997م، ثم تأسس بنك الأقصى الإسلامي عام 1998م، وقد تناولت الدراسة بالتفصيل البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية وهما (البنك الإسلامي العربي، البنك الإسلامي الفلسطيني) وذلك كما يلي:

3-1-4-1 البنك الإسلامي العربي

تم تأسيس البنك الإسلامي العربي كشركة مساهمة عامة باسم شركة البنك الإسلامي العربي المساهمة العامة المحدودة، والمسجلة لدى وزارة الاقتصاد الوطني بتاريخ 1995/05/18م ومنح حق مباشرة العمل من مراقب الشركات بتاريخ 1995/06/18م تحت رقم (563201011)، برأس مال مقداره واحد وعشرون مليون دولار أمريكي ، وقد زاول أعماله من خلال أول فرع له في مدينة غزة بتاريخ 1996/04/06م، ويقع مقره الرئيس بمدينة رام الله.

ويقوم بتقديم كافة الخدمات المصرفية من قبول ودائع والمدخرات وفتح الحسابات و الاعتمادات المستندية، و المرابحات، ويخضع البنك في ممارسة أنشطته لمراقبة سلطة النقد الفلسطينية، ولقد حقق البنك خلال فترة عمله نتائج متميزة (دليل التأسيس الصادر عن المصرف العربي الإسلامي، 2009).

3-1-4-2 البنك الإسلامي الفلسطيني (wwww.islamicbank.ps)

حصل البنك الإسلامي الفلسطيني على الموافقة النهائية من سلطة النقد بتاريخ 1997/05/15م باسم شركة البنك الإسلامي الفلسطيني المساهمة العامة المحدودة، المسجلة لدى مسجل الشركات بوزارة الاقتصاد الوطني برقم (563200922) بتاريخ 1995/12/16م بموجب قانون الشركات رقم (18) لسنة 1929م.

وقد سمحت سلطة النقد الفلسطينية للبنك بممارسة جميع الأعمال المصرفية وذلك وفقاً لتعاليم الشريعة الإسلامية، وقد بدأ البنك في ممارسة نشاطاته المصرفية والمالية وأعمال الاستثمار والتمويل وقبول الودائع وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وعملاً بتعليمات سلطة النقد

الفلسطينية، كما تخضع عمليات المصرف للجنة رقابة شرعية، ويتألف رأس مال المصرف من عشرون مليون دولار أمريكي.

ويعتبر البنك الإسلامي الفلسطيني هو أكثر البنوك الإسلامية تسديداً لرأس المال، ويحظى البنك بأكبر قاعدة من المساهمين، وقد قام في العام (2005) بشراء أصول بنك القاهرة عمان- فرع المعاملات الإسلامية، ويمارس البنك الإسلامي العديد من الأنشطة المختلفة، أبرزها (دليل الخدمات الصرفية للبنك الإسلامي المصرفية، 2010):

1- فتح الحسابات الجارية، حيث يدار الحساب الجاري وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية ويمكن من خلال ذلك الحساب إيداع وسحب أي مبالغ نقدية بجميع العمولات وفي أي وقت.

2- حسابات التوفير، حيث تجمع بين المرونة والأمان مما يعطي خيارات ادخارية مع سهولة الحصول على المدخرات والاحتياجات.

3- الحسابات الاستثمارية، وتتمثل في:

- الوديعة لأجل، حساب استثماري يتم قبوله كوديعة لأجل، وتستثمر طبقاً لقواعد وشروط الشريعة الإسلامية.

- صكوك (شهادات الاستثمار)، وديعة استثمارية طويلة الأجل تقبل على أساس المضاربة الشرعية.

- الاستثمار المخصص، حساب استثماري يرتبط فيه أصحاب الحساب والمصرف بعقد المضاربة الشرعية.

4- تمويل مشاريع صغيرة ومتوسطة وفقاً للشريعة الإسلامية.

5- فتح الاعتمادات المستندية وإصدار الكفالات.

6- تحويل الأموال من الداخل والخارج.

7- تأجير صناديق الأمانات الحديدية.

8- صرافة وتبديل العملات المصرفية.

3-1-5 أهداف البنوك الإسلامية:

تعتبر البنوك في إطار التشريع الإسلامي في ظل متطلبات العصر ضرورة اقتصادية لكل مجتمع مسلم يرفض الربا والاستغلال، ويطبق شريعة الله ويحكم بها، وذلك لما لهذه البنوك من وظائف أساسية تتمثل في تيسير التبادل والمعاملات، وزيادة الإنتاج، وتعزيز طاقة رأس المال في إطار الشريعة الإسلامية بما يرفع الحرج عن المسلمين (www.alzatari.net، بتاريخ:2010/8/6)

ومن هنا أدرك العلماء والفقهاء في هذا العصر ضرورة الاستفادة من النشاط المصرفي ولكن بوسائل مشروعة، لإيجاد مجال لتطبيق فقه المعاملات الإسلامية في الأنشطة المصرفية، وتعد هذه البنوك ثمرة من ثمار الصحوة الإسلامية التي عمت أرجاء الوطن الإسلامي، وتعتبر أيضاً التطبيق العلمي لأسس الاقتصاد الإسلامي، خاصة أن البلاد العربية والإسلامية جربت كل الحلول الغربية واتضح لها عدم ملاءمتها.

ويمكن استعراض أهداف البنوك الإسلامية في النقاط الرئيسة التالية (المغربي، 2004: 23):

1- إحياء المنهج الإسلامي في المعاملات المالية الإسلامية، من خلال المساهمة في تطبيق القواعد الشرعية في المعاملات الاقتصادية والمصرفية بشكل عام.

2- تقديم البديل المقبول لشرائح من المجتمع أحجمت عن التعامل مع القطاع المصرفي لأسباب عقائدية، وذلك من خلال تغطية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية في ميدان الخدمات المصرفية وأعمال التمويل والاستثمار على غير أساس الربا.

3- اجتذاب الأموال والمدخرات الداخلية والخارجية التي لم تدخل الجهاز المصرفي بعد.

4- توفير التمويل اللازم للأشخاص والمؤسسات من خلال صيغ التمويل والاستثمار والمشاركات في مختلف المجالات الاقتصادية، وعدم الاكتفاء بلعب دور الوسيط المالي.

5- توسيع نطاق التعامل مع القطاع المصرفي عن طريق تقديم الخدمات غير الربوية، مع الاهتمام بإدخال الخدمات التي تهدف لإحياء صور التكافل الاجتماعي المنظم على أساس المنفعة المشتركة.

6- إظهار القدرة على مواكبة العصر بكل تحدياته وتعقيداته الاقتصادية والإدارية والقانونية.

المبحث الثاني

الأداء الاجتماعي للبنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

3-2-0 تمهيد

تعمل البنوك الإسلامية كمنظمة اقتصادية واجتماعية على تحقيق التنمية الشاملة بكافة أبعادها، لذا يجب عليها تحقيق التوازن والشمول والعدالة في تحقيق هذه الأهداف حتى يمكن أن توصف هذه المنظمات بالفعالية، فالبنوك الإسلامية لا تسعى لتحقيق العائد فقط بل عليها أيضاً مراعاة حاجات ورغبات العاملين والمتعاملين والمجتمع بكافة عناصره، مما يحملها مسئولية اجتماعية تقتضي منها ممارسة بعض الأنشطة وتقديم بعض الخدمات التي تشير إلى تجاوبها مع آمال وطموحات المجتمع، ومن هنا تبرز أهمية المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية كنظام لتوفير المعلومات لقياس الأداء الاجتماعي في البنوك الإسلامية والتقرير عنه حسب مستجدات العمل باعتبار أن هذه البنوك وحدات اقتصادية لها اهتمام متزايد بالرعاية الاجتماعية وتحسس واقع المجتمع.

إن البنوك الإسلامية من خلال منظورها تهدف إلى تعميق دور العمل المصرفي و الإنماء بكفاءة التشغيل واستغلال الطاقات الإنتاجية والخدمية واستخدام الموارد بما يحقق العدالة النسبية لمصالح الأطراف المتعاملة معه (الشرع، 1998: 106).

فالأهداف التي تسعى أي منظمة أعمال لتحقيقها يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسلوكها، حيث أن تحقيق الأهداف الاجتماعية يتم من خلال المساهمة في عدة مجالات يمكن أن تشمل: البيئة، الموارد البشرية، المجتمع المحلي (Underdown, 1991: 426).

وعند التطرق لمجالات المسئولية الاجتماعية التي يمكن للبنوك الإسلامية المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية تطبيقها كونها تقدم خدماتها لقطاع واسع من المجتمع الفلسطيني فسوف نجدها من أكثر المجالات التي يجب التركيز عليها.

ومن الضروري أن تدرك البنوك الإسلامية مفهوم المسئولية الاجتماعية والالتزام بتحقيق التوازن بين الأطراف المتعددة والمترابطة والتي تتمثل بمصالح وحاجات هذه البنوك والعاملين فيها والبيئة الخارجية والعملاء والمجتمع (صيام ونور، 1998: 3).

3-2-1 مشكلات تحديد وقياس المسئولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية

ولعل من الأهداف الرئيسة لمحاسبة المسئولية الاجتماعية يتمثل في تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية لمنظمة الأعمال والذي ينصب أخيراً على قياس التغير في الرفاهية العامة للمجتمع أو الخاصة بفئة من فئاته (رجب، 1981: 133).

حيث تقع مهمة القياس على عاتق المحاسبين والتي تتمثل في تحديد المبادلات أو الأنشطة ذات المضامين الاجتماعية، في الوقت الذي ما زالت عملية القياس هذه تشكل أهم العقبات التي تحول دون تطور محاسبة المسئولية الاجتماعية، لأن صعوبة القياس تكمن في طبيعة هذه الأنشطة والتي لا يمكن قياس بعضها بقيم مادية وبالنطاق التي تحدث فيه هذه الأنشطة (الحيالي، 1997: 24).

وكونه يمكن قياس بعض بنود محاسبة المسئولية في البنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين المالي فإنه يمكن القول بأن المساهمات التي يمكن قياسها على النحو التالي:

1- المساهمة في مجال العاملين:

وهناك العديد من المجالات المرتبطة بأداء المسئولية الاجتماعية تجاه العاملين والتي يمكن للمصارف الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين المالي أن تؤديها، ومن أبرزها: إسكان العاملين، إعانات الوفاة والعجز، الحوافز، المعاشات الإضافية والاستثنائية، وسائل الأمن، وسائل التنقل، الرحلات الترفيهية، الافطارات الرمضانية، ملابس وأناقة العاملين، التأمين الصحي، التدريب المهني، المساهمة في الضمان الاجتماعي، إصدار النشرات الدورية والمجلات.

2- المساهمة في مجال المجتمع المحلي:

وقد تتعدى هذه المساهمة المجتمع المحيط بالمصرف الإسلامي، فقد تكون تلك المساهمة على مستوى الدولة ككل، حيث يعد هذا النوع من المساهمات الأكثر تمثيلاً لمسئولية البنوك الإسلامية تجاه المجتمع حيث لا تقابل هذه المساهمات بمنافع قد تحصلها البنوك الإسلامية مباشرة، ومن أبرز هذه المساهمات: دفع الضرائب المباشرة وغير المباشرة، دفع الزكاة، دفع الرخص والاشتراكات، الرسوم بكافة أنواعها، التبرع لصالح المؤسسات التعليمية وغير الربحية، التبرع لصالح البحث العلمي، المساهمة في شق وتعبيد الشوارع، بناء حدائق عامة.

3-المساهمة في مجال البيئة:

على المحاسبة القيام بالدور الحيوي لها والمتمثل في المحافظة على البيئة وتوزيع الدخل بعدالة على المجتمع، ويكون ذلك من خلال الأخذ بمفهوم التكلفة التي تراعي البعد البيئي وذلك بالإنفاق على أوجه المحافظة على المصادر الطبيعية ومكافحة التلوث البيئي على الرغم من تعارض ذلك مع مبدأ الربحية لدى القطاع الخاص عموماً وقطاع البنوك بشكل خاص.

ويأخذ جانب المساهمة البيئية في البنوك الإسلامية العديد من الأشكال:

منع التلوث السمعي والضوضائي، التخلص من المخلفات لمنع التلوث، المشاركة في حماية البيئة على مستوى وطني، التبرع للجهات والهيئات الاجتماعية التي تهدف للمحافظة على البيئة، مراعاة البعد الجمالي لدى تصميم وإقامة البنوك بشكل يتناسب مع البيئة المحيطة (نور وشاكر، 2001: 9).

4-المساهمة في خدمة العملاء:

ويشمل هذا البند الأنشطة التي يقوم بها المصرف الإسلامي والتي يهدف من خلالها إلى نيل رضا العميل والمحافظة على هذا الرضا كالاهتمام بزيادة الأمان في التعاملات المالية بين البنك الإسلامي والعميل من خلال الالتزام بالنسب الخاصة بالاحتياطات وحجم الودائع، التمويل من خلال المرابحة، السرعة في انجاز معاملات العملاء، الصدق وعدم خداع العميل من خلال تطابق الإعلانات مع الخدمات المقدمة كالجوائز التي تعلن عنها البنوك بين الحين والآخر، تقديم القروض الحسنة لبعض العملاء، توفير احدث التقنيات الالكترونية التي من شأنها أن تسهل عملية التعامل بين المصرف الإسلامي والعملاء كخدمة الصراف الآلي أو الاستعلام عن الرصيد بالرسائل القصيرة أو عبر الانترنت.

3-2-2 البعد الفلسفي لمحاسبة المسئولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية

لقد أصبح لمفهوم محاسبة المسئولية الاجتماعية أهمية متزايدة في فكر وتطبيقات البنوك الإسلامية خاصة بعد تعاظم دورها الاجتماعي والاقتصادي، حيث تبرز رغبة هذه البنوك بالقيام بتمويل المشروعات ذات النفع الاجتماعي في ظل دراسة البيئة والتكلفة والعائد من منظور اجتماعي مجسدة في ذلك النظرة الحديثة لمفهوم المسئولية الاجتماعية وهي: "أن المسئولية الاجتماعية تعني أن المشرع لا يمكن أن ينمو ويستمر في مجتمع مليء بالمشكلات سواء كانت بيئية أو اجتماعية وعلى المشروع أن يساهم في تحقيق رفاهية المجتمع وان يلبي بعض

احتياجاته ويشارك في حل مشكلاته، إضافة إلى تحسين ظروف العاملين والعمل على توفير ما يشجعهم على أداء عملهم بصورة تخدم الأهداف المطلوبة" (الشرع، 1998، 108)

وتمتد أصالة هذا المفهوم في البنوك الإسلامية باعتبار أن أهدافها خدمة المجتمع بعيد عن الاستغلال ومن منظور تتماشى فيه مصلحة المصرف مع مصلحة المجتمع والعمل على تنمية المال في طرق شرعية وصحيحة امتثالاً لقوله تعالى:"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ أَمَنُواْ لَا تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ... " (النساء 29)

ويدخل في هذا الإطار أن المصرف الإسلامي يضع التصور الواضح أمام زبائنه عن ممارسة نشاطه وطرق توظيفه للأموال، بحيث تنتفي علاقة الدائنية والمديونية – التي تتجسد في أعمال البنوك التقليدية – في أغلب المعاملات المصرفية لتحل محلها المشاركات والمساهمات بأنواعها المختلفة، وهذا يستدعي وجود نظام للمحاسبة عن المسئولية الاجتماعية يتكفل بالآتي:

3-2-2-1 قياس التكاليف الاجتماعية

إن الأخذ بالمفهوم الواسع للتكاليف الاجتماعية سيعالج مشكلة القصور في أساس القياس، إلا أنه سيخلق مشكلة تتمثل في كيفية خضوع الأضرار التي يلحقها المشروع بالمجتمع للقياس الكمي، ومدى إمكانية ترجمة هذا القياس إلى قيم نقدية تمثل تكاليف الاجتماعية فمثلاً قيمة الآثار السلبية التي يتحملها المجتمع نتيجة الضوضاء الناشئة عن نشاط المشروع لا يمكن تحديدها بطريقة القياس المباشر، نظراً لاشتراك مجموعة من المشروعات في إحداث تلك الضوضاء (لولو، 2009: 53).

ولغرض معالجة هذه المشكلة لجأ الفكر المحاسبي إلى طرق القياس غير المباشر، فهي تساعد على الوصول إلى رقم تكلفة يمكن وصفه في ظروف القياس الحالية بديلاً للتكلفة الاجتماعية، فيمكن اتخاذ تكاليف منع حدوث الأضرار الاجتماعية كبديل عن قياس قيمة هذه الأضرار بطريقة مباشرة طالما أن القياس المباشر غير ممكن عملياً (Spence, 2007: 21).

ويكون الإنفاق من وجهة نظر البنوك الإسلامية موجه باتجاهين هما:

الأول: تتطلبه مستلزمات العمل ويسمى بالتكاليف الجارية أو المباشرة وغير المباشرة والتي تنطوي تحت مفهوم التكاليف المتغيرة وتحمل عادة على مراكز المسئولية من أجل المحاسبة عن الانحراف وتقويم كفاءة الأداء.

الثاني: تتطلبه التطورات الاجتماعية أو الشعور بالمسئولية وهذا يسمى بالتكاليف الاجتماعية "Social Costs" ولا تختلف التطبيقات العملية في البنوك الإسلامية عما يجري في المؤسسات المالية الأخرى بالنسبة للاتجاه الأول من الإنفاق، أما بالنسبة للاتجاه التالي فيكون الاختلاف واضحاً في تطبيقات البنوك الإسلامية حيث يعتبر الإنفاق في هذا الصدد إنفاق مرتبط بنشاطها الجاري وبذلك يتم التحميل على حسابات النتيجة حيث إن البنوك الإسلامية تؤكد معنى التكافل الاجتماعي وهي تتحمل عن طيب خاطر تلك النفقات إذا كانت ظروف المجتمع تستدعيها (بدوي، 2000: 155).

3-2-2-2 قياس العائد الاجتماعي

من متطلبات محاسبة المسئولية الاجتماعية النظرة المتوازنة بين التكلفة الاجتماعية والعائد الاجتماعي، لذلك فإن نظرة المؤسسات المالية التقليدية ومنها البنوك التجارية لعامل الربحية نظرة تشوبها الحيطة والحذر خشية تحملها لنفقات اجتماعية تحد من هذا العامل، في حين أن البنوك الإسلامية تتأصل في أعمالها المفاهيم الاجتماعية للربحية فهي تضع عدة مفاهيم للربحية بينها (القاضي، 1999: 137):

أ- الغرم بالفهم.

ب- المشاركة لا القرض طريق تحقيق الربح والزيادة في رأس المال.

ت- الأجر أو العمولة مقابل العمل أو الخدمة.

لذلك فإن مفهوم الربحية في عمل البنوك الإسلامية يجمع بين المفهوم المادي والمفهوم الاجتماعي، ومن هذا المنطلق تتعارض بعض المفاهيم المحاسبية التقليدية في قياس الربحية مع ما يجري تطبيقه في البنوك الإسلامية خصوصاً فيما يتعلق بتحقق الربحية.

من ناحية أخرى تتماشى الاتجاهات الحديثة في المحاسبة مع ما يجري تطبيقه في البنوك الإسلامية من حيث الربحية التي ينظر إليها بأنها ليست الهدف الوحيد وان فرض تعظيم الربح لا بد وأن يصبح فرض الأداء الشامل وهذا ما يؤكده Anderson and dunock حيث يريان أن المشروع لا بد وأن يتعايش مع المجتمع المحيط بحيث تحقق منافع اجتماعية مقبولة في هذا الإطار.

3-2-3 المعايير اللازمة لقياس الأداء الاجتماعي للبنوك الإسلامية

يرى البعض أن المعايير المحاسبية العامة التي وضعتها جمعية المحاسبين الأمريكية عام 1963 ونشرت في عام 1966م، هي أنسب أسلوب لتحديد المعايير اللازمة لقياس الأداء الاجتماعي في البنوك الإسلامية، وعلى هذا الأساس فإن المعايير الاجتماعية المقترحة هي (سلامة، 1984: 99)، (الساقي ونور، 2000: 6):

1- **معيار الصلاحية:** حيث إن لابد أن تكون البيانات والمعلومات المحاسبية المتعلقة بالنشاط الاجتماعي وثيقة الصلة والارتباطات بالهدف من استخدامه، وأن تعكس التقارير الاجتماعية الأثر الاجتماعي للأنشطة المطلوب قياس نتائجها لجميع أصحاب المصلحة والأطراف الاجتماعية المستفيدة بصورة حقيقية تبعث على الثقة وفي الوقت المناسب، وبشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد القوائم الاجتماعية الختامية.

2- **معيار الخلو من التمييز:** يتبلور مضمون هذا المعيار في ضرورة تحديد الحقائق والتقارير عنها بنزاهة وتجرد، وبحيث لا تنطوي على أي تحيز بالتضمين أو استخدام طرق القياس التي يظهر بها التميز واضحاً، والاعتماد على طريقة موضوعية للقياس المحاسبي سواء للتكاليف أو للعوائد الاجتماعية.

3- **معيار السببية:** مضمون هذا المعيار يكمن في ضرورة تبيان أسباب تحقق أو عدم تحقق الأهداف الاجتماعية، حتى يمكن الوصول إلى درجة الإقناع العام وإشباع حاجة طالبي المعلومات الاجتماعية، وكذلك حق المجتمع في أن يعرف النتائج الاجتماعية لنشاط المنظمة.

4- **معيار التكلفة الاجتماعية التاريخية:** يقابل هذا المعيار (مبدأ التكلفة التاريخية) المتعارف عليه في مجال القياس المحاسبي للنشاط الاقتصادي، وبالرغم من تعرضه للنقد الشديد، إلا أنه في ظل القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي يتوقع أن تزداد أهمية هذا المعيار لما يتحقق عنه قدر ليس بالقليل من الموضوعية والقابلية للمقارنة.

5- **معيار العائد الاجتماعي:** ويمكن أن يحل هذا المعيار في مجال المحاسبة الاجتماعية بدلاً من (مبدأ تحقق الإيراد) في مجال المحاسبة المالية، لأنه يتسع ليشمل العوائد الاجتماعية غير القابلة للقياس النقدي المباشر ولا يوجد لها سعر في البورصة.

6- **معيار مقابلة العوائد الاجتماعية بالتكاليف المسببة لها:** يقابل هذا المعيار (مبدأ مقابلة الإيرادات بالتكاليف) في حالة المحاسبة المالية، يعنى مقابلة العوائد الاجتماعية لكل نشاط اجتماعي تحت كل مجال من مجالات المسئولية الاجتماعية بالتكلفة التي أحدثت هذا العائد، ويتسع ليشمل الأساليب المستحدثة في القياس للعائد الاجتماعي أو التكاليف الاجتماعية.

ونستنتج بأن للفكر المحاسبي معيارين لفصل وتمييز التكاليف الاجتماعية عن التكاليف الاقتصادية وتمهيداً لقياسها بشكل صحيح والتقرير عنها بشكل دقيق وموضوعي وهي:

1- معيار الهدف من النشاط: إن هذا المعيار لا ينص على إلـزام منظمـة الأعمـال للقيـام بالأنشطة الاجتماعية، فالهدف الذي تسعى المنظمة إلى تحقيقه هو الذي يلزمهـا بتحمـل هـذه التكاليف الاجتماعية، فمثلا قيام المنظمة بعقد برامج لتدريب العاملين أو أفراد المجتمع المحـيط بها، هي أنشطة تقوم بها المنظمة بمحض إرادتها وذلك لتحقيق أهداف اجتماعية ترمي لتحقيقها على المدى البعيد لخلق صورة طيبة في أذهان الجمهور، على الرغم أن هذه التكـاليف تعتبـر تكاليف اجتماعية تتحملها المنظمة بغض النظر عن وجود أو عدم وجود إلزام قـانوني يلزمهـا بذلك.

2-معيار الإلزام القانوني: هو المعيار لإلزام المنظمة بـالتمييز بـين التكـاليف الاقتـصادية والاجتماعية فالأنشطة التي يلزم القانون المنظمة بأدائها والوفاء بها لا تكون تكـاليف أنـشطة اجتماعية وتعتبر تكاليف اقتصادية على اعتبار أن القانون يلزمها بتحمل تلك التكاليف وإلا جرت مساءلتها من قبل القانون إن لم تفي بذلك.

وقد أورد (المغربي) معايير أخرى تتعلق بالبنوك الإسلامية، فمن المعروف أن من أهداف البنوك أياً كان نشاطها جذب الأموال وتشغيلها والحصول على عوائد مرتقبـة، إلا أن البنـوك التجارية التقليدية تسعى إلى تعظيم هذا الاتجاه، لذلك فان المعايير المحاسبية التي توضع لقياس أدائها يمكن استنتاجها بسهولة ويسر، أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فان توسع نشاطها يأخذ بعين الاعتبار أبعادا لم تألفها البنوك التقليدية والتي توازن في ذات الوقت بـين مـصلحة المجتمـع ومصلحة هذه البنوك الإسلامية (المغربي، 1996: 19).

وبهذا المنظور نجد أن الضرورة تحتم وجود بعض المعايير التي تـستند عليهـا البنـوك الإسلامية في قياس أدائها، وعلى سبيل المثال فان البنوك الإسلامية لا تساهم أو تـشارك فـي مشروع لإنشاء نادي للقمار حتى لو كان هذا المشروع مربحاً من الناحية الاقتـصادية بـسبب أضراره من وجهة النظر الشرعية والاجتماعية والتي قد تفوق في تأثيرها الربح المادي، كمـا يعتبر هذا المشروع باطلاً ومحرماً شرعا لقوله تعالى: "يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَـا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا" (البقرة 219)، وبذلك يكون مفهوم هـذه الآيـة معياراً شرعياً واجتماعياً يقيس مدى النفع والضرر على المجتمع، من ناحية أخرى فان معايير الأداء الاجتماعي في البنوك الإسلامية تركز في الأساس على مدى إسهامات البنك في الأنشطة الاقتصادية ذات النفع الاجتماعي وقد لا يلتفت إلى الربحية كمؤشر رئيس لنجاح البنك الإسلامي.

ويمكن اتخاذ المعايير الآتية لقياس الأداء الاجتماعي في البنـــوك الإســـلامية (المغربـــي، 1996: 25):

1- **معيار السلعة المنتجة أو الخدمة المقدمة:** يدور محور الإنتاج وتقديم الخدمات في مجـــال الطيبات كأساس للتعامل بغض النظر عن مدى الربح المتحقق مصداقاً لقوله تعالى: "يَـــسْئَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكمْ الطَّيِّبَاتُ" (المائدة 4) وقد جاء في تفسير "الطيبات" بأنها: ما لـــم يـــرد تحريمه في الكتاب والسنة.

2- **معيار الكفاية:** ويأتي هذا المعيار في إطار الحصول على ما يصطلح عليه فقهياً "الـــرزق" بحيث يكفي لمتطلبات العيش الكريم ومن ثم تندرج شمولية هذا المعيار لتتعدى إلى فرض الزكاة التي تعتبر مصدراً آخر للرزق لفئة لهم الحق بذلك مصداقاً لقوله تعالى:"وَفِي أَمْوالِهِمْ حَقٌّ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ" (الذاريات 19).

3- **معيار حفظ المال وتنميته:** يعتبر المال بمفهومه الاقتصادي أساس للتبادل التجاري وتداول الثروة ويشمل ذلك الموارد الطبيعية والأصول المصنعة ويؤكد المحاسبون هذا المعنى ويضيفون إليه استخدام الموارد المتاحة استخداماً يتفق ومفهوم الكفاية.

الفصل الرابع
الطريقة والإجراءات

- منهجية الدراسة.
- مجتمع وعينة الدراسة.
- صدق وثبات الاستبانة.
- المعالجات الإحصائية.

4-0 تمهيد

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، والأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها، كما يتضمن هذا الفصل وصفاً للإجراءات التي قام بها الباحث في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيراً المعالجات الإحصائية التي اعتمد الباحث عليها في تحليل الدراسة.

4-1 منهج الدراسة

لقد تطلب هذه الدراسة الاستعانة بالمنهج النظري والمنهج العملي للحصول على المعلومات اللازمة.

4-1-1 طرق جمع البيانات:

اعتمد الباحث على نوعين من البيانات

1-البيانات الأولية: تم إعداد استبانة وزعت على بعض مفردات العينة بهدف تجميع المعلومات، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS (Statistical Package for Social Science) بهدف الوصول إلى الاختبارات الإحصائية المناسبة للحصول على دلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

2-البيانات الثانوية: وذلك من خلال مراجعة الكتب والدوريات والمنشورات الخاصة لمتعلقة بدراسة محاسبة المسئولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، أو أي مراجع تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي.

4-2 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين بالبنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية:

- البنك الإسلامي العربي.
- البنك الإسلامي الفلسطيني

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة وحجمها (78) موظف وموظفة. وقد تم توزيع الاستبانات على جميع أفراد العينة، وتم استرداد (60) استبانة، وبعد تفحص الاستبانات تم استبعاد 5 استبانات لعدم تحقق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستبيان، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة (55) استبانة، بنسبة استرداد (70.5%).

وبعد إجراء عملية التحليل الإحصائي لخصائص وسمات عينة الدراسة، تبين التالي:

1. الفئة العمرية:

يبين جدول رقم (1) أن 54.5% من عينة الدراسة بلغت أعمارهم أقل من (30) عاماً، و(9.1%) من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم (30 – أقل من 40 عاماً)،.و (36.4%) من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم (40 – أقل من 50 عاماً)،

جدول رقم (1)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الفئة العمرية

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 عاماً	30	54.5
30 – أقل من 40 عاماً	5	9.1
40 – أقل من 50 عاما	20	36.4
50 عاماً فما فوق	0	0.0
المجموع	55	100.0

2. المستوي التعليمي:

يبين جدول رقم (2) أن (18.2%) من عينة الدراسة المستوى التعليمي لهم دبلوم، و (74.5%) من عينة الدراسة المستوى التعليمي لهم بكالوريوس، و(7.3%) من عينة الدراسة المستوى التعليمي لهم ماجستير.

وهذا مؤشر إيجابي على أن أفراد العينة يتمتعون بمؤهلات علمية عالية تساهم في فهم أسئلة الاستبانه والإجابة عليها بطريقة صحيحة وبالتالي الانعكاس الايجابي لذلك على نتائج الدارسة.

جدول رقم (2)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوي التعليمي

المستوي التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم	10	18.2
بكالوريوس	41	74.5
ماجستير	4	7.3
دكتوراه	0	0.0
المجموع	55	100.0

3. التخصص:

يبين جدول رقم (3) أن (45.5%) من عينة الدراسة تخصصهم محاسبة، و(20.0%) من عينة الدراسة تخصصهم إدارة أعمال، و(34.5%) من عينة الدراسة تخصصهم تخصصات أخرى.

وهذا مؤشر على أن (65%) على احتمال درايتهم بمفهوم المحاسبة الاجتماعية، وبالتالي القدرة بشكل إيجابي على التفاعل مع مشكلة الدراسة.

جدول رقم (3)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص

التخصص	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	25	45.5
اقتصاد	0	0.0
إدارة أعمال	11	20.0
أخرى	19	34.5
المجموع	55	100.0

4. المسمي الوظيفي:

يبين جدول رقم (4) أن 5.5% من عينة الدراسة المسمى الوظيفي مدير فرع، و(16.4%) من عينة الدراسة المسمى الوظيفي مراقب، و(3.6%) من عينة الدراسة المسمى الوظيفي رئيس قسم، و(74.5%) من عينة الدراسة المسمى الوظيفي وظائف أخرى والتي تشمل محاسب وسكرتير وصراف وموظف ائتمان.

مما يعكس ذلك أن معظم أفراد العينة من الموظفين وهم الفئة ذات العلاقة المباشرة بتطبيق المحاسبة الاجتماعية.

جدول رقم (4)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسمي الوظيفي

المسمي الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
مدير فرع	3	5.5
مراقب	9	16.4
رئيس قسم	2	3.6
أخرى	41	74.5
المجموع	55	100.0

5. سنوات الخبرة:

يبين جدول رقم (5) أن (58.2%) من عينة الدراسة بلغت سنوات الخبرة لديهم (5 سنوات فأقل)، و(29.1%) من عينة الدراسة بلغت سنوات الخبرة لديهم (6 سنوات – أقل من 10 سنوات). و(12.7%) من عينة الدراسة بلغت سنوات الخبرة لديهم (10 سنوات – أقل من 15 سنة).

مما يدلل على ان 58% من أفراد العينة التي تم اختيارها هم من الخريجين الجدد الذين يدركون مفهوم المحاسبة الاجتماعية كونه من المفاهيم الحديثة في علوم المحاسبة.

جدول رقم (5)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
5 سنوات فأقل	32	58.2
6 سنوات – أقل من 10 سنوات	16	29.1
10 سنوات – أقل من 15 سنة	7	12.7
أكثر من 15 سنة	0	0.0
المجموع	55	100.0

6. عدد الدورات التي التحق بها في مجال العمل المصرفي الإسلامي.

يبين جدول رقم (6) أن (10%) من عينة الدراسة لم تأخذ أي من الدورات في مجال العمل المصرفي الإسلامي، و(41.8%) من عينة الدراسة بلغ عدد الدورات التي التحقوا بها في مجال العمل المصرفي الإسلامي من (1–3 دورة)، و(47.3%) من عينة الدراسة عدد الدورات التي التحقوا بها في مجال العمل المصرفي الإسلامي (أكثر من 3 دورات).

وهذا مؤشر إيجابي يدل على التأهيل المهني المستمر لأفراد العينة.

جدول رقم (6)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد الدورات التي التحق بها في مجال العمل المصرفي الإسلامي

عدد الدورات التي التحق بها في مجال العمل المصرفي الإسلامي	التكرار	النسبة المئوية
لا يوجد دورات	6	10.9
1–3 دورات	23	41.8
أكثر من 3 دورات	26	47.3
المجموع	55	100.0

3-4 أداة الدراسة

تم إعداد الاستبانة من أجل الوصول إلى إجابات على موضوع الدراسة، وقد مرت الاستبانة بعدة مراحل على النحو التالي:

1- إعداد استبانة أولية من اجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.

2- عرض الاستبانة على المشرف من اجل اختبار مدى ملائمتها لجمع البيانات.

3- تعديل الاستبانة بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.

4- تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم.

5- إجراء دراسة اختباربه ميدانية أولية للاستبانة وتعديل حسب ما يناسب.

6- توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة ، ولقد تم تقسيم الاستبانة إلى جزأين كما يلي:

- **الجزء الأول:** يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة ويتكون من 6 فقرات.

- **الجزء الثاني:** يتناول الأهمية النسبية لمحاسبة المسئولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

- **الجزء الثالث:** يتناول محاسبة المسئولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية وتم تقسيمه إلى ثلاث محاور كما يلي:

1- المحور الأول: يتناول إدراك مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية ويتكون من 6 فقرات.

2-المحور الثاني: يتناول مجالات المسؤولية الاجتماعية وتنقسم إلى أربعة مجالات كما يلي:

- المجال الأول: تنمية الموارد البشرية ويتكون من 11 فقرة.
- المجال الثاني: تنمية العلاقة مع العملاء ويتكون من 8 فقرات.
- المجال الثالث: تنمية علاقة البنك الإسلامي مع المجتمع المحيط ويتكون من 7 فقرات.
- المجال الرابع: المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة. ويتكون من 9 فقرات.

3-المحور الثالث: يتناول مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ويتكون من 8 فقرات.

وقد كانت الإجابات على كل فقرة مكونة من 5 إجابات حيث الدرجة (5) تعني موافق بدرجة كبيرة جدا والدرجة (1) تعني موافق بدرجة منخفضة جداً كما هو موضح بجدول رقم (7).

جدول رقم(7)

مقياس الإجابات وفقاً لمقياس ليكرت

التصنيف	موافق بدرجة منخفضة جدا	موافق بدرجة منخفضة	موافق بدرجة متوسطة	موافق كبيرة	موافق بدرجة كبيرة جدا
الدرجة	1	2	3	4	5

4-3-1 صدق وثبات الاستبيان:

صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعـدت لقياسـه (العـساف، 1995: 429)، كما يقصد بالصدق "شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل مـن ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل مـن يـستخدمها" (عبيدات وآخرون، 2001: 179)، وقد قام الباحث بالتأكد من صدق أداة الدراسة كما يلي:

4-3-1-1 صدق فقرات الاستبيان:

وقد تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان بطريقتين:

1- **الصدق الظاهري للأداة (صدق أداة الدراسة)**

قام الباحث بعرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين تألفت من (5) أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التجارة بالجامعة الإسلامية.

ويوضح الملحق رقم (2) أسماء المحكمين الذين قاموا مشكورين بتحكيم أداة الدراسة، وقد أبدى المحكمين آرائهم في مدى ملاءمة العبارات لقياس ما وضعت لأجلـه، ومـدى وضـوح صياغة العبارات ومدى مناسبة كل عبارة للمحور الذي ينتمي إليه، ومدى كفاية العبارات لتغطية كل محور من محاور متغيرات الدراسة الأساسية، هذا بالإضافة إلى اقتراح ما يرونه ضروريا من تعديل صياغة العبارات أو حذفها، أو إضافة عبارات جديدة لأداة الدراسة، وكـذلك إبـداء آرائهم فيما يتعلق بالبيانات الأولية المتمثلة في (الخصائص الشخصية والوظيفية المطلوبة مـن المبحوثين، إلى جانب مقياس ليكرت المستخدم في الاستبانة. وقد تركزت توجيهات المحكمـين على انتقاد طول الاستبانة حيث كانت تحتوي على بعض العبارات المتكررة، كمـا أن بعـض المحكمين نصحوا بضرورة تقليص بعض العبارات من بعض المحاور وإضافة بعض العبارات إلى محاور أخرى، واستنادا إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمـون قـام الباحـث بإجراء التعديلات التي اتفق عليها معظم المحكين، حيث تم تعديل صياغة العبارات وحـذف أو إضافة البعض الآخر منها.

2- صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ حجمها 30 مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له كما يلي:

أ- الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: إدراك مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية

جدول رقم (8) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (إدراك المسؤولية الاجتماعية) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من (0.05) وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي (0.361)، وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (8)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: إدراك المسؤولية الاجتماعية

م	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية مفهوم واضح لا يحتاج إلى تحديد.	0.457	0.011
2	تتمثل مسؤولية البنك الإسلامي في تقديم الخدمات المصرفية للعملاء بهدف تحقيق الربح، مما يسهم بدوره في خدمة ورفاهية المجتمع	0.374	0.042
3	مسئولية البنك الإسلامي تجاه العاملين فيه تتمثل فقط في إعطائهم أجوراً مقابل ساعات العمل.	0.556	0.001
4	يدرك العاملين في البنك الإسلامي ما لهم من حقوق والتي تأتي في إطار مسئولية البنك الاجتماعية تجاههم	0.405	0.026
5	يكتفي البنك الإسلامي بتقديم الخدمة المصرفية لعملائه مقابل عوائد مالية يحققها البنك نظير هذه الخدمة.	0.379	0.039
6	تفاعل البنك الإسلامي مع المجتمع المحلي وإسهامه في تحسين مستوى الرفاهية الاجتماعية، تأتي ضمن مسئولية البنك الاجتماعية كوحدة اقتصادية تشكل إحدى مكونات المجتمع المحلي.	0.724	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

ب- الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: مجالات المسؤولية الاجتماعية:

جدول رقم (9) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني (مجالات المسؤولية الاجتماعية) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من (0.05) وقيمة r المحسوبة أكبر من قسمة r الجدولية والتي تساوي (0.361)، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (9)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني (مجالات المسؤولية الاجتماعية)

م	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
المجال الأول: تنمية الموارد البشرية			
1	ينظم البنك الإسلامي دورات تدريبية للعاملين لرفع قدراتهم وكفاءتهم.	0.743	0.000
2	يراعي البنك الإسلامي التفاوت في قدرات ومواهب العاملين فيه عن طريق منح الحوافز.	0.827	0.000
3	يتبع البنك الإسلامي سياسة للترقية تعترف بقدرات ومهارات العاملين وتحقق فرص متساوية للترقية.	0.657	0.000
4	يقوم البنك الإسلامي بتهيئة ظروف عمل مناسبة.	0.587	0.001
5	يقوم البنك الإسلامي بتوفير المواصلات للعاملين.	0.627	0.000
6	يقوم البنك الإسلامي بتأمين السكن للعاملين.	0.580	0.001
7	يقوم البنك الإسلامي بتوفير نظام تأمين صحي للعاملين.	0.767	0.000
8	يقوم البنك الإسلامي بتوفير نظام للتأمين والمعاشات للعاملين.	0.793	0.000
9	يساهم البنك الإسلامي في فعاليات ذات طابع اجتماعي للعاملين خارج نطاق العمل مثل الرحلات والافطارات الرمضانية وغيرها.	0.744	0.000
10	يقوم البنك الإسلامي بتكوين فرق رياضية من العاملين فيه ويشارك في الفعاليات الرياضية الخاصة أو العامة.	0.686	0.000
11	يساهم البنك الإسلامي في تعليم أبناء العاملين.	0.758	0.000
المجال الثاني: تنمية العلاقة مع العملاء			
1	يقوم البنك الإسلامي بتقديم خدمات مصرفية ذات جودة عالية تلبي احتياجات العملاء.	0.711	0.000
2	يعتمد البنك الإسلامي تحديد احتياجات العملاء على الأبحاث التسويقية التي يقوم بها في ضوء الشريعة الإسلامية.	0.550	0.002
3	تتطابق الخدمات المعلن عنها في الحملات الإعلانية للبنك الإسلامي مع	0.668	0.000

م	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
	الخدمات المقدمة فعلياً للعملاء.		
5	يقوم البنك الإسلامي ببرامج إعلامية تعرف العملاء بمزايا وأغراض الخدمات التي يقدمها البنك وطرق الاستفادة منها.	0.643	0.000
6	يأخذ البنك الإسلامي شكاوي ومقترحات العملاء على محمل الجد.	0.635	0.000
7	يقدم البنك الإسلامي حوافز للعملاء من خلال الإعلان عن جوائز تشجيعية.	0.708	0.000
8	يوجه البنك الإسلامي عملائه لإخراج الزكاة ويساعدهم في صرفها في مصارفها الشرعية.	0.693	0.000
9	البنك الإسلامي غير مهتم بتعظيم ربح المساهمين على حساب الجودة.	0.521	0.003
	المجال الثالث: تنمية علاقة البنك مع البيئة المحيطة		
1	يقوم البنك الإسلامي بالمساهمة في مشاريع عمرانية تخدم المجتمع.	0.809	0.000
2	يساهم البنك الإسلامي في دعم مسيرة التعليم في المحيط المتواجد فيه.	0.540	0.002
3	يقدم البنك الإسلامي يد المساعدة والعون للفقراء والمحتاجين.	0.602	0.000
4	يهتم البنك الإسلامي بنظافة البيئة المحيطة به.	0.555	0.001
5	يراعي البنك الإسلامي في مبانيه المظهر العمراني الراقي الذي يضفي مظهراً جميلاً وحضارياً للبيئة المتواجد فيها.	0.795	0.000
6	يخرج البنك الإسلامي الزكاة سنوياً وينفقها في مصارفها الشرعية.	0.699	0.000
7	يشارك البنك الإسلامي في تمويل مشاريع خيرية تخدم المجتمع.	0.409	0.025
	المجال الرابع: المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة		
1	يشترط البنك الإسلامي في المشاريع التي يمولها أن تكون صديقة للبيئة	0.631	0.000
2	يمول البنك الإسلامي المشاريع التي تحقق منفعة وعائد كبير للبنك مع مراعاة عدم تلويثها للبيئة.	0.732	0.000
3	يقوم البنك الإسلامي بتشجيع المشاريع التي تهدف إلى التقليل من استنفاذ الموارد الطبيعية.	0.671	0.000
4	يقوم البنك الإسلامي باستخدام الآلات الأكثر اقتصادًا للطاقة (التكييف مثلاً).	0.632	0.000
5	يراعي البنك استخدام مولدات الطاقة التي لا تحدث تلوثاً بيئياً أو ضوضائي	0.517	0.003
6	يقوم البنك الإسلامي بالمشاركة في برامج حماية البيئة.	0.687	0.000
7	يعمل البنك الإسلامي على تجميل وتشجير المناطق الطبيعية المحيطة.	0.694	0.000
8	يقدم البنك الإسلامي المساعدات للمنظمات الاجتماعية التي تهدف إلى حماية وتطوير البيئة التي يعمل فيها.	0.619	0.000
9	يختار البنك الإسلامي الطريقة المناسبة للتخلص من نفايات البنك بحيث لا تؤذي البيئة المحيطة.	0.593	0.001

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (28) تساوي 0.361

ج- الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث (مقومات تطبيق المحاسبة من المسؤولية الاجتماعية):

جدول رقم (10) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث (مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من (0.05) وقيمة r المحسوبة أكبر من قسمة r الجدولية والتي تساوي (0.361)، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثالث صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (10)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث (مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية)

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	تبني ودعم الإدارة العليا لمفهوم محاسبة المسئولية الاجتماعية	0.806	0.000
2	يتوفر لدى البنك الإسلامي كادر محاسبي متخصص قادر على تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.	0.420	0.021
3	يتوفر لدى البنوك الإسلامية هيكل تنظيمي سليم يساعد على تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية	0.664	0.000
4	وجود حوافز ومزايا تشجع البنوك الإسلامية على تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية.	0.613	0.000
5	يتوفر لدى البنوك الإسلامية نظام محاسبي جيد.	0.502	0.005
6	وجود نماذج محاسبية لقياس الأداء الاجتماعي يساعد على تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في البنك الإسلامي.	0.592	0.001
7	وجود قوانين وأنظمة تلزم البنوك الإسلامية المسئولية الاجتماعية تجاه العاملين والعملاء والبيئة المحيطة.	0.664	0.000
8	البنوك الإسلامي العاملة في أراضي السلطة الفلسطينية تتبنى أنموذجاً موحداً تعمل بمقتضاه فيما يتعلق بمسئوليها الاجتماعية.	0.569	0.001

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

4-3-1-2 صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة:

جدول رقم (11) يبين معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من (0.05) وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي (0.361).

جدول رقم (11)

معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

المحور	عنوان المحور	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
الأول	إدراك المسؤولية الاجتماعية	0.630	0.000
الثاني	مجالات المسؤولية الاجتماعية	0.704	0.000
الثالث	مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	0.691	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (28) تساوي 0.396

4-3-2 ثبات فقرات الاستبانة Reliability:

أما ثبات أداة الدراسة فيعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريباً لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات مختلفة (العساف، 1995: 430). وقد أجرى الباحث خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين هما:

- طريقة التجزئة النصفية
- معامل ألفا كرونباخ.

1- طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient: تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل بعد وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة التالية:

معامل الثبات = $\frac{2ر}{1+ر}$ حيث ر معامل الارتباط وقد بين جدول رقم (12) يبين أن هناك معاملات ثبات كبيرة نسبياً لفقرات الاستبيان مرتفعة مما يعزز استخدام الاستبانة بوضعها الحالي.

جدول رقم (12)

معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

المحور	عنوان المحور		عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح	القيمة الاحتمالية
الأول	إدراك المسؤولية الاجتماعية		6	0.7296	0.8436	0.000
الثاني	مجالات المسؤولية الاجتماعية	تنمية الموارد البشرية	11	0.7005	0.8239	0.000
		تنمية العلاقة مع العملاء	8	0.6924	0.8182	0.000
		تنمية علاقة البنك الإسلامي مع البيئة المحيطة	7	0.7895	0.8824	0.000
		المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة	9	0.7758	0.8737	0.000
الثالث	مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية		9	0.6881	0.8152	0.000
	جميع الفقرات		50	0.7525	0.8588	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية 28" تساوي 0.361

2-طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات وقد يبين جدول رقم (15) أن معاملات الثبات مرتفعة مما يزيد من درجة الثقة لاستخدام الاستبانة.

جدول رقم (13)

معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)

المحور	عنوان المحور		عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الأول	إدراك المسؤولية الاجتماعية		6	0.8678
الثاني	مجالات المسؤولية الاجتماعية	تنمية الموارد البشرية	11	0.8539
		تنمية العلاقة مع العملاء	8	0.8391
		تنمية علاقة البنك الإسلامي مع البيئة المحيطة	7	0.9157
		المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة	9	0.9057
الثالث	مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية		9	0.8425
	جميع الفقرات		50	0.8896

4-4 المعالجات الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science (SPSS) وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

1-تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حسب مقياس ليكرت الخماسي (1 موافق بدرجة منخفضة جداً، 2 موافق بدرجة منخفضة، 3 موافق بدرجة متوسطة، 4 موافق بدرجة كبيرة، 5 موافق بدرجة كبيرة جداً)، ولتحديد طول فترة مقياس ليكارت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى(5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد فترات المقياس الخمسة للحصول على طول الفقرة أي (4/5=.8 0) ، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا وجدول رقم (14) يوضح أطوال الفترات كما يلي:

جدول رقم(14)

الفترة	1-1.80	1.80-2.60	2.60-3.40	3.40-4.20	4.20-5.0
التصنيف	موافق بدرجة منخفضة جدا	موافق بدرجة منخفضة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة كبيرة جداً
الوزن	1	2	3	4	5

1- تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية وتحديد استجابات أفراد الدراسة تجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة.

2- المتوسط الحسابي Mean وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي (كشك ، 1996: 89) علماً بأن تفسير مدى الاستخدام أو مدى الموافقة على العبارة يتم كما سبق و أوضحناه في النقطة الأولى.

3- تم استخدام الانحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة إلى جانب المحاور الرئيسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس (إذا كان الانحراف المعياري واحد صحيحا فأعلى فيعني عدم تركز الاستجابات وتشتتها).

4- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

5- معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات .

6- معادلة سبيرمان براون للثبات.

7- اختبار كولومجروف-سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (1-Sample K-S)

8- اختبار t لمتوسط عينة واحدة One sample T test لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي "3" .

9- تحليل التباين الأحادي.

الفصل الخامس
نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

- اختبار التوزيع الطبيعي.
- تحليل فقرات وفرضيات الدراسة.

5-1 اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سمرنوف 1- Sample K-S)

سنعرض اختبار كولمجروف- سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً. ويوضح الجدول رقم (15) نتائج الاختبار حيث إن قيمة القيمة الاحتمالية لكل محور أكبر من (0.05) ($sig. > 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلميه.

جدول رقم (15)

اختبار التوزيع الطبيعي(1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

المحور	عنوان المحور		عدد الفقرات	قيمة Z	القيمة الاحتمالية
الأول	إدراك المسؤولية الاجتماعية		6	0.735	0.652
الثاني	مجالات المسؤولية الاجتماعية	تنمية الموارد البشرية	11	0.889	0.408
		تنمية العلاقة مع العملاء	8	0.618	0.840
		تنمية علاقة البنك الإسلامي مع البيئة المحيطة	7	0.495	0.967
		المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة	9	0.978	0.294
الثالث	مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية		9	0.786	0.566
	جميع الفقرات		50	0.487	0.972

5-2 تحليل فقرات الدراسة

5-2-0 تمهيد

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0 (أو القيمة الاحتمالية أقل من (0.05) والوزن النسبي أكبر من 60 %)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي -2.0 (أو القيمة الاحتمالية أقل من (0.05) والوزن النسبي أقل من 60%)، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان القيمة الاحتمالية لها أكبر من (0.05).

5-2-1 تحليل فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى

"تقوم إدارة البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بادراك مفهوم محاسبة المسئولية الاجتماعية عند مستوى دلالة α = (0.05)."

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (16) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الأول (إدراك المسؤولية الاجتماعية) مرتبة تنازلياً حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

1- في الفقرة رقم (1) بلغ الوزن النسبي (67.27%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.019) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن إدارة البنوك وموظفيها بكافة مستوياتهم لديهم الإدراك الكافي لمفهوم المحاسبة الاجتماعية.

2- في الفقرة رقم (2) بلغ الوزن النسبي 76.00% والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) وهذا يعني أن الهدف الأساسي للبنك يتمثل في تحقيق الأرباح التي يساهم من خلالها في خدمة ورفاهية المجتمع.

3- في الفقرة رقم (3) بلغ الوزن النسبي (61.82%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.605) وهي أكبر من (0.05) مما يدل على اهتمام إدارة البنك بالعاملين ومسئوليتها تجاههم قد تتعدي منحهم الأجور مقابل ساعات العمل.

4- في الفقرة رقم (4) بلغ الوزن النسبي (62.18%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.485) وهي أكبر من (0.05) مما يدل على أن العاملين في البنك الإسلامي ليسوا على درجة كافية من الوعي بحقوقهم بأبعادها المختلفة تجاه البنك بالرغم من حرصهم عليها.

5- في الفقرة رقم (5) بلغ الوزن النسبي (64.73%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.129) وهي أكبر من (0.05) مما يعنى وجود بعض التوازن بين استهداف البنك لتحقيق الأرباح وتقديم خدمة جيدة أو أداء رسالة من خلال كونه بنك إسلاميا.

6- في الفقرة رقم (6) بلغ الوزن النسبي (73.82%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) وهذا يعني أن البنك الإسلامي كمنظمة اقتصادية تشكل جزء رئيس من مكونات المجتمع المحلي والتي بدروها تساهم في تحسين مستوى الرفاهية الاجتماعية.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول (إدراك المسؤولية الاجتماعية) تساوي (3.38)، والوزن النسبي يساوي (67.64%) وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد (60%) وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي (4.444) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.00) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن إدارة البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تقوم بادراك مفهوم محاسبة المسئولية الاجتماعية عند مستوى دلالة (α = (0.05) حسب ما تم توضحيه أعلاه، مما يعني قبول الفرضية.

جدول رقم (16)

تحليل الفقرات المحور الأول (إدراك المسؤولية الاجتماعية)

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية مفهوم واضح لا يحتاج إلى تحديد.	3.36	1.112	67.27	2.426	0.019
2	تتمثل مسؤولية البنك الإسلامي في تقديم الخدمات المصرفية للعملاء بهدف تحقيق الربح، مما يسهم بدوره في خدمة ورفاهية المجتمع	3.80	0.951	76.00	6.241	0.000
3	مسئولية البنك الإسلامي تجاه العاملين فيه تتمثل فقط في إعطائهم أجوراً مقابل ساعات العمل.	3.09	1.295	61.82	0.521	0.605
4	يدرك العاملين في البنك الإسلامي ما لهم من حقوق والتي تأتي في إطار مسئولية البنك الاجتماعية تجاههم	3.11	1.149	62.18	0.704	0.485
5	يكتفي البنك الإسلامي بتقديم الخدمة المصرفية لعملائه مقابل عوائد مالية يحققها البنك نظير هذه الخدمة.	3.24	1.138	64.73	1.540	0.129
6	تفاعل البنك الإسلامي مع المجتمع المحلي وإسهامه في تحسين مستوى الرفاهية الاجتماعية، تأتي ضمن مسئولية البنك الاجتماعية كوحدة اقتصادية تشكل إحدى مكونات المجتمع المحلي.	3.69	1.052	73.82	4.871	0.000
	جميع الفقرات	3.38	0.637	67.64	4.444	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (54) تساوي 2.00

الفرضية الثانية

"تختلف الأهمية النسبية لمجالات المسئولية الاجتماعية من قبل البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$"

يبين جدول رقم (17) الأوزان النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية مرتبة تنازليا كما يلي:

- بلغ الوزن النسبي لمحور (تقديم الخدمات لعملاء البنك الإسلامي والذي يعكس اهتمام البنك بإشباع رغبات العملاء) (34.12%) وقد احتل المرتبة الأولى.
- بلغ الوزن النسبي لمحور (التفاعل مع المجتمع المحلي ويتضمن النشاطات الاجتماعية ذات النفع العام) (26.41%) وقد احتل المرتبة الثانية.
- بلغ الوزن النسبي لمحور (تنمية الموارد البشرية وتشمل الأداء الاجتماعي للبنك الإسلامي اتجاه رفاهية العاملين فيه) (23.44%) وقد احتل المرتبة الثالثة.
- بلغ الوزن النسبي لمحور (المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية والنشاطات التي توجه لتخيف أو منع تلوث البيئة) (16.02%) وقد احتل المرتبة الرابعة.

ولاختبار الأهمية النسبية لمجالات المسئولية الاجتماعية من قبل البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تم استخدام اختبار مربع كاي (Chi-Square) والذي يبين أن قيمة Chi-Square = 14.07 وهي أكبر من قيمة Chi-Square الجدولية والتي تساوي (7.81) كما أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.003) مما يؤدي إلى أن الأهمية النسبية لمجالات المسئولية الاجتماعية تختلف من قبل البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

جدول رقم (17)

تحليل فقرات المحور الثاني (الأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية)

م	الفقرة	الأهمية النسبية	الترتيب
2	تقديم الخدمات لعملاء البنك الإسلامي والذي يعكس اهتمام البنك بإشباع رغبات العملاء.	34.12%	الأولى
3	التفاعل مع المجتمع المحلي ويتضمن النشاطات الاجتماعية ذات النفع العام.	26.41%	الثاني
1	تنمية الموارد البشرية وتشمل الأداء الاجتماعي للبنك الإسلامي اتجاه رفاهية العاملين فيه.	23.44%	الثالث
4	المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية والنشاطات التي توجه لتخيف أو منع تلوث البيئة.	16.02%	الرابع

الفرضية الثالثة

" تهتم البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بتنمية الموارد البشرية مما يؤهلها لتطبيق نظام محاسبة المسئولية الاجتماعية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ "

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (18) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المجال الأول (تنمية الموارد البشرية) مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

1- في الفقرة رقم (1) بلغ الوزن النسبي (79.27%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى عدم اهتمام إدارة البنك بتنظيم دورات تدريبية بشكل مستمر ومتواصل لرفع كفاءة وقدرة العاملين في البنك بمختلف المستويات الإدارية.

2- في الفقرة رقم (2) بلغ الوزن النسبي (62.55%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.430) وهي أكبر من (0.05) وعند النظر لقيمة (t) المحسوبة المطلقة تساوي (0.790) وهي أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.00) ما يدل على أن البنك الإسلامي لا يراعي التفاوت في قدرات ومواهب العاملين عن طريق منح الحوافز والمكافآت التشجيعية .

3- في الفقرة رقم (3) بلغ الوزن النسبي (61.09%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.736) وهي أكبر من (0.05) وعند النظر لقيمة (t) المحسوبة المطلقة تساوي (0.339) وهي أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.00) مما يعني أن سياسة الترقية في البنك الإسلامي كمؤسسة خاصة تهدف للربح لا تعتمد على قدرات مهارات العاملين، مما لا يحقق مبدأ تكافؤ الفرص.

4- في الفقرة رقم (4) بلغ الوزن النسبي (68.73%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.003) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن البنك الإسلامي يقوم بتهيئة ظروف عمل مناسبة.

5- في الفقرة رقم (5) بلغ الوزن النسبي (37.09%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن البنك الإسلامي لا يساعد في توفير مواصلات للعاملين.

6- في الفقرة رقم (6) بلغ الوزن النسبي (36.36%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن البنك الإسلامي لا يقوم بتأمين السكن للعاملين.

7- في الفقرة رقم (7) بلغ الوزن النسبي (72.00%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.002) وهي أقل من (0.05) مما يعكس مدى اهتمام البنك بتوفير نظام للتأمين الصحي للعاملين فيه.

8- في الفقرة رقم (8) بلغ الوزن النسبي (55.64%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.403) وهي أكبر من (0.05) مما يدل على أن البنك الإسلامي لا يتبع نظام والمعاشات وقد يقوم صرف مكافأة في نهاية الخدمة.

9- في الفقرة رقم (9) بلغ الوزن النسبي (78.55%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يبين أن البنوك الإسلامية تعمل على الاهتمام بالبعد الاجتماعي للعاملين من خلال المساهمة في فعاليات وأنشطة اجتماعية وترفيهه مثل الرحلات والإفطارات الرمضانية ...الخ.

10- في الفقرة رقم (10) بلغ الوزن النسبي (75.27%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يعزز ما ورد في النقطة أعلاه والمتعلقة باهتمام البنك الإسلامي بالجانب الاجتماعي حيث يقوم البنك بتكوين فرق رياضية من العاملين فيه ويشارك في الفعاليات الرياضية الخاصة أو العامة.

11- في الفقرة رقم (11) بلغ الوزن النسبي (41.45%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن البنك الإسلامي لا يساهم كذلك في تعليم أبناء العاملين .

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الأول (تنمية الموارد البشرية) تساوي (3.04)، والوزن النسبي يساوي (60.73%) وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد (60%) وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي (0.335) وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.00)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.739) وهي أكبر من (0.05) مما يدل على عدم اهتمام البنوك الإسلامية بالقدر الكافي لتطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

جدول رقم (18)

تحليل فقرات المجال الأول (تنمية الموارد البشرية)

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	ينظم البنك الإسلامي دورات تدريبية للعاملين لرفع قدراتهم وكفاءتهم.	3.96	0.769	79.27	9.294	0.000
2	يراعي البنك الإسلامي التفاوت في قدرات ومواهب العاملين فيه عن طريق منح الحوافز.	3.13	1.187	62.55	0.795	0.430
3	يتبع البنك الإسلامي سياسة للترقية تعترف بقدرات ومهارات العاملين وتحقق فرص متساوية للترقية.	3.05	1.193	61.09	0.339	0.736
4	يقوم البنك الإسلامي بتهيئة ظروف عمل مناسبة.	3.44	1.032	68.73	3.135	0.003
5	يقوم البنك الإسلامي بتوفير المواصلات للعاملين.	1.85	1.193	37.09	-7.122	0.000
6	يقوم البنك الإسلامي بتأمين السكن للعاملين.	1.82	1.278	36.36	-6.859	0.000
7	يقوم البنك الإسلامي بتوفير نظام تأمين صحي للعاملين.	3.60	1.396	72.00	3.188	0.002
8	يقوم البنك الإسلامي بتوفير نظام للتأمين والمعاشات للعاملين.	2.78	1.922	55.64	-0.842	0.403
9	يساهم البنك الإسلامي في فعاليات ذات طابع اجتماعي للعاملين خارج نطاق العمل مثل الرحلات والافطارات الرمضانية وغيرها.	3.93	1.016	78.55	6.771	0.000
10	يقوم البنك الإسلامي بتكوين فرق رياضية من العاملين فيه ويشارك في الفعاليات الرياضية الخاصة أو العامة.	3.76	1.105	75.27	5.125	0.000
11	يساهم البنك الإسلامي في تعليم أبناء العاملين.	2.07	1.476	41.45	-4.658	0.000
		3.04	0.805	60.73	0.335	0.739

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (54) تساوي 2.00

الفرضية الرابعة

"يؤدي تطبيق نظام محاسبة المسئولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية إلى تعزيز العلاقة بين البنوك و العملاء عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$".

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (19) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المجال الثاني: تنمية العلاقة مع العملاء مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

1- في الفقرة رقم (1) بلغ الوزن النسبي (80.73%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن البنك الإسلامي يقوم بتقديم خدمات مصرفية ذات جودة عالية تلبي احتياجات العملاء.

2- في الفقرة رقم (2) بلغ الوزن النسبي (72.73%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن البنك الإسلامي يعتمد أساليب علمية حديثة كالأبحاث التسويقية التي تراعي الشريعة الإسلامية.

3- في الفقرة رقم (3) بلغ الوزن النسبي (76.00%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن الخدمات المعلن عنها في الحملات الإعلانية للبنك الإسلامي تتطابق مع الخدمات المقدمة فعلياً للعملاء، مما يشير إلى مصداقية البنوك الإسلامية في الحملات الدعائية.

4- في الفقرة رقم (4) بلغ الوزن النسبي (72.73%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن البرامج الإعلامية التي يقوم بها البنك الإسلامي، بالإضافة لكونها ذات مصداقية فهي كذلك تستهدف توعية وجذب العملاء.

5- في الفقرة رقم (5) بلغ الوزن النسبي (70.55%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.001) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن البنك الإسلامي يأخذ شكاوي ومقترحات العملاء على محمل الجد.

6- في الفقرة رقم (6) بلغ الوزن النسبي (63.64%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.273) وهي أكبر من (0.05) وعند النظر لقيمة (t) المحسوبة المطلقة تساوي (1.107) وهي أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.00) مما يدل على أن البنوك الإسلامية لا تقوم بتقديم جوائز تشجيعية للعملاء وفقاً لمحددات الشريعة الإسلامية.

7- في الفقرة رقم (7) بلغ الوزن النسبي (54.91%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.150) وهي أكبر من (0.05) مما يدل على أن البنك الإسلامي يترك لعملائه حرية التصرف بأوجه إنفاق زكاة أموالهم المودعة في البنوك، ولا يلزمها بصرفها عبر البنك.

8- في الفقرة رقم (8) بلغ الوزن النسبي (63.27%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.309) وهي أكبر من (0.05) وأن قيمة (t) المحسوبة المطلقة تساوي (1.026) وهي أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.00) مما يدل على أن البنك الإسلامي لا يهتم بتعظيم ربح المساهمين ولو على حساب الجودة.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الثاني: تنمية العلاقة مع العملاء تساوي (3.47)، والوزن النسبي يساوي (69.32%) وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد (60%) وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي (4.249) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.00)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن تطبيق نظام محاسبة المسئولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية يؤدي إلى تعزيز العلاقة بين البنوك والعملاء عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ مما يثبت صحة الفرضية.

جدول رقم (19)

تحليل الفقرات المجال الثاني: (تنمية العلاقة مع العملاء)

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	يقوم البنك الإسلامي بتقديم خدمات مصرفية ذات جودة عالية تلبي احتياجات العملاء.	4.04	0.860	80.73	8.938	0.000
2	يعتمد البنك الإسلامي تحديد احتياجات العملاء على الأبحاث التسويقية التي يقوم بها في ضوء الشريعة الإسلامية.	3.64	1.060	72.73	4.450	0.000
3	تتطابق الخدمات المعلن عنها في الحملات الإعلانية للبنك الإسلامي مع الخدمات المقدمة فعلياً للعملاء.	3.80	0.970	76.00	6.117	0.000
4	يقوم البنك الإسلامي ببرامج إعلامية تعرف العملاء بمزايا وأغراض الخدمات التي يقدمها البنك وطرق الاستفادة منها.	3.64	0.988	72.73	4.776	0.000
5	يأخذ البنك الإسلامي شكاوي ومقترحات العملاء على محمل الجد.	3.53	1.103	70.55	3.545	0.001
6	يقدم البنك الإسلامي حوافز للعملاء من خلال الإعلان عن جوائز تشجيعية	3.18	1.219	63.64	1.107	0.273
7	يوجه البنك الإسلامي عملائه لإخراج الزكاة ويساعدهم في صرفها في مصارفها الشرعية	2.75	1.294	54.91	-1.459	0.150
8	البنك الإسلامي غير مهتم بتعظيم ربح المساهمين على حساب الجودة.	3.16	1.183	63.27	1.026	0.309
	جميع الفقرات	3.47	0.813	69.32	4.249	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية "54" تساوي 2.00

الفرضية الخامسة

"يؤدي تطبيق نظام محاسبة المسئولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية إلى تعزيز العلاقة بين البنوك و المجتمع المحيط بها عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ **."**

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (20) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المجال الثالث: (تنمية علاقة البنك الإسلامي مع البيئة المحيطة) مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

1- في الفقرة رقم (1) بلغ الوزن النسبي (62.18%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.523) وهي أكبر من (0.05) وقيمة (t) المحسوبة (0.644) أقل من قيمة (t) الجدولية التي تساوي 2.00 مما يدل على أن البنك الإسلامي لا يقوم بالمساهمة في مشاريع عمرانية تخدم المجتمع .

2- في الفقرة رقم (2) بلغ الوزن النسبي (61.09%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.732) وهي أكبر من (0.05) وقيمة (t) المحسوبة (0.344) أقل من قيمة (t) الجدولية التي تساوي 2.00 مما يدل على أن البنك الإسلامي لا يساهم في دعم مسيرة التعليم في المحيط المتواجد فيه.

3- في الفقرة رقم (3) بلغ الوزن النسبي (61.82%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.534) وهي أكبر من (0.05) وقيمة (t) المحسوبة (0.626) أقل من قيمة (t) الجدولية التي تساوي 2.00مما يدل على أن البنك الإسلامي قد يدعم بعض برامج حماية الفقر.

4- في الفقرة رقم (4) بلغ الوزن النسبي (65.09%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.070) وهي أكبر من (0.05) وقيمة (t) المحسوبة (1.847) أقل من قيمة (t) الجدولية التي تساوي 2.00 مما يدل على أن مسئولية البنك الإسلامي الاجتماعية فيما يتعلق بالنظافة لا تمتد لتشمل للمجتمع المحيط بها.

5- في الفقرة رقم (5) بلغ الوزن النسبي (72.36%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن البنك الإسلامي يراعي في مبانيه المظهر العمراني الراقي الذي يضفي مظهراً جميلاً وحضارياً للبيئة المتواجد فيها.

6- في الفقرة رقم (6) بلغ الوزن النسبي (66.55%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.040) وهي أقل من(0.05) مما يدل على أن البنك الإسلامي يخرج الزكاة سنوياً وينفقها في مصارفها الشرعية.

7- في الفقرة رقم (7) بلغ الوزن النسبي(64.00%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.213) وهي أكبر من (0.05) وقيمة (t) المحسوبة (1.260) أقل من قيمة (t) الجدولية التي تساوي 2.00 مما يدل على أن البنك الإسلامي لا يساهم في تمويل مشاريع خيرية تخدم المجتمع.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الثالث: (تنمية علاقة البنك الإسلامي مع البيئة المحيطة) تساوي (3.24)، و الوزن النسبي يساوي (64.73%) وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد (60%) وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي (2.033) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.00)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.047) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن تطبيق نظام محاسبة المسئولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية يؤدي إلى تعزيز العلاقة بين البنوك والبيئة المحيطة بها ولكن بدرجة غير كافية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

جدول رقم (20)

تحليل الفقرات المجال الثالث: (تنمية علاقة البنك الإسلامي مع المجتمع المحيط)

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	يقوم البنك الإسلامي بالمساهمة في مشاريع عمرانية تخدم المجتمع.	3.11	1.257	62.18	0.644	0.523
2	يساهم البنك الإسلامي في دعم مسيرة التعليم في المحيط المتواجد فيه.	3.05	1.177	61.09	0.344	0.732
3	يقدم البنك الإسلامي يد المساعدة والعون للفقراء والمحتاجين.	3.09	1.076	61.82	0.626	0.534
4	يهتم البنك الإسلامي بنظافة البيئة المحيطة به.	3.25	1.022	65.09	1.847	0.070
5	يراعي البنك الإسلامي في مبانيه المظهر العمراني الراقي الذي يضفي مظهراً جميلاً وحضارياً للبيئة المتواجد فيها.	3.62	1.114	72.36	4.116	0.000
6	يخرج البنك الإسلامي الزكاة سنوياً وينفقها في مصارفها الشرعية.	3.33	1.156	66.55	2.100	0.040
7	يشارك البنك الإسلامي في تمويل مشاريع خيرية تخدم المجتمع.	3.20	1.177	64.00	1.260	0.213
	جميع الفقرات	3.24	0.862	64.73	2.033	0.047

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (54) تساوي 2.00

الفرضية السادسة

"تتوفر لدى البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية الثقافة اللازمة التي تشعرها بمسئوليتها الاجتماعية للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$".

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (21) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المجال الرابع (المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة) مرتبة تنازلياً حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

1- في الفقرة رقم (1) بلغ الوزن النسبي (67.27%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.042) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن البنك الإسلامي يشترط في المشاريع التي يمولها أن تكون صديقة للبيئة.

2- في الفقرة رقم (2) بلغ الوزن النسبي (72.36%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن البنك الإسلامي يراعي في المشاريع التي بالاستثمار فيها عدم إضرارها بالبيئة.

3- في الفقرة رقم (3) بلغ الوزن النسبي (69.09%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.002) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن البنك الإسلامي يقوم بتشجيع المشاريع التي تهدف إلى التقليل من استنفاذ الموارد الطبيعية.

4- في الفقرة رقم (4) بلغ الوزن النسبي (76.00%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن البنك الإسلامي يحرص على استخدام التقنيات الحديثة الأكثر اقتصادًا للطاقة.

5- في الفقرة رقم (5) بلغ الوزن النسبي (67.27%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.017) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن البنك الإسلامي في ظل انقطاع التيار الكهربائي بشكل متكرر فإنها تحرص على استخدام المولدات التي لا تحدث تلوثاً ضوضائياً أو بيئياً.

6- في الفقرة رقم (6) بلغ الوزن النسبي (58.55%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.646) وهي أكبر من (0.05) وان قيمة (t) المحسوبة (0.462) وهي أقل من قيمة (t) الجدولية (2.00)مما يدل على أن البنك الإسلامي لا يقوم أيضاً بالمشاركة في برامج حماية البيئة.

7- في الفقرة رقم (7) بلغ الوزن النسبي (56.73%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.309) وهي أكبر من (0.05) مما يدل على أن البنك الإسلامي لا يساهم في تجميل وتشجير المناطق الطبيعية المحيطة.

8- في الفقرة رقم (8) بلغ الوزن النسبي (60.36%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.909) وهي أكبر من (0.05) وان قيمة (t) المحسوبة (0.114) وهي أقل من قيمة (t) الجدولية (2.00) مما يدل على أن البنك الإسلامي لا يقوم بتقديم المساعدات لمنظمات حماية البيئة.

9- في الفقرة رقم (9) بلغ الوزن النسبي (66.91%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.033) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن البنك الإسلامي يتبع الأساليب الصحة في التخلص من النفايات اليومية للبنك.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الرابع (المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة) تساوي (3.30)، والوزن النسبي يساوي (66.06 %) وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد (60%) وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي (2.552) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.00)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.014) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أنه تتوفر لدى البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية الثقافة اللازمة للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وبالتالي قبول هذه الفرضية.

جدول رقم (21)

تحليل فقرات المجال الرابع (المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة)

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	يشترط البنك الإسلامي في المشاريع التي يمولها أن تكون صديقة للبيئة	3.36	1.296	67.27	2.081	0.042
2	يمول البنك الإسلامي المشاريع التي تحقق منفعة وعائد كبير للبنك مع مراعاة عدم تلويثها للبيئة.	3.62	1.063	72.36	4.314	0.000
3	يقوم البنك الإسلامي بتشجيع المشاريع التي تهدف إلى التقليل من استنفاذ الموارد الطبيعية.	3.45	1.015	69.09	3.321	0.002
4	يقوم البنك الإسلامي باستخدام الآلات الأكثر اقتصادًا للطاقة (التكييف مثلاً).	3.80	0.951	76.00	6.241	0.000
5	يراعي البنك استخدام موادات الطاقة التي لا تحدث تلوثاً بيئياً أو ضوضائي	3.36	1.095	67.27	2.463	0.017
6	يقوم البنك الإسلامي بالمشاركة في برامج حماية البيئة.	2.93	1.168	58.55	-0.462	0.646
7	يعمل البنك الإسلامي على تجميل وتشجير المناطق الطبيعية المحيطة.	2.84	1.183	56.73	-1.026	0.309
8	يقدم البنك الإسلامي المساعدات للمنظمات الاجتماعية التي تهدف إلى حماية وتطوير البيئة التي يعمل فيها.	3.02	1.178	60.36	0.114	0.909
9	يختار البنك الإسلامي الطريقة المناسبة للتخلص من نفايات البنك بحيث لا تؤذي البيئة المحيطة.	3.35	1.174	66.91	2.182	0.033
	جميع الفقرات	3.30	0.880	66.06	2.552	0.014

الفرضية السابعة

توجد علاقة بين إمكانية تطبيق المحاسبة الاجتماعية وتوفر مقومات تطبيق المحاسبة الاجتماعية في البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (22) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الرابع (مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية) مرتبة تنازلياً حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

1- في الفقرة رقم (1) بلغ الوزن النسبي (66.06%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.014) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن الإدارة العليا لديها الاستعداد لتدعم السير نحو تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية.

2- في الفقرة رقم (2) بلغ الوزن النسبي (66.91%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.048) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن البنك الإسلامي يوجد لدى البنك الإسلامي موظفين متخصصين ومدربين قادرين على تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

3- في الفقرة رقم (3) بلغ الوزن النسبي (69.45%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.002) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن الهياكل التنظيمية للبنوك الإسلامية تساعد على تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية .

4- في الفقرة رقم (4) بلغ الوزن النسبي (69.82%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.001) وهي أقل من (0.05)، مما يدل على وجود حوافز ومزايا تشجع البنوك الإسلامية على تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية، بالإضافة إلى القوانين والتشريعات الملزمة المشار إليها في الفقرة السابقة.

5- في الفقرة رقم (5) بلغ الوزن النسبي (63.27%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.172) وهي أكبر من (0.05) مما يدل على أن النظام المحاسبي المطبق حالياً في البنوك الإسلامية بحاجة لتحسين ليلاءم تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية.

6- في الفقرة رقم (6) بلغ الوزن النسبي (64.36%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.135) وهي أكبر من (0.05) مما يدل على عدم وجود نماذج محاسبية لقياس الأداء الاجتماعي يساعد أيضا في تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في البنك الإسلامي.

7- في الفقرة رقم (7) بلغ الوزن النسبي (72.00%) ومستوى الدلالة (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أنه يوجد قوانين وأنظمة تنظم العلاقة الاجتماعية للبنوك الإسلامية مع العاملين والعملاء والبيئة المحيطة.

8- في الفقرة رقم (8) بلغ الوزن النسبي (62.55%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.442) وهي أكبر من (0.05) مما يدل على أن عدم وجود أنموذجاً موحداً لكي تستطيع من خلاله البنوك تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الرابع (مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية) تساوي (3.32)، والوزن النسبي يساوي (66.42%) وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد (60%) وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي (2.980) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.00)، و القيمة الاحتمالية تساوي (0.004) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أنه يرتبط تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية بتوفر المقومات السابق ذكرها نتيجة وجود علاقة واضحة بين تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية وتوفر المقومات اللازمة لعملية التطبيق لدى البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ مما يعني قبول الفرضية.

جدول رقم (22)

تحليل فقرات المجال الرابع (مقومات تطبيق المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية)

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	تبني ودعم الإدارة العليا لمفهوم محاسبة المسئولية الاجتماعية	3.30	0.880	66.06	2.552	0.014
2	يتوفر لدى البنك الإسلامي كادر محاسبي متخصص قادر على تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.	3.35	1.265	66.91	2.025	0.048
3	يتوفر لدى البنوك الإسلامية هيكل تنظيمي سليم يساعد على تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية	3.47	1.103	69.45	3.178	0.002
4	وجود حوافز ومزايا تشجع البنوك الإسلامية على تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية.	3.49	0.998	69.82	3.649	0.001
5	يتوفر لدى البنوك الإسلامية نظام محاسبي جيد.	3.16	0.877	63.27	1.384	0.172
6	وجود نماذج محاسبية لقياس الأداء الاجتماعي يساعد على تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في البنك الإسلامي.	3.22	1.066	64.36	1.518	0.135
7	وجود قوانين وأنظمة تلزم البنوك الإسلامية بالمسئولية الاجتماعية تجاه العاملين والعملاء والبيئة المحيطة .	3.60	0.993	72.00	4.483	0.000
8	البنوك الإسلامي العاملة في أراضي السلطة الفلسطينية تتبنى أنموذجًا موحدًا تعمل بمقتضاه فيما يتعلق بمسئوليها الاجتماعية.	3.13	1.218	62.55	0.775	0.442
	جميع الفقرات	3.32	0.799	66.42	2.980	0.004

الجامعة الاسلامية - المكتبة - قسم الرسائل الجامعية

الفرضية الثامنة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لآراء أفراد عينة الدراسة حول مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية من قبل البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تعزى للمتغيرات الشخصية: (العمر، المؤهل العلمي، التخصص، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة).

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

1- عدم وجود فروق بين اجابات أفراد العينة حول مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية من قبل البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تعزى إلى العمر.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية من قبل البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تعزى إلى العمر والنتائج مبينة في جدول رقم (23) ويتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي (0.472) وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي (3.18)، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي (0.626) وهي أكبر من (0.05) مما يدل على عدم وجود فروق بين اجابات أفراد العينة حول مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية من قبل البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تعزى العمر عند مستوى $\alpha = 0.05$.

1244264

جدول رقم (23)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية من قبل البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تعزى العمر

عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
إدراك المسؤولية الاجتماعية	بين المجموعات	1.078	2	0.539	1.344	0.270
	داخل المجموعات	20.849	52	0.401		
	المجموع	21.926	54			
مجالات المسؤولية الاجتماعية	بين المجموعات	0.806	2	0.403	0.674	0.514
	داخل المجموعات	31.088	52	0.598		
	المجموع	31.894	54			
مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	بين المجموعات	0.724	2	0.362	0.557	0.576
	داخل المجموعات	33.787	52	0.650		
	المجموع	34.510	54			
جميع المحاور	بين المجموعات	0.548	2	0.274	0.472	0.626
	داخل المجموعات	30.162	52	0.580		
	المجموع	30.710	54			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "2، 52" ومستوى دلالة (0.05) تساوي 3.18

2- عدم وجود تباين في أراء أفراد عينة الدراسة حول مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية من قبل البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تعزى إلى المؤهل العلمي.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية من قبل البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تعزى إلى المؤهل العلمي والنتائج مبينة في جدول رقم (24) ويتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 0.454 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي (3.18)، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي (0.638) وهي أكبر من (0.05) مما يدل على عدم وجود اختلاف في أراء حول مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية من قبل البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تعزى إلى المؤهل العلمي عند مستوى $\alpha = 0.05$.

جدول رقم (24)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية من قبل البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تعزى إلى المؤهل العلمي

عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
إدراك المسؤولية الاجتماعية	بين المجموعات	0.003	2	0.002	0.004	0.996
	داخل المجموعات	21.923	52	0.422		
	المجموع	21.926	54			
مجالات المسؤولية الاجتماعية	بين المجموعات	0.659	2	0.329	0.549	0.581
	داخل المجموعات	31.235	52	0.601		
	المجموع	31.894	54			
مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	بين المجموعات	0.322	2	0.161	0.245	0.784
	داخل المجموعات	34.189	52	0.657		
	المجموع	34.510	54			
جميع المحاور	بين المجموعات	0.527	2	0.263	0.454	0.638
	داخل المجموعات	30.184	52	0.580		
	المجموع	30.710	54			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "2، 52" ومستوى دلالة (0.05) تساوي 3.18

3- لا يوجد اختلاف في أراء أفراد عينة الدراسة حول مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية من قبل البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تعزى إلى التخصص.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية من قبل البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تعزى إلى التخصص والنتائج مبينة في جدول رقم (25) ويتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي (1.226) وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي (3.18)، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي (0.302) وهي أكبر من (0.05) مما يدل على عدم وجود تباين في أراء حول مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية من قبل البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تعزى إلى التخصص عند مستوى $\alpha = 0.05$.

جدول رقم (25)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية من قبل البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تعزى إلى التخصص

عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
إدراك المسؤولية الاجتماعية	بين المجموعات	0.299	2	0.149	0.359	0.700
	داخل المجموعات	21.628	52	0.416		
	المجموع	21.926	54			
مجالات المسؤولية الاجتماعية	بين المجموعات	1.400	2	0.700	1.194	0.311
	داخل المجموعات	30.494	52	0.586		
	المجموع	31.894	54			
مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	بين المجموعات	1.361	2	0.681	1.068	0.351
	داخل المجموعات	33.149	52	0.637		
	المجموع	34.510	54			
جميع المحاور	بين المجموعات	1.383	2	0.692	1.226	0.302
	داخل المجموعات	29.327	52	0.564		
	المجموع	30.710	54			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "2، 52" ومستوى دلالة (0.05) تساوي 3.18

4- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لآراء أفراد عينة الدراسة حول مدى إمكانيـــة تطبيـــق محاسبة المسئولية الاجتماعية من قبل البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين لـــلأوراق المالية تعزى إلى المسمى الوظيفي.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية من قبل البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تعزى إلى المسمى الوظيفي والنتائج مبينة في جدول رقم (26) و يتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي (0.749) وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي (2.79)، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي (0.528) وهي أكبر من (0.05) مما يدل على عدم وجود تباين في أراء إحصائية حول مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية من قبل البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تعزى المسمى الوظيفي عند مستوى $\alpha = 0.05$.

جدول رقم (26)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية من قبل البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تعزى المسمى الوظيفي

عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
إدراك المسؤولية الاجتماعية	بين المجموعات	0.488	3	0.163	0.387	0.763
	داخل المجموعات	21.438	51	0.420		
	المجموع	21.926	54			
مجالات المسؤولية الاجتماعية	بين المجموعات	1.312	3	0.437	0.729	0.539
	داخل المجموعات	30.582	51	0.600		
	المجموع	31.894	54			
مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	بين المجموعات	1.363	3	0.454	0.699	0.557
	داخل المجموعات	33.148	51	0.650		
	المجموع	34.510	54			
جميع المحاور	بين المجموعات	1.295	3	0.432	0.749	0.528
	داخل المجموعات	29.415	51	0.577		
	المجموع	30.710	54			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "3، 51" ومستوى دلالة (0.05) تساوي 2.79

5- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لآراء أفراد عينة الدراسة حول مدى إمكانيـــة تطبيـــق محاسبة المسئولية الاجتماعية من قبل البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين لـــلأوراق المالية تعزى إلى سنوات الخبرة.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية من قبل البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تعزى إلى سنوات الخبرة والنتائج مبينة في جدول رقم (27) ويتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي (0.158) وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي (3.18)، كما أن القيمة الاحتمالية للجميع المحاور تساوي (0.832) وهي أكبر من (0.05) مما يدل على عدم وجود اختلاف في أراء حول مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية من قبل البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تعزى إلى سنوات الخبرة عند مستوى $\alpha = 0.05$.

جدول رقم (27)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية من قبل البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تعزى إلى سنوات الخبرة

عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
إدراك المسؤولية الاجتماعية	بين المجموعات	0.239	2	0.120	0.287	0.752
	داخل المجموعات	21.687	52	0.417		
	المجموع	21.926	54			
مجالات المسؤولية الاجتماعية	بين المجموعات	0.276	2	0.138	0.227	0.798
	داخل المجموعات	31.618	52	0.608		
	المجموع	31.894	54			
مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	بين المجموعات	0.178	2	0.089	0.134	0.874
	داخل المجموعات	34.333	52	0.660		
	المجموع	34.510	54			
جميع المحاور	بين المجموعات	0.217	2	0.108	0.185	0.832
	داخل المجموعات	30.494	52	0.586		
	المجموع	30.710	54			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "2، 52" ومستوى دلالة (0.05) تساوي 3.18

تحليل محاور الدراسة

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (28) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في محاور الدراسة مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي لكل محور كما يلي:

1- الوزن النسبي لمحور (إدراك المسؤولية الاجتماعية) يساوي (67.64%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05).

2- الوزن النسبي لمحور (مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية) يساوي (66.42%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.004) وهي أقل من (0.05).

3- الوزن النسبي لمحور (مجالات المسؤولية الاجتماعية) يساوي (64.86%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.023) وهي أقل من (0.05).

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع المحاور تساوي (3.26)، والوزن النسبي يساوي (65.18%) وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد (60%) وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي (2.548) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.00)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.014) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية لديها الفهم الكافي والمقومات اللازمة لتطبيق نظام محاسبة المسئولية الاجتماعية بالرغم من تقصيرها في بعض الجوانب المتمثلة في الاهتمام بالموارد البشرية والبيئة المحيطة بها.

جدول رقم (28)

تحليل محاور الدراسة

مسلسل	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	إدراك المسؤولية الاجتماعية	3.38	0.637	67.64	4.444	0.000
2	مجالات المسؤولية الاجتماعية	3.24	0.769	64.86	2.346	0.023
3	مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	3.32	0.799	66.42	2.980	0.004
	جميع الفقرات	3.26	0.754	65.18	2.548	0.014

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية "54" تساوي 2.00

الفصل السادس

- النتائج.
- التوصيات.
- الدراسات المستقبلية.

أولا: النتائج:

من خلال تحليل ومناقشة الجوانب النظرية والعملية للدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- إن البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية لديها إدراك وفهم واضح لمفهوم محاسبة المسئولية الاجتماعية بمعناها الواسع، وهذا يعكس المدخل الحديث لمفهوم المسئولية الاجتماعية.

2- تختلف الأهمية النسبية لمجالات المسئولية الاجتماعية من قبل البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، حيث يأتي في المقام الأول من حيث الأهمية تنمية علاقة البنك بالعملاء والذي يعكس اهتمام البنك بإشباع رغبات العملاء، ثم يليه في الأهمية تنمية علاقة البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية مع المجتمع المحلي وذلك من خلال النشاطات الاجتماعية ذات النفع العام، ويأتي في المركز الثالث في الأهمية من وجهة نظر هذه البنوك تنمية الموارد البشرية، ويأتي أخيراً من حيث الأهمية المحافظة على البيئة.

3- لا يوجد اهتمام بالموارد البشرية لدى البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، الأمر الذي يعيق تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية ويظهر ذلك جلياً من خلال نتائج الدراسة.

4- يعزز تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية العلاقة الجيدة مع عملاء هذه البنوك التي تقدم خدمة ذات جودة ومصداقية عالية وأساليب حديثة في التسويق.

5- يعزز تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية العلاقة مع البيئة المحيطة حيث تهتم هذه البنوك بالناحية الجمالية لمبانيها كما تخرج زكاة المال بانتظام إلا أن هذه البنوك مقصرة في دعم التعليم ومساعدة الفقراء والمشاريع الخيرية التي تخدم المجتمع وهذا ما أوضحه التحليل الإحصائي.

6- تتوفر لدى البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية الحد الأدنى من الثقافة المطلوبة للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية خصوصاً ويظهر ذلك جلياً من خلال نتائج الدراسة التي تؤكد حرص هذه البنوك على استخدام التقنيات الأكثر اقتصاداً للطاقة والأقل تلويثاً للبيئة ومراعاة عدم تلوث البيئة في المشاريع التي تضر بالبيئة.

7- تتوفر مقومات تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

8- لا يوجد فروق ذات تأثير تتعلق بالمتغيرات الشخصية لأفراد العينة الإحصائية (كـالعمر أو المؤهل أو التخصص أو المسمى الوظيفي أو سنوات الخبرة) حول مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية من قبل البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

ثانياً: التوصيات:

يمكن إيجاز التوصيات فيما يلي:

1- نظراً لكون محاسبة المسئولية الاجتماعية احد العلوم الحديثة التي تعكس تطور المجتمعات وفي ظل توفر المقومات اللازمة لتطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية فلا بد من إلزام البنوك لتطبيقها سواء عبر سلطة النقد أو المؤسسات المهنية الأخرى التي تعنى بالبنوك.

2-ضرورة تشجيع البنوك الإسلامية الاهتمام بالموارد البشرية حيث عكست الدراسة عدم اهتمام هذه البنوك بمواردها البشرية كما ينبغي.

3- ضرورة تشجيع البنوك الإسلامية على تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية سواء من خلال توضيح ايجابيات تطبيقها أو من خلال إجراءات حكومية توفر تسهيلات معينة.

3-في حال إقرار تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية فيجب المراقبة من قبل سلطة النقد على هذه البنوك للتأكد من صحة تطبيقها.

4-العمل على تطوير نظام محاسبة المسئولية الاجتماعية من خلال توجيه البحث العلمي لهذا الموضوع وعقد ورشات عمل للجمعيات المهنية المختصة تناقش هذا الموضوع.

5-العمل على تعميم نظام محاسبة المسئولية الاجتماعية ليشمل كافة المؤسسات في المجتمع المحلى.

6-العمل على وضع أنموذج موحد ومطور لتطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية بحيث يكون من السهل التعامل معه وفهمه مع الأخذ بالاعتبار التكلفة القليلة، والظروف الخاصة بكل مؤسسة.

7-تعميق وتطوير المناهج الدراسية في الجامعات التي لها صلة بمحاسبة المسئولية الاجتماعية.

8-تشجيع العاملين في هذه البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية من خلال منح الدوافز والمكافآت وترقيات تعتمد على الكفاءة والمهنية.

9- زيادة اهتمام البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بمحيطها الاجتماعي خصوصاً في ظل ما جاء في نتائج الدراسة من تقصير في هذا الجانب كعدم المساهمة في المشاريع الخيرية وبرامج حماية الفقر.

10-على البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية ألا تغفل دورها في الحفاظ على البيئة من خلال تقديم المساعدة لمنظمات حماية البيئة لا سيما في ظل التقصير الذي أوضحته نتائج الدراسة في هذا المجال.

11-أن تعمل البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية على تحسين النظام المحاسبي المعمول به حالياً.

ثالثاً: الدراسات المستقبلية:

في ضوء التوصيات السابقة نقترح العمل على إعداد الدراسات التالية:

1-عمل دراسات تركز على إعداد أنموذج خاص بتطبيق المحاسبة الاجتماعيـــة فـــي البنـــوك الإسلامية.

2-إعداد دراسة حول انعكاس المردود الاجتماعي لتطبيق نظام المحاسبة الاجتماعية في البنوك الإسلامية.

المراجع:

أولاً:المراجع العربية

1-الشرع، مجيد جاسم، (2002)، " المراجعة عن المسئولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية " دار وائل للنشر، عمان.

2-المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح، (1996)، "المسئولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية". المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة.

3-الشيرازي، عباس، (1990)، "نظرية المحاسبة"، (ط1)، ذات السلاسل، الكويت.

4-الصرافي، صالح، (1997)، "المحاسبة البيئة والتنمية المستديمة"، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية للدول الإسلامية، تركيا، المجلد الثامن عشر.

5- الشرايري، ماجد، المومني، غازي،(2006)، "مدى مشاركة الشركات الصناعية الأردنية في النشاطات الاجتماعية ومدى الإفصاح المحاسبي عنها"، مجلة المحاسبة والادراة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد السابع والستون.

6-الحيالي، وليد،(2007)، "نظرية المحاسبة"، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك.

7-الحيالي، وليد،(2004)، "دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة"، (ط1)، دار الحامد للنشر، عمان.

8-الحيالي، وليد ناجي، (2004)، "المشاكل المحاسبية ونماذج مقترحة"، الأكاديمية العربية المفتوحة ، الدنمارك.

9- الفضل، مؤيد، وآخرون،(2002)، "المشاكل المحاسبية المعاصرة"، (ط1)، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.

10- الفضل، مؤيد ونور، عبد الناصر والدوغجي، علي،(2002)، "المشاكل المحاسبية المعاصرة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.

11- أبو سمرة، حامد،(2009)، "معوقات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات وإدارات الشركات". رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

12- القطاطي، منير،(2007)، "منافع الإفصاح عن التكاليف البيئية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة المال فلسطيني"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

13-اللولو، محمد، (2009)، "مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
14- الطراونة، محمد، (2000)، "التخاصية والمسؤولية الاجتماعية – دراسة تحليلية"، المنارة ، المجلد الخامس، العدد الأول.
15- الساقي، سعدون مهدي ونور،(1999)، عبد الناصر، "محاسبة المسئولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال"، جامعة الإسراء، عمان، الأردن، ص179.
16- السلطة الوطنية الفلسطينية، "قانون البيئة الفلسطيني رقم (7) لعام1999".
17- السلطة الوطنية الفلسطينية، (2008)، "ملخص القوانين والأنظمة"، بورصة فلسطين للأوراق المالية.
18- المغربي، عبد الحميد، (2004)، "الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية"، منشورات البنك الإسلامي للتنمية،(ط1). جدة.
19-المشهراوي، أحمد حسين، (2007)، "أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية- غزة).
20- العاني، حارس كريم، (2005) ، "دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية _ دراسة تطبيقية في مملكة البحرين"، المؤتمر العلمي الرابع المنعقد في جامعة فيلادلفيا ، عمان .
21- العساف صالح حمد، (1995)، :المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية في العلوم السلوكية"،مكتبة العبيكان، الرياض.
21- الزعتري، علاء الدين،(2009) "التجربة الإسلامية في المعاملات المصرفية" .www.alzatari.net/
22- جهماني، يوسف،(1996)، "محاسبة المسئولية والشركات المساهمة"، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد الثاني عشر، العدد الرابع.
23- جربوع، يوسف،(2007)، "مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة (دراسة استكشافية لآراء المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة في الشركات الصناعية المساهمة العامة في قطاع غزة)"، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الخامس عشر، العدد الأول.
24- جربوع، يوسف، (2001)، "المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية – نظرية المحاسبة"، دار الوراق للطباعة والنشر، عمان، الأردن.

25- حمد، محمد نجيب، (2006)، "دور الإفصاح المحاسبي وأهميته في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية ومتطلبات القانون 91 لسنة 2005 لغرض زيادة فاعلية مصداقية ممولي الضرائب"، كلية التجارة، جامعة قناة السويس.

26- حنان، رضوان، (2003) "بدائل القياس المحاسبي المعاصر"، (ط1)، عمان: دار وائل للنشر.

27- خلف، لعيبي هاتو، (2009)، "الإفصاح المحاسبي في ظل توسع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة الاجتماعية"، رسالة ماجستير غير منشورة.

28- رفيع الله، محمد،(2008)، "أثر خصائص المعلومات المحاسبية على تحسين الافصاح في التقارير المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

29- رضوان ، حلوة حنان،(2003)، "مشكلات محاسبة معاصرة"، جامعة حلب، جامعة عمان الأهلية، دار وائل للنشر، (ط 1)، عمان.

30- سيف الدين، محمود، (1983)، "نشرة فروع ومكاتب البنوك العاملة في فلسطين"، سلطة النقد، فلسطين.

31- سلامة، نبيل فهمي،(1984)، "الإطار العلمي للمراجعة الاجتماعية بهدف القياس وتطبيق الأداء الاجتماعي للمنظمات"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة- جامعة قناة السويس.

32- شبير، محمد، (2007)، " المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي"، (ط4)، دار النفائس للنشر،عمان.

33- شعشاعة، ماهر، (1990)، "محاسبة المسؤولية الاجتماعية بالتطبيق على الشركات الصناعية المساهمة العامة"، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية.

34- عاشور، يوسف، (2002)، "مقدمة في إدارة المصارف الإسلامية".

35-عبد المجيد، محمد محمود،(1986)، "الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية في القوائم المالية المنشورة" ؛ نموذج مقترح، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد الثالث والأربعين.

36- عبيدات، ذوقان، وعدس، عبد الرحمن، وعبد الخالق، كايد(2001م) "البحث العلمي، مفهومه، أدواته، وأساليبه"، دار الفكر، عمان.

37- كشك، محمد بهجت، (1996م)، "مبادئ الإحصاء واستخداماتها في مجالات الخدمة الاجتماعية". دار الطباعة الحرة، الإسكندرية،مصر.

38- مطر، محمد، (2004)،" التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس ، العرض، الإفصاح"، دار وائل للنشر.

39- مطر، محمد والحيالي، وليد والراوي، حكمت،(1996)، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات، (ط1)، دار حنين النشر والتوزيع.
40- مطر، محمد، (2000)، " مشاكل في المحاسبة الاجتماعية "، مجلة المحاسب القانوني العربي، إصدار المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 114، الربع الثني، عمان.
41- مطر، محمد السويطي، موسى،(2008)، "التأصيل النظري للممارسات المهنية والمحاسبية"، دار وائل للنشر والتوزيع.
42- منصور، عوض وأبو النور، محمد،(1999)، "تحليل نظم المعلومات"، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
43- نور، عبد الناصر وشاكر، منير، (2001)، "محاسبة المسؤولية الاجتماعية – محاولة بناء نموذج لقياس التكاليف الاجتماعية في الشركات الأردنية"، المجلة الدولية للعلوم الإدارية معهد التنمية الإدارية بدولة الإمارات، المجلد رقم (6) العدد الثالث.
44-عيران، رقية، (2008)، "المسئولية الاجتماعية للشركات بين الواجب الوطني الاجتماعي والمبادرات الطوعية"، www.p-s-e.co .
45- هندريسكون، الدون، (1995)، "نظرية المحاسبة"، ترجمة وكمال خليفة أبو زيد، بدون دار نشر، الإسكندرية، مصر.

ثانياً:المراجع الأجنبية

1)Ariche B. Caroll,(1991), "**The Pyramid of Corporate Social Responsibility: Toward the Moral Management of Organizational Staeholders**" , Business Horizons, Indiana University ,July , P.42.

2) A. Sharp and C. Register and A. Leftwich,(1944) , **Economic of Social Issue** , Eleventh Edition , R,Irwin, pp . 120-121.

3) Ball, A., Owen, D. and Gray, R. (2000), **External Transparency on Internal Capture? The role of Third Party Statement in Adding Valne to Corporate Envirmental Reports, Business Strategy and The Invirment,** Vol. g, No. 1, p.215.

4)Coommitte on Auditing Procedures of the AICPA, Statement Auditing Standards No. 1 AICPNAN,Y., 1973, P 78

5)David F. Linowes, (1968), **"Socio-Economic Accounting"** , The Journal of Accountancy, November , P.37.

6)Estes, R.W. (1976).**Corporate Social Accounting**, New York: Wiley.

7) Gamble, G. Jackson, H. and Tollerson, C., (1996), **Enviromental, Disclosures in Annual Reports: An International Perspective, The International Journal of Accounting**, Vol. 31, No. 3, p 295.

8)Gray and Bebbington, (2000), **Enviromental Accounting, Managerialism and Sustainability: Is he planet Safe in the Hands of Business and Accounting, Advances in Enviromental Accounting and Management**, Vol. 1, pp. 44.

9) J.L, (1996), **Bookhold, Accounting Information, System, Transaction Processing and Controls**, Fourth Edition, Mc Graw Hill, USA, p.4.

10) Kandola, Pratima , (2004), **Corporate Social Responsibility: why good people behave badly in organizations.**

11) kaya, ugur, yayla, hilmi, (2007), **Remembering thirty-five years of social accounting: review of the literature and the practice**, turkey,.

12)Moscove, S.A., Simkin, M. G., Bagranoff, N.A.. **Core Concepts of Accounting Information System**. 7th ed., John Witey and Sons ltd, England, p311.

13) Laufer, William, **Social accountability and corporate green washing**, kluwer academic publishers, Netherlands, Vol. 43,

14)Magdalena Shotter, (1994) , **"The Social Responsibility Of Quoted Companies in the republic Of South Africa "** Dissertation Abstract Mcom Degree, University of Bretoria, South Africa.

15)N.A.A, (1994), **Report of the committee on Accounting for Corporate Social perfor Mance, Management Accounting**, Vol. LV, No. 8, P. 40.

16) O.C. Ferrell and John Fraedrich, business Ethics,(1994): **Ethical Decision Making and Cases**, Second Edition, Houghton Mifflin Company ,USA, P.15-87.

17) Rahahleh, Muhammad, Sharairi, Jamal,(2008) **The Extent of Social Responsibility Accounting Application in the Qualified Industrial Zones in Jordan**, International Management Review, Al-Beit University, Jordan, Vol. 4, No. 2.

18) Spence, Crawford,(2007) **Social accounting's emancipatory potential: agramscian critique**, United Kingdom, Vol. 6, No.3,.

19) Steven, S.,(1946) **On the theory of scales of measurement**,.

20) Sen and Bhattacharya ,(2001), **" Does Doing Good Lead To Doing Better ? Consumer Reaction To Corporate Social Responsibility "** , Journal of Markiting Research , Vol.38 , No. 2 , pp. 225-243 .

21) Wan Hill & Ian Fraster, (1998), **"Patients Voices , Right and Responsibilities : on Iimplementing Social Audit in Primary Health Care** "Journal of Business Ethics ,Vol.17 Issue 13,PP.1481-1498 . No.3.

الملاحق

الملحق رقم(1)

استبانة الدراسة

الجامعة الإسلامية غزة
كلية الدراسات العليا
برنامج المحاسبة والتمويل

أخي الكريم / أختي الكريمة ..... المحترم /ة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحية طيبة وبعد ....،،

نضع بين أيديكم هذه الاستبانة لغرض البحث العلمي والذي يقوم به الباحث كمتطلب تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل من الجامعة الإسلامية بغزة، وهي بعنوان:

محاسبة المسئولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية (دراسة ميدانية)

ويرى الباحث أن الهدف من هذه الدراسة لن يتحقق إلا بالمشاركة الفعالة والجادة من جانب المهتمين بمشكلة الدراسة عن طريق الإجابة عن مجموعة الأسئلة الموجهة إليهم في هذا الاستبيان وذلك عن طريق وضع علامة (✓) أمام الإجابة المناسبة وفي الخانة المخصصة لذلك.

لذا يرجى قراءة أسئلة الاستبانة بدقة وإبداء الرأي بالإجابة على الأسئلة، علماً بأن المعلومات الواردة في هذه الاستبانة هي لأغراض البحث العلمي فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،

الباحث/محمد سالم الشاعر

أولاً: السمات العامة لعينة الدراسة (معلومات أولية):

الرجاء وضع علامة (✓) أمام الإجابة التي تختارها:

1- الفئة العمرية:

☐ أقل من 30 عاماً	☐ 40 - أقل من 50 عاماً
☐30 - أقل من 40 عاماً	☐ 50 عاماً فما فوق.

2- المستوي التعليمي:

☐ دبلوم	☐ ماجستير
☐ بكالوريس	☐ دكتوراة

3- التخصص:

☐ محاسبة	☐ اقتصاد
☐إدارة أعمال	☐ أخرى (حددها).....

4- المسمي الوظيفي:

☐ مدير فرع	☐ مراقب
☐ رئيس قسم	☐ أخرى (حددها).....

5- سنوات الخبرة:

☐ 5 سنوات فأقل	☐ 10 سنوات - أقل من 15 سنة
☐ 6 سنوات - أقل من 10 سنوات	☐ أكثر من 15 سنة.

6- عدد الدورات التي التحق بها في مجال العمل المصرفي الإسلامي .... دورة .

القسم الثاني: الرجاء وضع علامة (✓) مقابل الإجابة المناسبة لكل عبارة من الأسئلة التالية:

المحور الأول: إدراك المسؤولية الاجتماعية.						
الرقم	الفقرة	موافق بدرجة كبيرة جداً	موافق كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة منخفضة	موافق بدرجة منخفضة جدا
	إن المسؤولية الاجتماعية في البنك الإسلامي تعني/					
1	المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية مفهوم واضح لا يحتاج إلى تحديد.					
2	تتمثل مسؤولية البنك الإسلامي في تقديم الخدمات المصرفية للعملاء بهدف تحقيق الربح، مما يسهم بدوره في خدمة ورفاهية المجتمع					
3	مسئولية البنك الإسلامي تجاه العاملين فيه تتمثل فقط في إعطائهم أجوراً مقابل ساعات العمل.					
4	يدرك العاملين في البنك الإسلامي ما لهم من حقوق والتي تأتي في إطار مسئولية البنك الاجتماعية تجاههم					
5	يكتفي البنك الإسلامي بتقديم الخدمة المصرفية لعملائه مقابل عوائد مالية يحققها البنك نظير هذه الخدمة.					
6	تفاعل البنك الإسلامي مع المجتمع المحلي وإسهامه في تحسين مستوى الرفاهية الاجتماعية، تأتي ضمن مسئولية البنك الاجتماعية كوحدة اقتصادية تشكل إحدى مكونات المجتمع المحلي.					

المحور الثاني: الأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية.

ما الأهمية النسبية لكل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية الأربع التالية:

أعط من فضلك رقم (1) المجال الأكثر أهمية ثم الرقم (2) للأقل أهمية، وهكذا وصولا للرقم (4) :

1. تنمية الموارد البشرية وتشمل الأداء الاجتماعي للبنك الإسلامي اتجاه رفاهية العاملين فيه.( )
2. تقديم الخدمات لعملاء البنك الإسلامي والذي يعكس اهتمام البنك بإشباع رغبات العملاء. ( )
3. التفاعل مع المجتمع المحلي ويتضمن النشاطات الاجتماعية ذات النفع العام. ( )
4. المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية والنشاطات التي توجه لتخيف أو منع تلوث البيئة.( )

المحور الثالث: مجالات المسؤولية الاجتماعية:

الرقم	الفقرة	موافق بدرجة كبيرة جدا	موافق كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة منخفضة	موافق بدرجة منخفضة جدا
المجال الأول: تنمية الموارد البشرية.						
1	ينظم البنك الإسلامي دورات تدريبية للعاملين ارفع قدراتهم وكفاءتهم.					
2	يراعي البنك الإسلامي التفاوت في قدرات ومواهب العاملين فيه عن طريق منح الحوافز.					
3	يتبع البنك الإسلامي سياسة للترقية تعترف بقدرات ومهارات العاملين وتحقق فرص متساوية للترقية.					
4	يقوم البنك الإسلامي بتهيئة ظروف عمل مناسبة.					
5	يقوم البنك الإسلامي بتوفير المواصلات للعاملين.					
6	يقوم البنك الإسلامي بتأمين السكن للعاملين.					
7	يقوم البنك الإسلامي بتوفير نظام تأمين صحي للعاملين.					
8	يقوم البنك الإسلامي بتوفير نظام للتأمين والمعاشات للعاملين.					
9	يساهم البنك الإسلامي في فعاليات ذات طابع اجتماعي للعاملين خارج نطاق العمل مثل الرحلات والافطارات الرمضانية وغيرها.					
10	يقوم البنك الإسلامي بتكوين فرق رياضية من العاملين فيه ويشارك في الفعاليات الرياضية الخاصة أو العامة.					
11	يساهم البنك الإسلامي في تعليم أبناء العاملين.					
المجال الثاني: تنمية العلاقة مع العملاء.						
1	يقوم البنك الإسلامي بتقديم خدمات مصرفية ذات جودة عالية تلبي احتياجات العملاء.					
2	يعتمد البنك الإسلامي تحديد احتياجات العملاء على الأبحاث التسويقية التي يقوم بها في ضوء الشريعة الإسلامية.					
3	تتطابق الخدمات المعلن عنها في الحملات الإعلانية للبنك الإسلامي مع الخدمات المقدمة فعليا للعملاء.					
4	يقوم البنك الإسلامي ببرامج إعلامية تعرف العملاء بمزايا وأغراض الخدمات التي يقدمها البنك وطرق الاستفادة منها.					
5	يأخذ البنك الإسلامي شكاوي ومقترحات العملاء على محمل الجد.					
6	يقدم البنك الإسلامي حوافز للعملاء من خلال الإعلان عن جوائز تشجيعية					
7	يوجه البنك الإسلامي عملائه لإخراج الزكاة ويساعدهم في صرفها في مصارفها الشرعية					
8	البنك الإسلامي غير مهتم بتعظيم ربح المساهمين على حساب الجودة.					

المجال الثالث: تنمية علاقة البنك الإسلامي مع البيئة المحيطة.

الرقم	الفقرة	موافق بدرجة كبيرة جدا	موافق كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة منخفضة	موافق بدرجة منخفضة جدا
1	يقوم البنك الإسلامي بالمساهمة في مشاريع عمرانية تخدم المجتمع.					
2	يساهم البنك الإسلامي في دعم مسيرة التعليم في المحيط المتواجد فيه.					
3	يقدم البنك الإسلامي يد المساعدة والعون للفقراء والمحتاجين.					
4	يهتم البنك الإسلامي بنظافة البيئة المحيطة به.					
5	يراعي البنك الإسلامي في مبانيه المظهر العمراني الراقي الذي يضفي مظهراً جميلاً وحضارياً للبيئة المتواجد فيها.					
6	يخرج البنك الإسلامي الزكاة سنوياً وينفقها في مصارفها الشرعية.					
7	يشارك البنك الإسلامي في تمويل مشاريع خيرية تخدم المجتمع.					

المجال الرابع: المحافظة على البيئة و الموارد الطبيعية.

1	يشترط البنك الإسلامي في المشاريع التي يمولها أن تكون صديقة للبيئة					
2	يمول البنك الإسلامي المشاريع التي تحقق منفعة وعائد كبير للبنك مع مراعاة عدم تلويثها للبيئة.					
3	يقوم البنك الإسلامي بتشجيع المشاريع التي تهدف إلى التقليل من استنفاذ الموارد الطبيعية.					
4	يقوم البنك الإسلامي باستخدام الآلات الأكثر اقتصاداً للطاقة (التكييف مثلاً).					
5	يراعي البنك استخدام مولدات الطاقة التي لا تحدث تلوثا بيئيا أو ضوضائي					
6	يقوم البنك الإسلامي بالمشاركة في برامج حماية البيئة.					
7	يعمل البنك الإسلامي على تجميل وتشجير المناطق الطبيعية المحيطة.					
8	يقدم البنك الإسلامي المساعدات للمنظمات الاجتماعية التي تهدف إلى حماية وتطوير البيئة التي يعمل فيها.					
9	يختار البنك الإسلامي الطريقة المناسبة للتخلص من نفايات البنك بحيث لا تؤذي البيئة المحيطة.					

المحور الرابع : مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

1	تبني ودعم الإدارة العليا لمفهوم محاسبة المسئولية الاجتماعية					
2	يتوفر لدى البنك الإسلامي كادر محاسبي متخصص قادر على تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.					
3	يتوفر لدى البنوك الإسلامية هيكل تنظيمي سليم يساعد على تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية					
4	وجود حوافز ومزايا تشجع البنوك الإسلامية على تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية.					
5	يتوفر لدى البنوك الإسلامية نظام محاسبي جيد.					
6	وجود نماذج محاسبية اقياس الأداء الاجتماعي يساعد على تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في البنك الإسلامي.					
7	وجود قوانين وأنظمة تلزم البنوك الإسلامية بالمسئولية الاجتماعية تجاه العاملين والعملاء والبيئة المحيطة .					
8	البنوك الإسلامي العاملة في أراضي السلطة الفلسطينية تتبنى أنموذجًا موحدًا تعمل بمقتضاه فيما يتعلق بمسئوليها الاجتماعية.					

مع خالص الأمنيات

الملحق (2)

محكمي الاستبانة

مسلسل	الاسم	التخصص	المؤسسة التي يعمل بها
1	د.ماهر درغام	أكاديمي/محاسبة	الجامعة الإسلامية
2	د.حمدي زعرب	أكاديمي/محاسبة	الجامعة الإسلامية
3	د. نافذ بركات	أكاديمي / اقتصاد	الجامعة الإسلامية
3	أ. خالد البحيصي	أكاديمي/ اقتصاد	الجامعة الإسلامية
4	أ. درويش الجخلب	أكاديمي/ محاسبة	الجامعة الإسلامية
5	أ. خليل شقفة	مدير عام / ماجستير محاسبة	وزارة المالية